الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(571)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	7
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	12
حقوق الإنسان فى العالم	77

زين العابدين لـ عكاظ: المرأة السعودية.. لماذا تكون تحت وصاية "حفيدها"؟

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 9 جماد اول 1438هـ - 5 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1525448

عبير الفهد (الرياض@AbeerAlfahad7)

علمت «عكاظ» أن مجلس الشورى بصدد مناقشة مقترح مقدّم من إحدى عضواته (الجديدات)، يتضمن تحديد سن الرشد القانوني للمرأة السعودية، بما يمكنها من أن تكون مواطنة كاملة الأهلية، ومسؤولة مسؤولية كاملة عن تصرفاتها وأفعالها، والدفاع عن نفسها، والمطالبة بحقوقها.

وتعليقا على هذا المقترح قالت الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لـ«عكاظ»: «المرأة السعودية ليست دون نساء العالم عقلًا ورشدًا، ليُحدد لها سن الرشد خلاف الرجل، مع فرض وصايته عليها.«

وأضافت: «لا يوجد نص في القرآن الكريم أو في السنة يقول إن سن رشد المرأة

مواضيع أخرى

»الهيئة» تكرم داعمي السياحة الوطنية

يختلف عن سن رشد الرجل»، وتساءلت: «لماذا يصر البعض في المجتمع السعودي على انتقاص المرأة»، لافتة إلى أن الإسلام ساوى بين الرجل والمرأة في الحدود والقصاص والعقوبات، ولم يسقط عن المرأة حدًا أو قصاصًا أو عقوبة لكونها أنثى كما أسقطها عن الصغير والمعتوه والمجنون، وبينت أنه يوجد تناقض في تحديد سن الرشد، ففي الوقت الذي اعتبر القضاء سن تحمل المسؤولية الجنائية للذكر والأنثى ١٥ سنة، هناك من يريد تحديد سن رشد للمرأة خلاف الرجل كأن يكون ٢٥ أو ٣٠ سنة، بينما سن الرشد للذكر ليستخرج هوية هو سن ١٥ سنة، وليقود سيارة إتمام سن ١٨ سنة، وسن الرشد للسفر خارج المملكة من دون إذن ولي الأمر ٢١ سنة، فلماذا لا تتساوى الأنثى مع الذكر في تحديد سن الرشد في استخراج الهوية وقيادة السيارة وفي السفر، كما تساوت معه في سن تحمّل المسؤولية الجنائية.

وقالت: «إن الرجل عند بلوغه سن الرشد يكون مسؤولًا مسؤولية كاملة عن تدبير جميع شؤونه المالية والمدنية والاجتماعية، وله حرية التصرف والاختيار والتنقل، بينما المرأة حتى ولو حددوا سن رشدها أربعين عامًا، فهي تحت وصاية وولاية ولي أمرها مدى الحياة، أو قد يكون ابنها أو حفيدها أو أخوها الأصغر، أو ابن أخيها.«

واختتمت زين العابدين حديثها بقولها «سن الرشد للذكر في مدونات الأحوال الشخصية في البلاد العربية والإسلامية هو ذاته سن الرشد للأنثى».

حق الحضانة للأم رغم زواجها

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=293051&CategoryID=3

الرياض: خالد الصالح 06-02-2017 12:25 AM

كشفت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين لـ «الوطن» أنها وقفت على عدد من قضايا الأحوال الشخصية المتمثلة في مطالبة أمهات بحضانة أطفالهن، وكانت نهايتها أن حكم عدد من القضاة بمنح الحضانة للأمهات رغم أنهن متزوجات، لافتة إلى انخفاض قضايا الأحوال الشخصية الواردة للجمعية خلال العام الماضي مقارنة بالعام الذي قبله.

القضايا الواردة للجمعية

النفقة 31

الحرمان من رؤية الأولاد 28

الحضانة 22

الطلاق 18

التعليق والهجر 14

الحرمان من الميراث 13

بينما سجلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان انخفاضا ملحوظا في عدد قضايا الأحوال الشخصية للعام الماضي 1437 بواقع 135 قضية، مقارنة بعام 1436 الذي سجلت فيه 151 قضية، أكدت عضو الجمعية الدكتور سهيلة زين العابدين في تصريح إلى "الوطن" أنها وقفت على عدد من قضايا الأحوال الشخصية المتمثلة في مطالبة أمهات بحضانة أطفالهن، وكانت نهايتها أن حكم عدد من القضاة بمنح الحضانة للأمهات رغم أنهن متزوجات.

قضايا النفقة في المرتبة الأولى

بحسب الإحصاءات التي حصلت عليها "الوطن" فقد جاءت قضايا النفقة العام الماضي في المرتبة الأولى، إذ سجلت الجمعية 31 قضية، تلتها قضايا الحرمان من رؤية الأولاد بواقع 28 قضية، ثم قضايا الحضانة بواقع 22 قضية، ثم قضايا الطلاق بواقع 18 قضية، ثم 14 قضية تعليق وهجر، ثم حرمان من الميراث بواقع 13 قضية، ثم نزع الولاية بواقع 5 قضايا، وأخيرا عدم الاعتراف بالزواج ومطالبة بالطلاق بواقع 4 قضايا.

الحل الودي

أكدت العضو المؤسس للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين أن الجمعية تتواصل دوما مع الجهات المعنية ومع أفراد الأسرة لحل الشكاوى والقضايا التي ترد إلى الجمعية، خصوصا إذا كانت المشكلات تتعلق بالحضانة والنفقة والحرمان من الزواج، مؤكدة أن عددا جيدا من القضايا تم حلها وديا، وهذا الأمر هو المنشود وأيضا من أهم أهداف الجمعية.

منح الحضانة للأمهات رغم زواجهن

لفتت زين العابدين إلى أن نظام القضاء في المملكة قائم على أساس مصلحة المحضون، حيث اطلعت الجمعية على عدد من الصكوك التي جاءت فيها أحكام بمنح الحضانة للأمهات رغم زواجهن، كونهم وجدوا أن مصلحة المحضون تقتضي وجوده لدى والدته، مضيفة: "أكبرت هذه الأحكام، وهذا المنطق العادل لدى عدد من القضاة كونهم راعوا حق الأم وأولويتها في الحضانة". ومع ذلك بينت العابدين أن الأحكام تختلف من قاض لآخر، فلكل منهم طريقة تفكير مغايرة، فليس هناك قاعدة أو نظام للأحوال الشخصية لتقنين الأمور.

ضبابية الأرقام

وعن الانخفاض في عدد قضايا الأحوال الشخصية التي سجلتها الجمعية العام الماضي، أرجعت زين العابدين ذلك إلى الوعي أو بسبب ضبابية في الأرقام، لكون المرأة قد تكون لجأت إلى القضاء لأخذ حقها بشكل مباشر دون الرجوع إلى الجمعية، مشيرة إلى أن عدم وجود مرصد وطني ساعد على عدم وضوح ودقة الإحصاءات المتعلقة بقضايا الأحوال

الشخصية في المملكة، مؤكدة أن هناك عددا من الجهات الحقوقية والرسمية المعنية بإعداد التقارير والإحصاءات السنوية عن قضايا الأحوال الشخصية، مثل وزارة العدل وبرنامج الأمان الأسري وهيئة حقوق الإنسان، ووحدة الحماية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، لذلك لا يوجد مرصد يتحقق من الأرقام التي تخرج عن كل تلك الجهات لتقدم لنا مؤشرا دقيقا وواضحا عن نسب الانخفاض أو الارتفاع في قضايا الأحوال الشخصية بصفة عامة على مستوى المملكة.

قضايا مشابهة

أكدت مسؤول قسم التركات والأحوال الشخصية بمكتب المحامي ماجد قاروب المحامية والمستشارة القانونية لميس الحارثي لـ "الوطن" صدور العديد من الأحكام القضائية القطعية في الفترة الماضية في دعاوى الحضانة لصالح أمهات المحضونين بخلاف ما كان معهوداً سابقاً بإسقاطها عن الأم بمجرد زواجها، مبينة أن تلك الأحكام جاءت مؤكدة على أن نظرة القضاء السعودي في دعاوى الحضانة نظرة صيانة ورعاية وحفظ للمحضون باختيار الأصلح للحضانة. وأضافت الحارثي: "أيدت محكمة الاستئناف العديد من الأحكام التي قضت بجعل حق حضانة الأبناء للأم المتزوجة من رجل آخر، فالحضانة عادة ما تكون للأم حتى بعد زواجها بشرط موافقة زوجها الذي تزوجت به على حضانة أبنائها وبشرط ثبوت عدم صلاح الأب في حضانة أبنائه، وما لم يحصل اعتراض على زواج الأم."

وبينت الحارثي أن هذا الأمر أسهم في خفض عدد الدعاوى المنظورة أمام القضاء والمتعلقة بمنازعات حضانة الأبناء.

القضايا حسب النوع

28الحرمان من رؤية الأولاد
31النفقة
18الطلاق
22الحضانة
13الحرمان من الميراث
14التعليق والهجر
4عدم الاعتراف بالزواج ومطالبة بالطلاق
5نزع الولاية

قضايا الأحوال الشخصية

1436
151
1437
135

حذرت من كونهم يشكلون خطراً على أنفسهم وعلى الغير

"حقوق الإنسان بمكة": المرضى النفسيين بحاجة لاحتواء ورعاية عاجلة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
https://sabq.org

حاتم العميري - مكة المكرمة

جددت جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، مطالبتها لوزارة الشؤون الاجتماعية –سابقاً- ووزارة الصحة باحتواء المرضى النفسيين ورعايتهم صحيًا وعلاجهم، محذرة من خطورة إهمالهم حتى لا يقع ما لا يحمد عقباه، منوهة إلى ما

حقوق الإنسان في الصحافة

حدث من إلحاق الأذى للزوار والمعتمرين عندما حاول أحدهم إحراق ذاته بصحن المطاف بالمسجد الحرام. وذكرت الجمعية أنها قدمت العديد من الخطابات المتعلقة بهذا الشأن ولكن دون جدوى، لافتة أنها رصدت انتشار بعض المعتلين نفسياً بشوارع مكة المكرمة مؤكدة أنهم بوضعهم الحالي المهمل يشكلون خطراً على أنفسهم وعلى الغير. وطالب المشرف على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة سليمان الزايدي بضرورة معالجة وضع هؤلاء الفاقدين للأهلية، المشردين في الشوارع والعمل على سرعة نقلهم إلى المصحات أو الدور المناسبة لحالاتهم، لافتًا أنه لم يتم التجاوب مع ملاحظات الجمعيّة، وبقي الحال كما هو حتى إقدام أحد المعتلين نفسياً بالأمس كما جاء في تصريح الناطق الإعلامي للقوة الخاصة بالمسجد الحرام، وحاول إحراق نفسه في صحن المطاف يؤكد على الخطر الذي يمكن أن يصدر عن هؤلاء، كما يؤكد حاجتهم إلى الرّعاية الصحية والاجتماعية من قبل أسرهم وجهات الاختصاص. وأوضح "الزايدي" أن الملاحظات التي رصدتها الجمعية وطالبت فيها بمتابعة وضع المعتلين نفسياً ونقلهم من شوارع مكة المكرمة خاصة في المنطقة المحيطة بالحرم وبمجنّة المعلاه إلى المصحات المناسبة والدور المناسبة لوضعهم حفاظاً على سلامتهم وسلامة الآخرين لا تزال قائمة، مما يحتم على جهات الاختصاص سرعة حصر المعتلين نفسياً في الشوارع وتقديم الرّعاية المناسبة لهم.

يقع الجناح في موقع متميز بالمهرجان وبمساحة 375 متراً مربعاً

هيئة حقوق الإنسان تشارك في الجنادرية بجناح توعوي يشتمل على 7 أقسام

المصدر: جريدة سبق السبت 7 جماد أول 1438هـ - 5 فبراير 2017م
https://sabq.org

أكملت هيئة حقوق الإنسان استعداداتها للمشاركة في فعاليات الدورة الحادية والثلاثين للمهرجان الوطني للتراث والثقافة "الجنادرية 31 "الذي تنظِّمه وزارة الحرس الوطني تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ وتم افتتاحه يوم الأربعاء "الرابع من شهر جمادى الأولى 1438هـ."
وقد أصبح جناح الهيئة في مقر قرية الجنادرية جاهزًا -بحسب موقع هيئة حقوق الإنسان- من جميع جوانبه وأقسامه، حيث زوّد كل قسم بالمعروضات التي تبيّن للزائر والزائرة رسالة الهيئة في نشر ثقافة حقوق الإنسان في مناطق المملكة.
وقد حرص مركز الإعلام والنشر بالهيئة أثناء اختيار التصميم والتنفيذ على أن يظهر بالصورة التي تليق بمكانة الهيئة ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان بالمجتمع، حيث يقع الجناح في موقع متميز بالمهرجان، وبمساحة 375 مترًا مربعًا، وتم تقسيم الجناح إلى سبعة أقسام بمساحات مختلفة، حيث يوجد قسم لاستقبال الزوَّار، وقسم للأطفال، وآخر لاستقبال استشارات الرجال، إضافة إلى قسم النساء وقسم للحاسب الآلي يتم من خلاله استعراض موقع الهيئة على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالهيئة، وقسم للضيوف، وأخيرًا مسرح مخصص للأطفال يبث خلالها رسائل توعوية بطريقة مناسبة لأعمار الأطفال ومداركهم، كما يحتوي الجناح على ثماني شاشات تلفاز تبث من خلالها الأفلام التوعوية عن الهيئة ومفاهيم حقوق الإنسان.
وسيحتوي الجناح أيضًا على ركن لمطبوعات الهيئة من كتب ونشرات ومجلات اهتمت بنشر ثقافة حقوق الإنسان، إضافة إلى الإجابة عن أسئلة الزوَّار التي تتعلق بحقوق الإنسان ودور الهيئة في تمثيل المملكة خارجيًا والاطلاع على مستجدات أوضاع حقوق الإنسان عالميًا، خلال أيام المهرجان.
وتأتي مشاركة الهيئة امتدادًا لمشاركات الهيئة السابقة في هذا المحفل الكبير.

تنظمه "العمل" بالتعاون مع "حقوق الإنسان" و"التعاون الإسلامي"

56دولة إسلامية يشاركون في مؤتمر تعزيز قيم مؤسسة الزواج والأسرة بجدة غداً

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
https://sabq.org

صحيفة سبق الإلكترونية - جدة

تستضيف المملكة العربية السعودية في محافظة جدة مؤتمر تعزيز قيم مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها الإسلامية، الذي تنظمه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان ومنظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 11- 12 جمادى الأولى 1438هـ/ الموافق 8- 9 فبراير 2017م.

ويناقش المؤتمر -بحسب موقع هيئة حقوق الإنسان- الذي تشارك فيه 56 دولة إسلامية؛ أهم التحديات والعقبات التي تواجه الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال تمكين الأسرة وتعزيز قدرات مؤسسة الزواج والأسرة، والحفاظ على قيمها.

ويهدف المؤتمر إلى الاطلاع على سياسات وإستراتيجيات الدول الأعضاء في الحفاظ على قيم الأسرة ومؤسسة الزواج في دول منظمة التعاون الإسلامي، وتشخيص التحديات التي تواجه مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء، واقتراح حلول مستديمة لمواجهة تلك التحديات على جميع المستويات، ووضع سياسات وخطط عملية مشتركة للحفاظ على قيم مؤسسة الزواج والأسرة في العالم الإسلامي.

وسيستعرض الوزراء المكلفون بقضايا الأسرة وممثلون عن الحكومات والمؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى ممثلين من المنظمات الدولية والإقليمية؛ جهود الدول الأعضاء للمنظمة في مجال تمكين مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها، واستعراض دور الأسرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومناقشة مكافحة أشكال العنف ضد المرأة والأسرة على ضوء المبادئ الإسلامية، وتشخيص التحديات التي تواجه الأسرة في الدول الأعضاء، واقتراح الحلول المناسبة، وإعداد إستراتيجية المنظمة لتمكين مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في العالم الإسلامي، ومناقشة أطر وآليات متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر.

الوئام
alweeam.com.sa
صحيفة الوئام الإلكترونية

المالك خلال ترؤسه الاجتماع

هيئة الصحفيين تعتمد الهيكل التنظيمي وتعيد تشكيل لجنة الإعلام الرياضي

المصدر: جريدة الوئام الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alweeam.com.sa/448938

الرياض – واسالرياض - الوئام:

اعتمد مجلس إدارة هيئة الصحفيين السعوديين الهيكل التنظيمي للهيئة، فيما فوض المجلس رئيسه لاستكمال المتطلبات اللازمة لإعادة تشكيل لجنة الإعلام الرياضي بعد التفاهم مع الجهات ذات العلاقة.

واستعرض المجلس خلال اجتماعه الرابع برئاسة خالد المالك، يوم الاثنين الماضي، بمقر جريدة الشرق في الدمام، عددًا من الموضوعات المطروحة على جدول أعماله واتخذ حيالها القرارات اللازمة لإنجاز ما يتطلع إليه زملاء المهنة، وحث اللجان المكونة للإسراع في إنهاء الملفات التي أحيلت لها.

وأعرب رئيس مجلس إدارة الهيئة في بداية الاجتماع باسمه ونيابة عن أعضاء المجلس عن الشكر والتقدير لأمير المنطقة الشرقية على استقباله أعضاء المجلس والحديث المتبادل مع سموه عن الأدوار المهمة التي تنهض بها الصحافة في المملكة، وتعضيده لعمل هيئة الصحفيين السعوديين، ودعوته لرئيس وأعضاء المجلس لحضور مجلس الأمير الأسبوعي الذي يضم فئات المجتمع ووجهاء المنطقة الشرقية.

وقال المالك: "إنني ممتن لسموه لإتاحة الفرصة لي بالحديث نيابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة الهيئة في هذا المحفل عن هيئة الصحفيين والأدوار المناطة بها، وتوجهها المستقبلي للنهوض بمهنة الصحافة، وخدمة الصحفيين."

كما اعتمد المجلس الإجابات التي أعدتها اللجنة الخاصة بالحريات الصحفية في الهيئة لتعبئة الاستمارة التي بعثتها لجنة الحريات باتحاد الصحفيين العرب لاستقصاء بعض الجوانب المتعلقة بالحريات الصحفية في المملكة.
وناقش الاجتماع عددًا من الأفكار التي تقدم بها بعض الأعضاء لتنمية موارد الهيئة وكلف لجنة من أعضائه وهم: (د. فهد آل عقران، ود. عثمان الصيني، وعبدالوهاب الفايز، وخالد بوعلي، ومحمد الحارثي) لتقديم تصور شامل عن هذا الأمر، على أن يقدموا للمجلس مقترحاتهم لعرض النتائج في الاجتماع القادم.
واطلع المجلس على مسودة ميثاق الشرف الإعلامي الذي أعدّه عضوا المجلس الدكتور عثمان الصيني، ومحمد الحارثي، وتم إقرار عرضه على عدد من المختصين وذوي العلاقة من القيادات الصحفية، وعمداء كليات ورؤساء أقسام الإعلام، وبعض الأكاديميين والقانونيين لاستطلاع آرائهم تمهيدًا لاعتماده وتطبيقه.
وأجّل المجلس افتتاح فروع للهيئة في المناطق للجلسة القادمة، على أن يراعى في ذلك الأولويات وتوفر الدعم المالي اللازم، مطالبًا الزميل منصور الشهري بالاستمرار في التواصل مع ذوي العلاقة فيما يتعلق بالاستشارات القانونية للهيئة وأعضائها في ضوء العروض المقدمة، ويساعده في ذلك أمين عام الهيئة.
وأقر المجلس توقيع اتفاقية إطار العمل والشراكة مع أكاديمية الأمير أحمد بن سلمان للإعلام التطبيقي لتوفير الفرص التدريبية المناسبة للصحفيين.
وأسند المجلس مسؤولية إعداد تصور كامل للنشاط المنبري النوعي للهيئة للجنةٍ من الزملاء (محمد الحارثي، وعبدالوهاب الفايز، وأسمهان الغامدي، بالإضافة للأمين العام) على أن تعرض مرئياتهم في الاجتماع القادم.

كما اطلع المجلس على الخطاب الذي رفعه معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر محمد العيبان لرئيس هيئة الصحفيين المتضمن رغبتهم تعزيز التعاون بين الطرفين بما يسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان على المستويين الداخلي والدولي، من خلال إطار شراكة بين الهيئتين وإعداد مذكرة تفاهم تؤسس لعمل مشترك في هذا الشأن، وفوض المجلس رئيسه بالتفاهم مع رئيس هيئة حقوق الإنسان لإنجاز الشراكة المقترحة، وتنظيم اتفاقية بهذا الشأن بين الهيئتين.
وعبر رئيس مجلس إدارة الهيئة عن شكره لكل من تقدم بأفكار ومقترحات تعزز أهداف الهيئة وتخدم أعضاءها سواء من أعضاء المجلس أو من الذين تقدموا بمقترحاتهم من خارج المجلس.
وأكد المجلس حرصه على الاستمرار بعقد لقاءاته في مناطق المملكة جميعها بعد نجاح عقد جلسة له في جدة، وأخرى بالدمام، مقدمًا شكره للدكتور عثمان الصيني على دعوته لاستضافة الجلسة القادمة في مقر جريدة الوطن بأبها، ولخالد بوعلي؛ على حسن الاستضافة والترتيب لانعقاد جلسة المجلس في رحاب صحيفة الشرق.

بمشاركة 65 دولة.. مؤتمر الأسرة يؤكد على قيم وثوابت الزواج

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1526253

»عكاظ« (جدة@okaz_online)
انطلقت أمس في جدة أعمال مؤتمر تعزيز قيم مؤسسة الزواج والأسرة والمحافظة على قيمها الإسلامية الذي تنظمه وزارة العمل بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان، ومنظمة التعاون الإسلامي.وأكد وكيل الوزارة للشؤون العمالية الدولية زياد إبراهيم الصايغ في جلسة الافتتاح على أهمية تعزيز السياسات والجهود المشتركة لصياغة التدابير الكافية لحماية الأسرة، خصوصا في ظل المتغيرات الدولية. وقال في كلمته أمام وفود الدول الإسلامية المشاركة: «إن المملكة حريصة على تحقيق التنمية المستدامة، ومن أهم أهدافها القضاء على الفقر، والعناية بالتنمية الاجتماعية»، لافتاً إلى أنه تم اعتماد العديد من الإستراتيجيات والخطط والمبادرات بما يتوافق مع قيم المملكة وثوابتها الإسلامية.

وناقش المؤتمر في أولى جلساته التي حظيت بمشاركة 56 دولة إسلامية أهم التحديات والعقبات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تمكين الأسرة، وتعزيز قدرات مؤسسة الزواج والأسرة، والحفاظ على هويتها في ظل المطالبة بتغيير المفهوم المعروف للأسرة والمكونة من رجل وامرأة يربطهما رباط شرعي.
وأكد المجتمعون على أهمية الاطلاع على سياسات وإستراتيجيات الدول الأعضاء في الحفاظ على قيم الأسرة، ومؤسسة الزواج في دول منظمة التعاون الإسلامي، وتشخيص التحديات التي تواجه هذه القيم في الدول الأعضاء، واقتراح حلول مستدامة لمواجهة تلك التحديات على جميع المستويات، ووضع سياسات وخطط عملية مشتركة لذلك في العالم الإسلامي.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الأمان الأسري» ينظم فعاليات للعائلة والأطفال

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 جماد اول 1438هـ - 5 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19970082

الرياض - «الحياة»
ينظم برنامج الأمان الأسري الوطني فعاليات ثقافية متنوعة ضمن الدورة الـ31 للمهرجان الوطني للتراث والثقافة في الجنادرية، إذ يقدم البرنامج، طوال فترة المهرجان، عدداً من الأنشطة والفعاليات. ويضم جناح البرنامج عدداً من الأركان التوعوية والترفيهية، التي تشمل ركناً للتصوير، وركن التلوين والرسم، وركن النحت، وركن خط مساندة الطفل، الذي يقدم أنشطة تفاعلية توعوية للأطفال والشباب، في جوّ أسريّ مرح وآمن.
وستشمل فعاليات مسرح البرنامج عروضاً ثقافية وترفيهية، وأنشطة تفاعلية ومسابقات متنوعة، إضافة إلى تقديم ورش عمل متخصصة في مجالات مختلفة، كحقوق الطفل، والوقاية من العنف، والحماية الشخصية وتطوير الذات لجميع الحضور من أطفال وكبار، إضافة إلى ورش عمل ذات طابع فني توعوي وترفيهي. كما سيعرض الجناح مجموعة من الإصدارات والكتب والمطويات في مجال الطفولة، من برنامج الأمان الأسري الوطني، و«يونيسيف»، وجمعية رعاية الطفولة، إذ سيركز البرنامج هذا العام على إيصال رؤيته ورسالته، وتنوير الرأي العام تجاه خدماته، وتعزيز التوعية بالأمان الأسري في صورة سلسة، من خلال الفقرات المسرحية الترفيهية والتوعوية المختلفة.

تطبيق القرارات الإلزامية لمواجهة انتشار الموجات الكهرومغناطيسية وفرض العقوبات

ثلاث سنوات من التعثر لنظام الحماية من الإشعاعات

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 جماد اول 1438هـ - 5 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1568584

تقرير - عبدالسلام محمد البلوي
عشرة أيام تبقت لتكمل لجنة مشكلة في الشورى للنظر في ملاءمة دراسة مشروع نظام الحماية من الإشعاعات غير المؤينة ثلاث سنوات دون أن تقدم تقريرها بشأن المقترح الذي رفضته اللجنة الصحية، لكن عددا من الأعضاء عارضوا هذا الرفض وطالبوا بتشكيل لجنة خاصة، مؤكدين بأن الاستخدام الواسع للأجهزة الكهربائية والتعرض للموجات الكهرومغناطيسية وانبعاثاتها قد يشكل خطراً على الصحة العامة الأمر الذي يتطلب إيجاد الأنظمة التي تكفل الوقاية منها، ووضع الاشتراطات الصحية والفنية والهندسية للحد من ما قد توقعه تلك الإشعاعات من أضرار، فيما رأى أعضاء عدم الحاجة لتشريع النظام، لافتين إلى عدم وجود أدلة علمية ودلائل قطعية على تأثيرات صحية على الإنسان بسبب الأشعة غير المؤينة.
وقرر المجلس الذي احتكم للتصويت بعد مناقشة تقرير اللجنة الصحية في جلسته التي عقدت في الثامن عشر من جمادى الأولى عام1435، سحب المشروع المقترح وتشكيل لجنة لدراسته إلا أن دورة الشورى السادسة انتهت دون حسمه،

وحذر صاحب المشروع المقترح اللواء المهندس ناصر غازي العتيبي والعضو السابق حامد ضافي الشراري الذي اشترك معه، من الأضرار الصحية والأمنية والاقتصادية والفنية التي تتسبب بها الإشعاعات غير المؤينة، وأكدا أن المملكة تقع على شريط حدودي مع دول مجاورة مثل دول الخليج واليمن والأردن والعراق ولم تلتزم تلك الدول بالاتفاقيات في مجال الاتصالات؛ حيث يتم البث داخل الحدود السعودية مما يؤدي إلى عدم السيطرة ووجود ثغرات أمنية بسبب عدم وجود نظام يتعلق بانتشار الموجات والتحكم بالانبثاق داخل المملكة وخارجها، وبينا أن هناك تجارب سابقة وإجراءات أمنية تتعلق بهذا الضرر الأمني، لافتا إلى التسابق المحموم من قبل الشركات مقدمة الخدمة للكسب المادي والهامش الربحي دون النظر أو الاهتمام لتطبيق الحدود في انتشار الموجات من المحطات التابعة لها وما قد تسبب من أضرار.

ونبه العتيبي والشراري على أن الشركات المقدمة للخدمة بالمملكة لا تلتزم بمواصفات الأجهزة بل تقوم برفع طاقة بثها للداخل والدول المجاورة لهدف الربحية مما يؤدي إلى المعاملة بالمثل من مقدمات الخدمة في الدول المجاورة لعدم وجود نظام للبث ومن هذا المنطلق فهناك العديد من المقيمين والمواطنين يستخدمون شبكات لدول مجاورة مما يعود بالضرر الاقتصادي، وهناك شكاوى عديدة لدى هيئة الاتصالات بين بعض الدول المجاورة والمملكة، كما أن الشركات ترسل بطاقات عالية أكثر مما هو محدد لهامشية الربح دون تقيد بالضوابط الإرشادية إضافة إلى أن الإرشادات التوضيحية من هيئة الاتصالات لا تكفي ولا يتم الالتزام بها.

وأكد عضوا الشورى على استهداف المشروع المقترح لتطبيق القرارات الإلزامية في التعامل مع انتشار الموجات الكهرومغناطيسية الضارة، والتواجد ميدانياً وفرض العقوبات والسيطرة على منع انتشار المحطات والأجهزة التي تعمل دون قيود ومعرفة خصائص الأنظمة وتعديل القدرات الخارجية حسب الاحتياج ومنع التأثير على الإنسان.

٤٢٦ جمعية ومركزاً لمساعدة كبار السن في حساب المواطن

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 جماد اول 1438هـ - 5 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1568585

لرياض - مناحي الشيباني

أكد المشرف العام على التنمية الاجتماعية وبرنامج حساب المواطن المهندس ماجد العصيمي أنه تم التنسيق مع 426 جمعية ولجنة ومركز تنمية لمساعدة كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بالتسجيل في حساب المواطن في جميع مناطق المملكة.

وثمن المهندس ماجد العصيمي تعاون كافة الجمعيات واللجان ومراكز التنمية الاجتماعية في المملكة، مشيراً إلى أن الهدف من تقديم خدمة التسجيل في برنامج حساب المواطن عبر الجمعيات واللجان ومراكز التنمية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة يأتي للتسهيل عليهم.

وكان إلحاق جميع مستفيدي برنامج الضمان الاجتماعي في برنامج حساب المواطن اكتمل الأحد الماضي، ويمكن للمسقطين من برنامج الضمان الاجتماعي التسجيل ببرنامج حساب المواطن في حال انطباق جميع شروط برنامج حساب المواطن عليهم.

وحساب المواطن هو برنامج وطني أنشئ لحماية الأسر السعودية من الأثر المباشر وغير المباشر المتوقع من الإصلاحات الاقتصادية المختلفة من خلال تقديم بدل نقدي مباشر للمواطنين المستفيدين.

الجحدلي: 5 شروط للزواج من فتيات دار التربية الاجتماعية بجدة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 جماد اول 1438هـ - 5 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507419

نجحت دار التربية الاجتماعية للبنات بجدة في دمج أكثر من (32) فتاة من ذوات الظروف الخاصة، في المجتمع وذلك بتأهيلهن وتوظيفهن في 5 مجالات منها التمريض والفندقة والموارد البشرية، إضافة إلى تزويج (4) فتيات خلال العام المنصرم لبناء أسر جديدة،وفقا لما أكدته مدير دار التربية الاجتماعية للبنات بجدة أماني بنت عبدالله الجحدلي. ؛ والتي أشارت إلى أن عملية الزواج من فتيات الدار تخضع لشروط محددة وهي أن يكون المتقدم ذا خلق، ولديه دخل وظيفي يتيح له تحمّل أعباء فتح بيت، وتزكية من إمام المسجد،بالإضافة إلى شهادة تعريف بوضعه الوظيفي، والأهم هو قبول الأهل ورغبتهم في الأمر.

وذكرت الجحدلي أن هناك أفكارا مغلوطة لدى بعض المتقدمين للزواج من فتيات الدار، مثل تصورهم أن المتزوج من فتيات ذوي الظروف الخاصة لن يكلف أعباء مقارنة بغيرهن من الفتيات، مؤكدة أن إدارة الدار وكذلك الفتيات يبحثن في المقام الأول عن الرجل المناسب،وليس الذي يتهرب من أعباء وتكاليف الزواج.

كما أشارت أيضا إلى اعتقاد بعض المتقدمين للزواج من فتيات الدار بحصولهم على مزايا كمساعدات مالية أو ما شابهها، منوهة إلى أهمية أن يكون زواج الفتيات وفق المنظومة السائدة في الوسط الاجتماعي كحال باقي الأسر.

نخفاض نسبة المتزوجات

وحول تدني نسبة الفتيات المتزوجات مقارنة بعددهن الإجمالي، قالت الجحدلي: الزواج سنة الله ورسوله،وهو قسمة ونصيب ومثلما نجد لدى بقية أفراد المجتمع ولدى بعض الأسر من فتيات قد تزوجن بفضل الله وتوفيقه وفتيات لم يحن نصيبهن بعد؛ فإن فتيات الدار كذلك، لذا فإن دورنا يكون إرشاديا للفتاة بحيث تنتهز الفرص المتاحة لها لبناء المستقبل والتوجيه الإيجابي للاختيار السليم لزوج المستقبل ؛فالفتاة يهمها أن ترتبط بالرجل القادر على تحمل المسؤولية والعطاء وتفهم احتياجاتها بمستوى مقبول اجتماعياً بحيث يكونان دعائم لبناء أسرة وفق أسس قويمة.»

إجراءات الزواج

ونفت أن تكون إجراءات الزواج من فتيات دار التربية الاجتماعية معقدة،حيث قالت: الزواج في كل الأحوال قرار يلتزم بالجدية ولا يمكن النظر له نظرة عابرة بدون أي محددات، ولأن الفتيات مسؤوليتنا فإن الإجراءات المحددة لا تكون بعيدة عن ما نشاهده من صور في الحياة الاجتماعية؛ لذا فإن الإجراءات التي تتم،هي من أجل مصلحة الفتاة والمتقدم نفسه، و ليست بذاك التصور السلبي وإنما إجراءات واضحة، أما فيما يخص المتقدم غير السعودي فإنه يخضع لنظام حددته وزارة الداخلية وهذا هو الأسلم للفتيات.

وأضافت : تضم الدار –وهي تعنى بالبنات من ذوي الظروف الخاصة –قرابة 136 فتاة، تتراوح أعمارهن من 16- 35،، تُقدم لهن عدة برامج تنموية متعددة، وأول ما يتم التركيز عليه عند دخول الفتاة الدار هو الاندماج والتكيف الاجتماعي للفتيات والذي يُخصص له برامج (بناء الذات، والتطوير على مستوى الشخصية..)، كما يتم توفير فرص التعليم العالي لهن، وأيضا الدبلومات التأهيلية أو التخصصية بالإضافة إلى برامج التأهيل الوظيفي من خلال الدورات المنتهية بالتوظيف أو قصيرة المدى لافتة إلى أن عدد الفتيات المؤهلات حاليا للزواج يبلغ أكثر من (48) فتاة.

حاملات البكالوريوس

وقالت الجحدلي : إن دار التربية الاجتماعية للبنات بجدة تضم أكبر نسبة من الملتحقات ببرامج مختلفة في التعليم،حيث تجاوز عدد اللاتي حصلن على البكالوريوس (35)، كما أن منهن من التحقت بالدراسات العليا في تخصص علم الاجتماع، والبعض منهن ملتحق بوظائف في مجالات عدة مثل التمريض والاستقبال والسياحة والفندقة والموارد البشرية

وبعض المجالات التخصصية الطبية بالإضافة للملتحقات بالجامعة والمعاهد التخصصية منوهة إلى أن عدد الموظفات حاليا يصل إلى (32) فتاة والبقية منهن مؤهلات لسوق العمل من ناحية التأهيل والتعليم والتدريب.

مراجعات ولادة مكة: أطباء يرفضون استقبال أي مريضة تطالب بحضور زوجها للكشف!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 جماد اول 1438هـ - 5 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507414

شكا عدد من مراجعات مستشفى الولادة والأطفال بالعاصمة المقدسة من سوء التنظيم في الدخول إلى العيادات الخارجية لإمراض النساء نظرًا لتعطل جهاز الأرقام وشاشة عرض أرقام المنتظرين المتكررة، مشيرات إلى أنهن فوجئن بوجود 3 أطباء داخل عيادة واحدة يقومون بمعاينة الحالات بشكل عشوائي وأحيانًا يكون الكشف والمتابعة على انفراد دون تقدير لخصوصية النساء ويمنعون دخول الزوج مع زوجته إلى العيادة ويرفضون استقبال أي مريضة تطلب حضور زوجها معها داخل العيادة!!

وأشرن إلى أن بعض الممرضات يخيرن النساء بين الرضا بهذا الإجراء المخالف لتعميم وزارة الصحة على أطبائها بمنع الخلوة بالنساء أثناء متابعة الحالات والكشف عليهن.. أو التوجه إلى مستشفى خاص للمراجعة فيه ! في الوقت الذي أكدت فيه صحة مكة على لسان متحدثها الرسمي أن الأنظمة تسمح للزوج بالدخول مع زوجته إلى العيادة ولا يتم منعه مطلقًا في حال دخولها.

للنساء فقط

وأبدت (ش،ع) وهي إحدى مراجعات المستشفى تذمرها من سوء والتنظيم داخل عيادات النساء وقالت: لقد منعوا زوجي من الدخول إلـى قسم العيادات بحجة أنه قسم نسائي رغم امتلاء القسم بالأطباء دون الالتفات إلى خصوصية النساء في الوقت الذي يعاني فيه القسم من قلة وجود الطبيبات. متسائلة بأي حق يتواجد الأطباء داخل القسم المخصص (للنساء فقط) ومنع دخول الرجال مع محارمهم عند الكشف عليهن من قبل الأطباء، وأضافت: تواجه النساء معاملة سيئة من الممرضات داخل القسم من خلال عدم المبالاة في الوقت الذي هن أحوج إلى التعامل الحسن والكلمة الطيبة حتى تتيسر مراجعتهن للعيادة، فالممرضات يتعاملن مع النساء بكل قسوة بل ويرفضن الإجابة عن أي استفسار.

خياران أحلاهما مر

وتشاركها الشكوى (ن،م) وهي مراجعة للعيادات الخارجية من سوء التنظيم في الدخول مشيرة إلى تضجر المراجعات من البطء في أداء العاملين بالقسم وتعطل جهاز الأرقام داخل العيادات وكذا شاشة عرض الأرقام للمنتظرين خارج القسم أيضًا معطلة ويتم استدعاء الزوج عن طريق زوجته حيث يرفض العاملون القيام بهذا الدور بحجة ان ذلك ليست من مهامهم وفوق ذلك يجد الزوج صعوبة في الدخول مع زوجته للعيادة، وقالت: تنتظر المريضة ساعات طويلة لتتمكن من الدخول للعيادة وتفاجأ بوجود 3 أطباء داخل عيادة واحدة يقومون بمعاينة الحالات بشكل عشوائي وأحيانًا يكون الكشف والمتابعة على انفراد دون تقدير لخصوصية النساء ويمنعون دخول الزوج مع زوجته إلى العيادة ويرفضون استقبال أي مريضة تطلب حضور زوجها معها داخل العيادة وبعض الممرضات يخيرن النساء بين الرضا بالأمر الواقع وبين التوجه إلى مستشفى خاصة إذا لم يعجبهن الأمر، فبعض النساء لا ترغب بدخول أي عيادة تابعة لطبيب حتى لو كان ذلك بوجود أي ممرضة وهذا من أبسط حقوقها الشرعية فما بالك إذا كان هناك ثلاثة أطباء داخل عيادة واحدة.

وأكدت (د،هـ) أن العيادات تكاد أن تكون مكشوفة للأطباء وبقية الرجال الذين يسرحون ويمرحون داخل القسم رغم أنه قسم مخصص للنساء فقط مشددة على أنه لا بد أن يجد هذا الموضوع طريقه للمسؤولين لإيجاد حل له.

أطباء وعمال نظافة

وذكرت (ح،ح) بأن عيادات النساء تشهد فوضى عارمة من كل النواحي بدليل أني راجعت قسم العيادات بالمستشفى أكثر من مرة والتعامل نفسه لم يتغيَّر ونظام القسم بشكل عام لا يضمن خصوصية المرأة التي تقوم بالمراجعة، وأضافت: كان لي موعد الأسبوع الماضي بعيادات النساء وهي المرة الأولى التي أذهب فيه لمستشفى الولادة وكان مكتوبًا على باب العيادات للنساء فقط ممنوع دخول الرجال، وعندما دخلت قلت شيء رائع أن آخذ موعد بنفسي، ثم جلست بالانتظار وبما أنه قسم خاص بالنساء أخذت راحتي كاملة كبقية النساء فجأة فتح أحد الأطباء باب القسم الأمر الذي احدث ارتباكًا وسط النساء الموجودات هذا غير عمال النظافة الذين يدخلون بشكل مفاجئ لقسم النساء وكأن القسم لا توجد فيه عاملات للنظافة بعدها خرجت من المستشفى وعاهدت نفسي بألا أرجع له إلا تحت ظروف أقوى من المراجعة للعيادات، وأضافت: كان من واجب إدارة المستشفى أن تقتصر على الطبيبات فقط داخل العيادات للكشف ومتابعة النساء تفاديًا من الوقوع في حرج بسبب الخصوصية مع الأطباء لأن بعض المحارم مرتبط بأعمال خارج إرادته ولا يستطيع البقاء مع زوجته.

برنامج لا يقبل التعديل

وتساءلت (م،ع) لماذا لا يتم تنظيم المواعيد بكل دقة للحد من الازدحام الذي يتكرر بشكل يومي أمام هذه العيادات ولماذا لا يتم حل مشكلة تعطل جهاز توزيع الأرقام المتكرر ولماذا لا يتم منع الأطباء والفنيين من الرجال من العمل داخل عيادات النساء، مؤملة أن تقوم إدارة المستشفى بوضع نظام يحدد من خلاله أيام خاصة بالتحاليل والأشعة وموعد للدخول إلى العيادة وأن تكون تلك المواعيد قريبة من بعضها بشكل منظم لتحضر المراجعة لمقابلة الطبيبة بالموعد المخصص لها فأحيانًا يحدث ازدواجية في المواعيد بحيث يكون موعد إجراء التحليل والأشعة والدخول للعيادة كلها في وقت واحد مما يجعل المريضة في حيرة من أمرها وعند العودة إلـى الموظفة المختصة بالمواعيد ترفض تعديل المواعيد والتنسيق بينهما بحجة أن برنامج المواعيد لا يوجد فيه خاصية التعديل.

صحة مكة: الأنظمة تسمح للزوج بدخول العيادة مع زوجته ولا تجيز منعه مطلقًا

من جانب أكد المتحدث الرسمي للشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة حميد المالكي أن مستشفى الولادة والأطفال بمكة يعمل وفق آلية مقننة عند استقبال المراجع بدءًا من منحه رقم الدخول للعيادة التي تمت إحالته عليها وفق حالته، ثم يتم إدخال المراجع على العيادة وفق تسلسل تلك الأرقام، كما انه لو استدعت الحالة وجود أكثر من طبيب للاستشارة فإنه يتم استدعاؤهم إلى العيادة المعنية الموجودة فيها الحالة التي تحتاج إلى الاستشارة، وقد يحدث تأخر أحد الأطباء الذين تم استدعاؤهم نظرًا لارتباطه بحالة في القسم الموجود فيه، إلا أنه ما يلبث أن يحضر حال الانتهاء من حالته تلك، وهناك خلال الانتظار للدخول إلى العيادة أماكن انتظار النساء خاصة لايسمح بوجود الرجال فيها المرافقين لهم حيث يتم توجيه الرجال إلى أماكن انتظار خاصة بهم، ومما تجدر الإشارة إليه أن الأنظمة تسمح للزوج بالدخول مع زوجته إلى العيادة ولا يتم منعه مطلقًا في حال دخولها مباشرة، كما أن الزوج المنتظر في انتظار الرجال يعلم بوصول رقم زوجته التسلسلي الذي يخولها الدخول إلى العيادة من خلال وجود شاشة لعرض الأرقام موجودة في موقع انتظار الرجال بإمكان الزوج متابعة الرقم ومعرفة وصول وقت دخول زوجته ومن ثم التوجه إلى العيادة للدخول معها مرحبًا به، وإن حدث وتعطلت شاشة عرض الأرقام فإنه يتم استدعاء الزوج حال وصول الدور لزوجته للدخول معها من المعنيين بالعيادة.

350قضية "اتجار بالبشر" خلال عام.. و55 % من المتورطين مقيمون

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 جماد اول 1438هـ - 5 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507288

نظرت المحاكم بمختلف مناطق المملكة 350 قضية اتجار بالبشر خلال عام منها 170 قضية نظرتها المحكمة الجزائية بالرياض و35 بمكة المكرمة 15 بجدة.. 13بالخبر و12 بالدمام و7 الطائف فيما خلت الباحة ونجران من أي قضايا من هذا النوع، و»تورط فيها 180 شخصا من المقيمين وبنسبة 55
%و170 من السعوديين خلال عام، فيما صدرت أحكام ضد الكثير منهم تضمنت السجن لعدة سنوات والغرامة المالية وفقا لنوع الجرم.
وتجرم الأنظمة السعودية مثل هذا النوع من التجارة، حيث يحظر الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال بما في ذلك إكراهه أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه أو خطفه، أو استغلال الوظيفة أو النفوذ، أو إساءة استعمال سلطة ما عليه، أو استغلال ضعفه، أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي، أو العمل أو الخدمة قسرا، أو التسول، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء، أو إجراء تجارب طبية عليه.
ويعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد على (خمس عشرة) سنة، أو بغرامة لا تزيد على (مليون) ريال، أو بهما معا.
كما يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (خمس) سنوات، أو بغرامة لا تزيد على (مئتي ألف) ريال، أو بهما معا؛ كل من استخدم القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب أو الحرمان من مزية مستحقة أو الوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها أو منحها للتحريض على الإدلاء بشهادة زور، أو للتدخل في الإدلاء بها، أو تقديم أدلة غير صحيحة تتعلق بارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام.. أو استخدم القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب للتدخل في ممارسة أي مسؤول قضائي أو معني بإنفاذ النظام - لمهماته الرسمية فيما يتعلق بأي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام.
كما يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (سنتين) أو بغرامة لا تزيد على (مئة ألف) ريال، أو بهما معا؛ كل من علم بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو علم بالشروع فيها، ولو كان مسؤولا عن السر المهني، أو حصل على معلومات أو إرشادات تتعلق بها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ولم يبلغ فورا الجهات المختصة بذلك، ويجوز للمحكمة المختصة استثناء الوالدين والأولاد والزوجين والإخوة والأخوات من أحكام هذه المادة.
ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (خمس) سنوات، أو بغرامة لا تزيد على (مئتي ألف) ريال، أو بهما معا ؛ كل من حاز أشياء متحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو أخفاها، أو صرفها، أو أخفى شخصا (أو أكثر) من الذين اشتركوا فيها، بقصد معاونته على الفرار من العدالة مع علمه بذلك، أو أسهم في إخفاء معالم الجريمة، ويجوز للمحكمة المختصة إعفاء المتهم من العقوبة المتعلقة بإخفاء الأشخاص إذا كان المخفي زوجا للمخفى أو أحد أصوله أو فروعه.
كما حدد التنظيم الخاص بتجريم الاتجار بالبشرالإجراءات الآتية في مرحلة التحقيق أو المحاكمة في شأن المجني عليه في جريمة الاتجار بالأشخاص، وذلك على النحو التالي:
إعلام المجني عليه بحقوقه النظامية بلغة يفهمها.
إتاحة الفرصة له لبيان وضعه بما يتضمن كونه ضحية اتجار بالأشخاص، وكذلك وضعه النظامي والجسدي والنفسي والاجتماعي.
عرضه على الطبيب المختص إذا تبين أنه بحاجة إلى رعاية طبية أو نفسية، أو إذا طلب ذلك.
إيداعه أحد مراكز التأهيل الطبية أو النفسية أو الاجتماعية إذا تبين أن حالته الطبية أو النفسية أو العمرية تستدعي ذلك.

إيداعه أحد المراكز المتخصصة إذا كان في حاجة إلى مأوى.
توفير الحماية الأمنية له إذا استلزم الأمر ذلك.
إذا كان المجني عليه أجنبيا وكانت هناك ضرورة لبقائه في المملكة، أو العمل أثناء السير في إجراءات التحقيق أو المحاكمة، فللادعاء العام أو المحكمة المختصة تقدير ذلك.

ارتفاع موقوفي "سجون المباحث": 220 سورياً و82 باكستانياً!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 جماد اول 1438هـ - 5 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1525434

»منصور الشهري (الرياض@mansooralshehri ،) عبدالرحمن باوزير (جدة@A_Bawazier)
ارتفع عدد الموقوفين السوريين في سجون المباحث إلى 220 موقوفا سوريا (من بينهم 8 سوريين لا يملكون أوراقا ثبوتية)، عقب إيداع أربعة سوريين مشتبه بهم السجن خلال الأيام الخمسة الماضية. كما سجلت أعداد الموقوفين الباكستانيين في سجون المباحث ارتفاعا وصل 82 موقوفا بعد أن كانت أعدادهم لا تتجاوز الـ 76 موقوفا، وتعزو مصادر الارتفاع إلى إيقاف متورطين جدد يشتبه صلتهم بخلية «استراحة الحرازات»، لتتسع دائرة الاشتباه إلى 15 موقوفا باكستانيا. ويشير موقع «نافذة» التابع لوزارة الداخلية (اطلعت «عكاظ» على بياناته المحدثة) إلى إيقاف السلطات الأمنية لـ 54 سوريا منذ بداية العام الهجري الحالي، موضحا أنهم لا يزالون رهن التحقيقات الأمنية. وبلغ إجمالي عدد الموقوفين في سجون المباحث 5107 موقوفين.

توجيه بإنهاء إجراءات دفن 8 مقيمين في مكة

المصدر: جريدة الوطن الاحد 8 جماد اول 1438هـ - 5 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=292944&CategoryID=5

مكة المكرمة: الوطن 2017-02-04 11:58 PM
وجّه مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، شرطة المنطقة بسرعة إنهاء إجراءات دفن 8 مقيمين من عائلة واحدة لقوا حتفهم بحادث مروري بعد أدائهم العمرة.
وكان 8 أشخاص لقوا مصرعهم وأصيب 4 آخرون بإصابات بليغة أدخلوا على إثرها العناية المركزة، وجميعهم من عائلة واحدة، بعد أدائهم مناسك العمرة، ووقع الحادث المروع نتيجة انقلاب مركبتهم، أثناء مغادرة أفراد العائلة مكة المكرمة متوجهين إلى جازان.

الموظفون: عاجزون عن توفير مستلزماتنا اليومية

استمرار أزمة إيقاف الرواتب بغرفة تبوك.. ومطالب بتدخُّل وزير التجارة

المصدر: جريدة سبق الاحد 8 جماد اول 1438هـ - 5 فبراير 2017م
https://sabq.org

بدر الجبل -تبوك

استمرت أزمة إيقاف رواتب العاملين بالغرفة التجارية بتبوك، التي كان من المقرر صرفها يوم 25 من شهر يناير الماضي؛ الأمر الذي تسبَّب في عدم قدرتهم على الالتزام بتوفير الحد الأدنى من مستلزماتهم اليومية.

وأكد عدد من الموظفين أن خلافات بالغرفة وراء إيقاف الرواتب، وأن المزاجية طغت على الصالح العام، مطالبين وزير التجارة بالتدخُّل لإنقاذ الغرفة، ومشيرين إلى أن عددًا من اللجان حضرت في فترة سابقة، ولم تخرج بأي حلول، واستمرت معاناتهم.

وكان رئيس الغرفة التجارية سعيد العسيري قد أرجع إيقاف الرواتب في تصريح سابق لـ"سبق" إلى أن المسيرات تم استعادتها من البنوك لأسباب فنية، وسيتم إعادتها بعد تصحيح الأخطاء والملاحظات، مشيرًا إلى أن المسيرات أُرسلت للبنك قبل أن تعتمد الميزانية.

فيما وصف عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية بتبوك كريم بن متعب الأيداء تبرير رئيس الغرفة بشأن إيقاف رواتب الموظفين بأنه "تبرير غير مقبول"، مؤكدًا أن الميزانية ليس لها أي علاقة بتأخير رواتب الموظفين نهائيًّا، وأن هذا التبرير يعدُّ استمرارًا للتخبطات الإدارية التي تشهدها الغرفة .

صحة الشرقية تطلق فعاليات اليوم الخليجي لحقوق المريض

المصدر: جريدة اليوم الاحد 8 جماد اول 1438هـ - 5 فبراير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4178320

اليوم - الدمام

أطلقت المديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية ممثلة بإدارة حقوق وعلاقات المرضى الخميس الماضي فعاليات اليوم الخليجي لحقوق المريض والتي استمرت يومين وحظيت بإقبال عدد كبير من الزوار من خلال معرض توعوي افتتح فعالياته مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية بالإنابة الدكتور عبدالكريم العبدالكريم وبحضور رئيس مجلس إدارة جمعية السرطان السعودية بالمنطقة الشرقية عبدالعزيز التركي بأحد المجمعات التجارية بالخبر.

وأكد الدكتور العبدالكريم أن تنفيذ هذه الفعالية يأتي إيمانا من صحة الشرقية بضرورة الاهتمام بحقوق المرضى وهمومهم وحل جميع مشاكلهم بما يحفظ صحتهم وسلامتهم، ولذلك تم الاهتمام بتفعيل المشاركة بهذا اليوم الخليجي لتوعية المجتمع والمستفيدين ببرامج إدارات حقوق وعلاقات المرضى ونشر حقوقهم ومسؤولياتهم بالمنشآت الصحية.

الحياة
AL HAYAT

«الإسكان»: 4 متطلبات للانضمام إلى برنامج «إيجار»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20004085

الرياض - «الحياة»

أعلنت وزارة الإسكان فتح باب التسجيل لمنشآت الوساطة العقارية، وتحديد المتطلبات الواجب توافرها لتتمكن المنشاة من إتمام التسجيل بالشبكة الإلكترونية لخدمات الإيجار، واعتمدت الوزارة ممثلة ببرنامج «إيجار» أربعة متطلبات لانضمام منشآت الوساطة العقارية إلى برنامج «إيجار»، يأتي في مقدمها أن يكون الوسيط العقاري سعودي الجنسية، وأن تحمل منشأة الوساطة العقارية سجلاً تجارياً ساري الصلاحية ومتضمناً نشاطي «إدارة وتأجير العقارات المملوكة أو المؤجرة السكنية» و «إدارة وتأجير العقارات المملوكة أو المؤجرة غير السكنية». كما تضمنت المتطلبات أن يكون عنوان مقر المنشأة مسجلاً في خدمة العنوان الوطني المقدمة من البريد السعودي، وإتمام الدورة التدريبية الخاصة بتأهيل الوسطاء العقاريين قبل البدء بعملية إبرام العقود التأجيرية.

وأوضح المشرف العام على تنظيم قطاع الإيجار المهندس محمد البطي أن مرحلة تسجيل وتأهيل واعتماد منشآت الوساطة العقارية في الشبكة الإلكترونية لخدمات الإيجار تأتي كمرحلة أولى لتهيئة منشآت الوساطة العقارية لإبرام عقود الإيجار السكني إلكترونياً خلال الربع الأول من 2017، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٤٠٥ وتاريخ 22-9-1437هـ، والقاضي بإلزام الوسطاء العقاريين «المرخص لهم» بتسجيل جميع عقود إيجار الوحدات السكنية والتجارية إلكترونياً من خلال الشبكة الإلكترونية لخدمات الإيجار.

وقال في بيان صحافي: «إن التسجيل الإلكتروني يتيح لمنشآت الوساطة العقارية في برنامج إيجار جملة من المزايا التي سيتمكن الوسطاء من الحصول عليها، يأتي في مقدمها تنظيم مهنة الوساطة العقارية،إذ إن برنامج إيجار لا يقبل أي عقد إلا من خلال الوسطاء المسجلين، وتوفر المنصة الإلكترونية للوسيط العقاري أدوات متطورة للتحقق من صحة بيانات المستأجر والمؤجر، وكذلك سند ملكية المؤجر للوحدة العقارية، ما يؤدي إلى تقليل النزاعات المحتملة، كما تقوم الشبكة بتوفير خدمات عدة، منها السداد الإلكتروني للقيمة الإيجارية، والإشعارات الدورية عن العمليات المالية، والتنبيهات المهمة، كما سيوفر برنامج إيجار قاعدة بيانات خاصة لكل وسيط عقاري يمكنه من خلالها حفظ واسترجاع جميع العقود التي تمت من خلاله إلكترونياً من دون تكبد أي عناء لحفظ وتخزين المستندات الورقية، إلى جانب عدد من المزايا الأخرى.»

وأفاد البطي بأن هذه المرحلة تأتي خطوة أولى لتنفيذ برنامج «إيجار» وتطبيقه بشكل كامل سعياً للوصول لمرحلة توثيق العقود، وحفظ حقوق أطراف العملية التأجيرية، وكذلك الوصول لقطاع إيجاري منظم في المملكة.

من جانب آخر، أعلن المشرف العام على تنظيم قطاع الإيجار المهندس محمد البطي تخصيص الرقم الموحد 920005226 لاستقبال جميع الاستفسارات ذات العلاقة ببرنامج «إيجار»، إضافة إلى تدشين الموقع الإلكتروني الخاص بالبرنامج عبر الرابطwww.ejar.sa ، حيث تتوفر من خلاله جميع المعلومات والتفاصيل الخاصة بالبرنامج.

يذكر أن برنامج «إيجار» يسعى ليكون المحرك الرئيس لتطوير وزيادة الثقة بقطاع الإيجار، وتحسين البيئة الاستثمارية فيه لتحقيق توازن أكبر بين العرض والطلب بما يضمن استدامة وتطور وتنظيم القطاع، إضافة إلى توثيق العقود وحفظ حقوق جميع أطراف العملية التأجيرية، وكذلك صياغة عقود إيجارية موحدة تلبي حاجات المستفيدين، واعتمادها لتصبح سندات تنفيذية، معتمدة في ذلك على تأهيل وترخيص منشآت الوساطة العقارية، ووضع السياسات والإجراءات التنظيمية والرقابية لعملها، بما يسهم في تقليل حجم القضايا المنظورة والمتعلقة بالإيجار، وتحسين أداء قطاع الإيجار ورفع مساهمته في الناتج المحلي.

«التدريب التقني»: تأهيل 11 ألف سعودية للعمل في صيانة الجوال»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20003080

أعلنت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الانتهاء من تأهيل نحو 11 ألف سعودية للعمل في مجال صيانة وبيع الجوال خلال الفترة الماضية، من خلال البرامج التدريبية المجانية التي بدأت المؤسسة في تنفيذها في 19 كلية للبنات منتشرة في مختلف مناطق المملكة.

وأوضح المتحدث باسم المؤسسة فهد العتيبي، أن المؤسسة حرصت منذ انطلاق برنامج توطين الاتصالات على استقبال طلبات التسجيل للراغبات في التدريب على دورات الجوال، وهي: الصيانة الأساسية للجوال، ومهارات المبيعات، وخدمة العملاء، وصيانة الجوال المتقدمة.

وأفاد بأن جميع المتدربات طوال فترة التدريب اكتسبن المهارات الفنية للعمل على نقاط البيع وإرشادات التعامل مع العميل، والمهارات الأساسية لصيانة الجوال كالعمل على أجهزة اللحام بالهواء الساخن مع أعطال الجوال ومهارة الصيانة الأساسية لبرامج تشغيل الجوال.

وأشار المتحدث باسم المؤسسة إلى أن الخريجات حصلن على شهادة مهنية ومعتمدة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، لتمكينهن من الحصول على فرصة عمل بالقطاع الخاص في مجال الاتصالات أو ممارسة العمل الحر وافتتاح المشاريع الخاصة بهن بالاستفادة من برامج الدعم المقدمة من معهد ريادة الأعمال الوطني.

وأكد أن الدورات التدريبية النسائية شملت أيضاً المستفيدات من الجمعيات الخيرية بالمملكة لتأهيل وتدريب المستفيدات من خدمات تلك الجمعيات بهدف رفع المستوى المهاري لهن، ونشر الوعي الإيجابي لديهن تجاه الوظائف المهنية.

«الصحة»: آلية لتسهيل دفع مستحقات المستشفيات الخاصة عن علاج حالات الطوارئ

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20004093

الدمام - رحمة ذياب

بدأت جهات صحية ممثلة بوزارة الصحة بتقديم مقترحات لتطوير هيئة الهلال الأحمر السعودي، وذلك بالرفع للمقام السامي بطلب دعم مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية التي تزمع الهيئة القيام بها.

وتشمل المشاريع توفير الاتصال السريع بين غرفة عمليات الهيئة والمستشفيات كافة عن طريق الربط الشبكي لضمان تبادل المعلومات وتوجيه الحالات الإسعافية، ووضع آلية لتسهيل حصول مستشفيات القطاع الخاص على مستحقاتها في مقابل علاج الحالات الطارئة.

وحدد المجلس الصحي السعودي مع جهات صحية أخرى آليات تطوير الهيئة بعد ربط عملها تنظيمياً بوزارة الصحة بدلاً من ارتباطها بمجلس الوزراء، إذ شدد على ضرورة تنظيم الإبلاغ عن الحالات الإسعافية ونقلها وتوجيهها والتنسيق مع المستشفيات لاستقبالها من خلال غرفة عمليات موحدة تشرف عليها هيئة الهلال الأحمر وتشترك فيها القطاعات الصحية.
فيما طالب المجلس بضرورة الالتفات إلى جهود إدارة تنسيق الطوارئ في مديرية الشؤون الصحية بالرياض بالتعاون مع هيئة الهلال الأحمر والمستشفيات الحكومية والخاصة في الرياض التي عملت على تقليص رفض استقبال الحالات الطارئة ومتابعة تنفيذ توجيهات المقام السامي بالالتزام باستقبال جميع الحالات الطارئة.
وتتضمن المقترحات التي لا تزال قيد الدرس استئجار مستشفى طوارئ لاستقبال ومعالجة الحالات الإسعافية لتخفيف الضغط على بعض المستشفيات الحكومية بمدينة الرياض، إضافة إلى العمل على وضع آلية لتسهيل حصول مستشفيات القطاع الخاص على مستحقاتها في مقابل علاج الحالات الطارئة بالتنسيق بين وزارة الصحة، ومجلس الغرف السعودية، ووزارة المالية، ومجلس الضمان الصحي التعاوني.
كما تشمل المقترحات تخصيص اعتمادات لدعم استئجار الأسرّة في مستشفيات القطاع الخاص لغرض تحويل الحالات الطارئة إليها عندما لا تتوفر الأسرّة اللازمة في المستشفيات الحكومية، وعلى كل جهة صحية أن تحدد حاجاتها بالتنسيق مع وزارة المالية، إضافة إلى تشكيل اللجنة الوطنية لتطوير الخدمات الطبية الطارئة وتمثل فيها الجهات الصحية ذات العلاقة بالمسؤولين القياديين ذوي الاختصاص بالاشتراك مع وزارة الداخلية، والجمعية السعودية لطب الطوارئ، ويصدر بتشكيلها وتحديد مهماتها قرار من وزير الصحة.
يذكر أنه رغبة من هيئة الهلال الأحمر السعودي في التطوير وإعطاء فرصة في المشاركة في اتخاذ القرار مع منسوبي الهيئة من العاملين في الميدان وليصبح منسوبوها ليسوا في معزل عن اتخاذ القرارات، تم وضع مسودة نظام المناوبات وساعات العمل للعاملين في المراكز الإسعافية في البوابة الإلكترونية.

الحياة
AL HAYAT

شراكة لتنمية الأسرة وتأهيل الاختصاصيين الاجتماعيين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20004087

جدة - «الحياة»
أبرم فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة وجمعية المودة للتنمية الأسرية بمنطقة مكة المكرمة مذكرة تعاون تتمحور حول ثلاثة مشاريع تضم 15 فعالية وبرنامجاً، وتأتي هذه المذكرة انطلاقاً من الحرص على المساهمة في تحقيق مستهدفات الرؤية الوطنية 2030.
ووفقاً للمدير العام لجمعية المودة للتنمية الأسرية بمنطقة مكة المكرمة محمد آل رضي، فإن هذه الشراكة تهدف لإنجاز الأهداف المشتركة في ما بين الطرفين وتقوية وتوثيق التعاون لتفعيل ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، مشيراً إلى أن الشراكة تتضمن إنجاز برنامج شراكة وتعاون من أجل تنسيق جهودهما في مجال التدريب والتوعية.
وبيّن أن الجمعية ستقدم من خلال الشراكة ثلاثة مشاريع تضم 15 فعالية وبرنامجاً، الأول يتمحور حول تأهيل منسوبي فرع الوزارة من خلال تسع دورات تنمية هادفة للأسرة حول مهارات الحوار الأسري وإدارة موازنة الأسرة والتخطيط الأسري والتوازن بين العمل والأسرة وأثر الأنماط الشخصية في العلاقات الأسرية وطرق التعامل معها وأدوات وخصائص التربية للأطفال، إلى جانب دورات متخصصة في الأمراض الأسرية وأثرها في صحة المجتمع والهدي النبوي في التعامل مع الأسرة ومهارات استقرار الأسرة، فضلاً على سلسلة من الدورات ضمن مشروع تأهيل الاختصاصيين، وتشمل إعداد وتأهيل المرشدين الأسريين والتعامل مع المراهقين والتعامل مع المشكلات الأسرية.
ونوه بأن الشراكة تشمل تأهيل نزيلات دار الحماية ودار الضيافة، إلى جانب مستفيدات الضمان الاجتماعي من خلال مشروع التأهيل الاجتماعي الذي يشمل برنامج الاندماج الاجتماعي وبرنامج المستشار الزائر وبرنامج رائدات لتمكين المطلقات والأرامل.

أكاديمي: لا تكترثي كثيراً وراهني على الزمن فهو جدير بتغيير النظرة السلبية

عادات وتقاليد تعرض طالبات الإعلام للقذف والشتم!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1568846

أعدت الملف - سارة القحطاني

حملهن الطموح والحلم للتحليق في سماء الاعلام، فأحبطهن المجتمع واقصى أحلامهن واحبط هممهن قبل أن يصلن، الا أن كفاحهن يكبر رغم كل التحديات ..انهن طالبات الاعلام اللاتي وضعهن المجتمع بين قطبي (العيب والمستقبل(

"الرياض" تفتح ملف معاناة طالبات اقسام الاعلام حيث التقت بمجموعة منهن وتحدثن عن مواقف المجتمع معهن ومدى معاناتهن من نظرة البيئة القاسية.

قذف وشتم

في البداية قالت ولاء ناصر عسيري من جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية -علاقات عامة- إن نظرة المجتمع لهذا القسم ولخريجاته قاصره وذلك لان عاداتنا تنص على ان المرأة مكانها البيت او ان تكون معلمة، بنظرهم ان الاعلام للرجال او النساء "غير السعوديات" نظرا لأنهن كاشفات الوجه كما أن مجتمعنا متعصب لكل سعودية فَلَو مثلا ظهرت اعلامية من القبيلة الفلانية كاشفة الوجه لتعرضت هي وقبيلتها للهجوم.

وتابعت: كان يزعجني الكلام عن قسمي لكن اعتدت صراحة وأصبح الموضوع لا يؤثر فيني ولكن في الحقيقة "مجتمعنا ما يرضيه شيء" في كل قسم ستتعرضين للانتقاد ولنا في الطبيبات مثال، وقد تعرضت من خلال "السوشال ميديا "وخصوصا في السناب شات للقذف من بعض المتابعين عند علمهم بأنني إعلامية، بالرغم أنى محافظة وكل مواضيعي عامة لا تمسهم، الا ان التخصص يزعجهم "كيف اهلك يرضون لك تدرسي اعلام" اما في ارض الواقع فلم اتعرض لأي موقف الحمد لله.

خجل من اسم الفتاة

وقالت ريما الحربي من جامعة طيبة تخصص صحافة:

مجتمعنا قد يكون متحفظا والبعض منهم لا يتقبل عمل المرأة في المجال الإعلامي، لكن كدراسة ممكن يكون فيه تقبل نوعا ما.

وأضافت "ولكن في رأيي ان نظرة المجتمع كانت بسبب ان المجال مختلط كما يبدو، وايضا ان الاعلام مهنة المتاعب والمرأة تقضي معظم وقتها بالعمل تاركة منزلها، مؤكدة بان اسم الفتاة يمكن ان يعرقل عملها في الاعلام بسبب العادات والتقاليد التي تخجل من ذكر اسم الفتاة وقبيلتها وتفخر بأسماء الرجال. وانصح الدارسات في هذا التخصص: ان كانت دراستك عن رغبة فلا تهتمي في كلام الناس لأن الناس اي شيء جديد لا تتقبله، ومن لديها الطموح والصبر والمثابرة ستتمكن من بلوغ مرداها.

الاختلاط سبب نظرة المجتمع

وقالت منال العماري -خريجة جامعة ام القرى قسم العلاقات العامة ومبتعثة حاليا الى بريطانيا لإكمال الماجستير- ان اقبال الطالبات سابقا كان قليل جدا والبعض كان دخوله لمجرد حصولهم عل قبول بالجامعة والبعض كان لمجرد تخصص جديد وللتغير من التخصصات المتكدسة والقليل كان لمجرد ان تكون صحفية اوإعلامية، مضيفة ان اهم العقبات هو فهم من هم حول الطالبة بأن قسم الإعلام يعنى اختلاط وانه لا يوجد له مستقبل وظيفي بعد التخرج،

مؤكدة بأن نظرة المجتمع حاليا تحسنت نوعا ما عن السابق واسباب هذه النظرة هي عدم الوعي وجهل ما تقوم به الإعلامية من مهام في المجتمع،

مشيرة الى أن اسم الفتاة والقبيلة لن يعرقل عملها بل على العكس يزيد من نجاحها وثقتها بنفسها ويدل على ان من حولها لديهم الوعي الكامل اتجاه عملها باسمها وقبيلتها بالإضافة لـ الاستمرار في العمل وعكس الصورة السلبية لدى معظم الناس حول الاعلام.
ويمكننا ان نغير نظرة المجتمع بالوعي بمفهوم عمل المرأة في الاعلام وانه ليس مجرد اختلاط كماهو مفهوم لدى البعض، بل هو توصيل رسالة بان المرأة السعودية لديها القدرة على العمل في مجال تحقق فيه ذاتها

صوت خافت

واكدت امل عسيري خريجة من جامعة جازان -صحافة واعلام- ان طالبة الإعلام ما تزال تعاني من عدم تقبل المجتمع لدورها على الرغم من وجود بعض الإعلاميات المعدودات، وما يزال الصوت الإعلامي للمرأة خافتا، ولهذا فإن على المؤسسات الصحفية أن تدعم خريجات الإعلام بالدورات التدريبية المتخصصة، وتعيينهن كمتعاونات أو متفرغات، الأمر الذي يدعم حضورهن، ويحرك عجلة الوعي لأهم شريحة في المجتمع، شريحة النساء.
وأضافت "كشف وجه الإعلامية أو ظهور اسمها لا يعتبر سببا لنظرة المجتمع حيث ان المسألة نسبية من أسرة إلى أخرى مادامت الإعلامية محافظة على الثوابت الكبرى، الا انه مازال هناك البعض من المجتمع تفكيره محدود ولا يتقبل الإعلامية السعودية، وينظر لها باستغراب.

توجهات إعلامية

وذكرت نوف محمد -جامعة الامام محمد بن سعود -صحافة ونشر الكتروني- انه بفضل من الله هناك إقبال كبير في قسم الإعلام والاتصال بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في أربعة تخصصات وهي الصحافة والنشر الإلكتروني والعلاقات العامة والإعلان والاتصال التسويقي والجرافيكس والوسائط المتعددة، ولعل قسم العلاقات العامة تفوق في ارتفاع عدد الطالبات.
وقالت: نظرة المجتمع للإعلاميات تختلف حسب توجه واهتمامات الإعلامية وبشكل عام هناك قبول لهن كونهن ينقلن الأحداث وينشرنها كالصحافيات وأعتقد أن النظرة الآن لم تعد كالسابق بسبب التطورات والتغيرات الحاصلة.
وإن تحدثت عن رضا الأهل والبيئة المحيطة بي فالحمد لله هناك تشجيع ودعم من والداي خصوصاً ولولا فضل الله ثم هم لما تخصصت في هذا المجال الذي أحببته وعملت به قبل دخولي للجامعة.

امنحوهن الثقة

من جهتها أكدت ريم العسيري- مساعدة رئيس تحرير صحيفة آفاق الصادرة عن جامعة الملك خالد- أن نسبة الإقبال الكبيرة من قبل الفتيات السعوديات على دراسة الإعلام في مختلف الجامعات بمناطق المملكة، تؤكد على أن غالبية المجتمع متقبلين لعمل الفتاة في الإعلام، مؤمنين بمهاراتها وقدراتها، ومدركين لأهمية تواجدها في هذا المجال، كما أن الفتاة نفسها شغوفة بدراسة هذا التخصص والعمل فيه، وكليات وأقسام الإعلام حريصة على تخريج إعلاميات مؤهلات في مختلف المسارات يثرين المجال بخبراتهن ويكثفن عمل المرأة فيه.
وأردفت بالرغم من كل ذلك لم يزل هناك قلة ترفض عمل الفتاة في الإعلام وغيره من المجالات كالطب والتمريض ومبررهم بالمقام الأول مزاعم الاختلاط أو بسبب بعض المفاهيم الخاطئة في عقول بعض الناس أو رضوخاً لبعض العادات والتقاليد، متجاهلين شغف الفتاة وحلمها وقدراتها ورغبتها، وهذا من الظلم بحقها، فالإعلام علم قبل كل شيء ليس حكراً على الذكور دون الإناث، و هذا التخصص يتيح للفتاة اكتساب الكثير من المهارات المفيدة في حياتها العملية كمهارات الاتصال وتصميم الأفلام و كتابة المواد الصحافية والتصوير الصحفي وغير ذلك من المهارات، كما أنها تتعلم أيضاً أخلاقيات العمل الإعلامي كالصدق و النزاهة و الموضوعية و تحري الدقة في ما تطرحه وكل ذلك من قيم ديننا الإسلامي.
وختمت قائلة: امنحوا الفتاة الثقة وساعدوها على تحقيق طموحاتها وأزرعوا القيم في داخلها وحتماً ستعمل بكل مهنية ورقي واحترام، ولن تتجاوز الضوابط الشرعية ولا الأخلاقية وستكون مصدر فخر واعتزاز للمجتمع وللوطن.

الحماس وجودة المنتج

وقالت فوزية الحربي-عضو هيئة تدرس "متعاونة " بقسم الاعلام بجامعة الامام محمد بن سعود وطالبة دكتوراه "اعلام"- هناك اقبال وحماس للالتحاق بالتخصصات الجديدة عادة، وهذا ما لوحظ في قسم الاعلام حيث نجد عددا كبيرا من الملتحقات في القسم، الا ان هنالك مخاوفا تواجه الطالبات واسرهم، وليس معوقات ولعل اهم هذه المخاوف مستقبلهم بعد التخرج وتدور لديهم اسئلة هل هذا القسم لديه مستقبل وظيفي؟ وهل سيكون عملي مختلط؟

ولذا تبذل الاستاذات جهود في شرح مستقبل العمل الاعلامي للفتيات ومميزاته وحاجة البلد فعلا لإعلاميات سعوديات متخصصات ، ومجالات العمل الاعلامي للمرأة ليست مشروطه ابدا بالاختلاط والمؤسسات الإعلامية بالمملكة حريصة جدا على خصوصية عمل المرأة بهذا المجال.

وقالت: ارى ان المجتمع تخطى الكثير من النظرات الدونية لبعض المهن التي لا نجد اي سعودية تعمل عليها سابقا مثل الكوفيرات والخياطات و اصبحت مهن مرموقة تتسابق الفتيات بتشجيع الاهل على اتقانها واصبحنا نسميها اسماء مطورة "فاشنستا ومصممات سعوديات"، فالمجتمع تغير كثيرا واصبح يقدر قيمة العمل الذي يخدمهم واصبحت النظرة للإعلاميات نظرة احترام وتقدير خاصة أن القائمات على العمل الاعلامي الان متخصصات وممارسات ويطرحون قضايا تهم المجتمع وتلامس همومه، مؤكدة بان الاعلام عمل محترم وشريف ويخدم الوطن مثل اي عمل أخر واعلان اسم الاعلامية واسم عائلتها يجعل للعمل مصداقيه أكثر، وإذا وجدت في بعض المجتمعات وبعض الاسر نظرة قاصرة للإعلاميات فان اهم مايغير نظرة المجتمع لأي مهنة هي جودة المنتج وتبني الحماس في خدمة الوطن في مجال يعتبر شحيحا بالعنصر النسائي بالمملكة.

مجال كان حكرا على الرجال

من جانبه قال استاذ الصحافة بكلية الاعلام بجامعة الملك عبد العزيز د .صالح البكيري: إقبال الطالبات على تخصص الإعلام في الجامعة أصبح ظاهرة ..والارقام تشير إلى أن هذا التخصص الجديد نسبيا أصبح ينافس التخصصات التي شكلت خيارات وحيدة للطابات في الماضي كاللغة العربية والدراسات الإسلامية والعلوم الاجتماعية، مشيرا الى ان بعض الامور التي تواجه الطالبات لم تصل إلى مستوى (عقبات) .. ولكن بطبيعة الحال دخول الفتاة السعودية في بعض المجالات التي كانت حكرا على الرجال في الماضي يحتاج لبعض الوقت كي يتعايش معه المجتمع.. وأنا هنا لا أقصر الحديث عن الاعلام، بل عن تخصصات كثيرة كالمحاماة والصيدلة والهندسة وغيرها، ولا شك أن الأمور في تطور ملحوظ والمجتمع بدأ في تقبل فكرة وجود المرأة في جميع مجالات الحياة ولم يعد هنالك ما كان يعرف بـ(مجال رجالي ومجال نسائي)، ويجب الإشارة هنا إلى أن النجاحات الكبيرة التي حققتها الاعلاميات السعوديات أجبر المجتمع على تغيير صورته النمطية عن العمل في هذا المجال.

وأضاف د. البكيري ارى ان نجاح الإعلامية التي تمارس عملها باسمها الممتد إلى قبيلة او عشيرة قد يكون مصدر فخر واعتزاز لقبيلتها خصوصا إذا أثبتت حضورها على الساحة الإعلامية، ولدينا شواهد كثيرة لإعلاميات سعوديات بلغن مراتب عليا من الشهرة والانتشار وأصبحن مصدر اعتزاز لأسرهن على الرغم من أن أسماءهن ممتدة .. في مجال الصحافة والتلفزيون والإذاعة .

رفض التغيير

وقال د. البكيري: مجتمعنا بطبيعته بطيء جدا في تقبل الأفكار الجديدة، وقبل أن تصطدم الإعلامية بهذه النظرة اصطدمت بها الطبيبة والممرضة وحتى المعلمة! ولكن الزمن كان كفيل بأن يغير كل هذه المفاهيم خصوصا مع نجاح الفتاة السعودية في هذه المجالات، لذا أنصح أي إعلامية مبتدئة تعاني من وجود نظرة دونية لمهنتها ألا تكترث كثيرا وان تراهن على الزمن فهو جدير بتغير هذه النظرة .. كما انصحها أن تبدع في عملها لكي ترد على اي مشكك بطريقة عملية، مشيرا الى ان القناعات الاجتماعية لا يتم تغييرها بين يوم وليلة، وفي الماضي كان مجرد (تعليم الفتاة) يعتبر جريمة دينية وأخلاقية في عند البعض، وبنفس الطريقة التي تم فيها معارضة تعليم الفتاة اعترضوا أيضا على عملها، ومن ثم اعترضوا على ابتعاثها ومن ثم عارضوا دخولها لبعض التخصصات، ولكن هذه القناعات تغيرت تماما برهان الزمن ولم يعد هنالك من يعارض تعليم أو توظيف أو ابتعاث الفتاة الا قلة قليلة يمكن تسميتهم بـ(المتنطعين!(

واكد بان هنالك طالبات كثيرات قمن بالتحويل من تخصصات أخرى إلى الإعلام وأولياء أمور سعوا الى الواسطة لتغيير تخصص بناتهم إلى الإعلام، مردفا عندما نتحدث عن المجتمع السعودي فلا يمكن إصدار أحكام عامة، فهو مجتمع متعدد القناعات والرؤى فهنالك مناطق أكثر مرونة من مناطق وأسر أكثر مرونة من أسر أخرى ولكني أعتقد أن المجتمع ككل أصبح أكثر مرونة في التعامل مع حضور المرأة عموما على مستوى التعليم والعمل.

العادات والتقاليد

من جهته اكد الاستشاري النفسي والتربوي والاسري د. خالد الغامدي: ان العادات والتقاليد قد تكون احد الأسباب المهمة والعائق الأكبر أمام اقتحام السيدات لمجال العمل الصحافي بالإضافة الى الخوف من الاختلاط في العمل الميداني ومن وجود بعض المضايقات وحرص الاباء وبسبب عدم الثقة التي سلبت منهم من الصغر بسبب عدم تحميلهم المسؤولية في أمور كثيرة وثقافه الشارع بدور الصحافة الميدانية بانها مهنه رجولية كما أنه واحيانا يتطلب ان تكون الاعلامية خارج إطار الاسرة وقت طويل وهذا قد يسبب اخلال بالواجبات، كما ان بعض الإعلاميات تتعامل بكبرياء او تعالي اوهنا نجد احجام عنهم.

وقال: تختلف نظرة المجتمع للإعلامية من المدينة للقرية باختلاف الثقافات وتواجد الجنسيات في المدينة سبب في وجود عادات دخيلة على المجتمع، لذلك نجد ان وجود صحفيات في الميدان من جنسيات او ديانات اخرى وبتكرار يجعل المجتمع يتقبل وجود سيدات سعوديات في المدينة عن القرية.
مضيفا وعادات القبيلة أثرها قل بسبب رحيل الجيل القديم ووجود جيل أكثر ثقافة ووعي للمتطلبات في الحياة، وبعض السلوكيات التي تصدر من الاعلاميين بقصد او بغير قصد قد تفسر بشكل خاطئ ومن ذلك الخروج عن الإطار المهني.
حلول
وذكر ان اهم حلول تغيير نظر المجتمع للإعلامية هي ضرورة التميز في العمل هذا أحد أسباب النجاح وتقديم الامتيازات لطالبات الاعلام مما يجعلهم مصدر فخر للآخرين، وتأهيل الاعلاميات بحيث يظهرن بالشكل المتوافق مع القيم والعادات والتقاليد الذي يبرز عملها من خلاله والاشادة بالعمل المتميز لكل اعلامي وتكريمه من قبل المسؤولين في الدولة، وان يضاف الى المناهج الدراسية منهج التربية الاعلامية لتثقيف الطلاب بمجال الاعلام وان يكون هناك مجلة ربع سنوية لاهم المواضيع او التحقيقات بهدف إبراز الاعلاميات السعوديات.

»الشورى" يتلقى 800 عريضة تظلم من مواطنين اشتملت على التوظيف والمادة 77 من نظام العمل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507647

كشف المتحدث الرسمي بمجلس الشورى الدكتور محمد المهنا لـ»المدينة»، أن 800 عريضة وصلت لمجلس الشورى مقدمة من قبل المواطنين عن طريق قناة رسمية على موقع المجلس، مشيرًا إلى أن المجلس سيعقد غدا (الثلاثاء) اللقاء الأول لرئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مع عدد من مقدمي العرائض للمجلس من المواطنين حول توطين الوظائف، الفرص والمعوقات بحضور عدد من رؤساء اللجان المتخصصة المعنية، وذلك في مقر المجلس بالرياض.
ويتناول اللقاء عدة موضوعات من خلال محورين أولهما الاستماع إلى الصعوبات التي تواجه بعض الموظفين السعوديين في القطاع الخاص والمقترحات المقدمة لمعالجة أوضاعهم، أما المحور الثاني للقاء فسيتم فيه الاستماع إلى بعض المقترحات التي تسهم في تعزيز توطين وسعودة بعض القطاعات.
ويأتي هذا اللقاء في إطار جهود المجلس في التواصل مع المواطنين مقدمي العرائض والاستفادة من ما تتضمنه تلك العرائض من مقترحات ومعالجات بنَّاءة بما يعين المجلس على اتخاذ القرارات السديدة في الموضوعات ذات العلاقة، التي يدرسها أو تبنى بعض المقترحات الهادفة، التي تصب في خدمة الوطن والمواطن.
وقال المهنا: إن عدد الذين سيتم المناقشة معهم من المواطنين 20 مواطنا من المهتمين وأيضا المتضررين مِن المادة 77 في نظام العمل.

رئيس الشورى يطلع على مقترحات المواطنين للسعودة غداً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507536

واس-الرياض
عقد مجلس الشورى غدا الثلاثاء اللقاء الأول لرئيس المجلس الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مع عدد من مقدمي العرائض من المواطنين حول توطين الوظائف «الفرص والمعوقات» بحضور عدد من رؤساء اللجان المتخصصة المعنية، وذلك في مقر المجلس بالرياض.
ويتناول اللقاء عدة موضوعات من خلال محورين أولهما الاستماع إلى الصعوبات التي تواجه بعض الموظفين السعوديين في القطاع الخاص والمقترحات المقدمة لمعالجة أوضاعهم، أما الثاني فسيتم فيه الاستماع إلى بعض المقترحات التي تسهم في تعزيز توطين وسعودة بعض القطاعات.
ويأتي هذا اللقاء في إطار جهود المجلس في التواصل مع المواطنين مقدمي العرائض والاستفادة من ما تتضمنه من مقترحات ومعالجات بناءة بما يعين المجلس على اتخاذ القرارات السديدة في الموضوعات ذات العلاقة التي يدرسها أو تبني بعض المقترحات الهادفة التي تصب في خدمة الوطن والمواطن.

لجنة حقوق الإنسان: تشريعات حكومية تستكمل النقص وتعدل ما هو قائم

«الشورى" يتجه لرفض نظام يمنع "التكسب" من "الوظيفة العامة»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1525612

فارس القحطاني (الرياض(
ينتظر أن يحسم التصويت تحت قبة مجلس الشورى، استمرارية دراسة مشروع نظام منع الكسب غير المشروع من عدمه، الذي تقدم به عضوا المجلس عطا السبيتي والدكتورة فدوى أبو مريفة، ودرسته لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بالمجلس، ويرتكز على مسألتين أساسيتين هما إقرارات الذمة المالية لبعض موظفي الدولة والعقوبات الجنائية لمن يثبت عليه التكسب غير المشروع من الوظيفة العامة.
ويأتي التصويت بعد اتفاق اللجنة مع مقدمي المقترح في وجوب سد النقص التشريعي في هاتين المسألتين، وطلبها في البداية من المجلس الموافقة على ملاءمة دراسة المقترح، لتباشر

وأخضعت اللجنة المشروع المقترح للبحث العلمي الدقيق من قبل أعضائها والجهات ذات العلاقة، ورأت عدم مناسبة الاستمرار في دراسته لأسباب عدة أهمها عدم إهدار الجهد بين كل من الحكومة ومجلس الشورى، خصوصاً أن ما يدرس في مجلس الوزراء من أنظمة يشترك مجلس الشورى في دراسته وجوباً استناداً إلى نظامه، إضافة إلى أن ضوابط إقرارات الذمة المالية هي من اختصاص الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من حيث الإعداد، ومن اختصاص خادم الحرمين الشريفين من حيث الاعتماد، استناداً إلى نص الفقرة التاسعة المادة الثالثة من تنظيم الهيئة.

وخلصت دراسة اللجنة إلى أن المسألتين محل اهتمام الحكومة، وصدرت بهما أوامر سامية وقرارات مجلس الوزراء وتوجيهات عليا للعمل على إنجازهما من خلال إعداد تشريعات تستكمل النقص أو تعدل ما هو قائم بهدف تحسين الوضع ومحاصرة الفساد بكل أشكاله.

وفي ما يتعلق بإقرارات الذمة المالية فقد صدر تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بقرار مجلس الوزراء ذي الرقم 165 وتاريخ 1432/5/28، ونص في مادته الثالثة الفقرة التاسعة على «إعداد الضوابط اللازمة للإدلاء بإقرارات الذمة المالية، وأداء القسم الوظيفي، لبعض فئات العاملين في الدولة، ورفعها إلى الملك للنظر في اعتمادها» وقامت الهيئة -حسب إفادة ممثليها- بإعداد هذه الضوابط ورفعها إلى الملك وهي تحت النظر، واطلعت اللجنة على هذه الضوابط، إذ وجدت أنها تفي كل المتطلبات النظامية والتنظيمية والرقابية التي استهدفها مقدما المقترح.

أما ما يتعلق بالعقوبات الجنائية ضد من يثبت تكسبه بطريقة غير مشروعة من الوظيفة العامة، لا ترى اللجنة نقصاً تشريعياً في هذا المجال في الوقت الحاضر، إذ هناك العديد من التشريعات السارية المتضمنة عدداً من العقوبات، ومع ذلك ترى اللجنة أن هناك حاجة للتطوير من خلال تشديد العقوبات وتحديثها بما يتلاءم مع الواقع وتطورات العصر، وهذا ما لاحظته الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إذ رفعت للمقام السامي بمشروع نظام متكامل بعنوان «مشروع النظام الجزائي للإثراء غير المشروع» وهو نظام يتكون من ست وعشرين مادة يفي بكل المتطلبات النظامية والعقابية التي استهدفها مقدما المقترح.

ومن وجهة نظر اللجنة تجده نظاماً متكاملاً معداً ومراجعاً بطريقة علمية تفي بالمتطلبات التشريعية، والمشروع محال إلى هيئة الخبراء لدراسته مع الجهات ذات العلاقة وفقاً للإجراءات المعتمدة لإصدار الأنظمة.

وبعد أن اطلعت على كل من مشروع الإدلاء بإقرارات الذمة المالية ومشروع النظام الجزائي للإثراء غير المشروع المعدين في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمرفوعين منها إلى المقام السامي والخاضعين لإجراءات الاعتماد، جاءت توصية لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية كما يلي «عدم مناسبة الاستمرار في دراسة مقترح مشروع نظام (منع الكسب غير المشروع) المقدم استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس من عضوي المجلس عطا السبيتي والدكتورة فدوى أبو مريفة».

12سببا لتسرب الكوادر الطبية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=293107&CategoryID=5

الرياض: فارس النواف 2017-02-06 12:20 AM

أرجعت مصادر مطلعة لـ«الوطن» التسرب غير المسبوق للكوادر الطبية المؤهلة من قطاعات وزارة الصحة إلى 12 سببا رئيسيا، في الوقت الذي لم تجد قيادات الوزارة حلولا جذرية للحد من الظاهرة.

أبرز الأسباب

غياب المحفزات المالية والعلمية

عدم الشعور بالأمان

مزاجية الإدارات المتعاقبة

غياب التقدير لجهود الأطباء

نقص الإمكانيات الفنية
إغراءات القطاع الخاص
سجلت وزارة الصحة والقطاعات الصحية الحكومية الأخرى خلال الفترة الأخيرة تسربا غير مسبوق للكوادر الطبية المؤهلة، التي تعتمد عليها المنشآت الصحية اعتمادا كليا في عدة تخصصات، منها التخصصات النادرة، ما سيؤثر على مستوى تقديم الخدمة الصحية في المنشآت والمرافق التابعة لوزارة الصحة.
ندرة المحفزات
أرجعت مصادر مطلعة في تصريح إلى "الوطن"، أن هناك 12 سببا رئيسيا لتسرب الأطباء والقيادات الصحية من الوزارة لم تجد الحلول، أبرزها عدم المحفزات المالية، والعوائق الإدارية، والنظم الطبية، وعدم حماية الأطباء، وغياب المحفزات العلمية، وعدم وجود استقرار في بيئة العمل.
وأوضحت المصادر أن ندرة المحفزات المالية التي لا تتناسب مع إرهاق وإرهاصات العمل وحجم المسؤولية هي من الأسباب الأساسية للتسرب، وكذلك العوائق الإدارية ومزاجية الإدارات وتعقيد النظم الطبية التي تفتقد الواقعية وتتجه للتعقيد وتحتاج إلى مراجعة وتطوير من قبل ذوي الخبرة والاختصاص.
تغيير غير مدروس
أشارت المصادر إلى أن عدم الاستقرار في بيئة العمل يعود إلى تغيير غير مدروس في الأنظمة أو الإدارات التي أسهمت في إبعاد كثير من الأطباء عن أماكن عملهم وفقدان المنشآت لكفاءتهم، ما يثير الشعور بعدم الاستقرار الوظيفي، الذي ينعكس على الإنتاجية والتميز، إضافة إلى عدم أهلية كثير من شاغلي الوظائف الإدارية الحساسة والتي ترتبط بالأداء الفني، ما يظهر التناقض والتداخل في عمل الأطباء وطبيعة الخدمة التي تقدم للمستفيد.
وبينت المصادر أن القيادات الصحية لم تشرع في الوقت الحالي باتخاذ أي إجراءات أو حلول للحد من هذه التسربات التي قد تجعل مسار الخدمة الصحية يسير بالاتجاه المعاكس، وتفاقم الأزمة بما يشكل ضغطا على الخدمات الصحية المقدمة للمستفيدين.
نقص الخدمة
وفقا لذات المصادر فإنه سيترتب على ارتفاع تسرب الأطباء طول فترة المواعيد وعدم توفر الخدمة الطبية في التخصصات النادرة وانخفاض في المتابعة السريرية وبالتالي هبوط في مستوى الحد الأدنى من الخدمة، بالإضافة إلى وجود كارثة في غرف العمليات من حيث ارتفاع الأخطاء الطبية من قبل الكوادر غير المؤهلة، واتجاه المرضى للقطاع الخاص، ما سيترتب على ذلك تكبد الكثير من الخسائر المالية.
أطباء وصيادلة
بحسب آخر تقرير صادر عن وزارة الصحة، أكدت الإحصاءات أن مجموع عدد الأطباء بالمملكة "بما فيهم أطباء الأسنان" بلغ 86.756 طبيبا منهم 22534 سعوديا، فيما بلغ عدد أطباء الأسنان 13.502 طبيب، وعدد العاملين بالتمريض 172.483، وبلغت نسبة السعوديين 38.3 %، بينما بلغ عدد الصيادلة 23.624، وكانت نسبة السعوديين 21 %، وتشير الإحصاءات إلى أن عدد العاملين بالفئات الطبية المساعدة بلغت 101.773 فردا وكانت نسبة السعوديين 74.3 %. وبلغ عدد الأطباء العاملين بالقطاعات الصحية التابعة للجهات الحكومية الأخرى، 16.419 طبيبا بما فيهم أطباء الأسنان، منهم 8.257 طبيبا سعوديا بنسبة 50.3 % وبلغ عدد أطباء الأسنان 1284 طبيبا، منهم 906 أطباء سعوديين بنسبة 70.6 % والصيادلة 2.132 صيدليا، منهم 1.355 صيدليا سعوديا بنسبة 63.6 %، كما بلغ عدد العاملين بالتمريض 35.119 ممرضا وممرضة، منهم 6385 من السعوديين بنسبة 81.2 %، فيما بلغ عدد العاملين بالفئات الطبية المساعدة 27.647 فردا منهم 18981 من السعوديين بنسبة 68.7%.
الأسباب الـ12 لتسرب الأطباء والقيادات الصحية
-1غياب المحفزات المالية
-2العوائق الإدارية
-3النظم الطبية
-4عدم الشعور بالأمان
-5عدم حماية الأطباء
-6عدم الثبات الوظيفي
-إغراءات القطاع الخاص واستغلال شهرة الأطباء
-8غياب الاستقرار في بيئة العمل
-9مزاجية الإدارات المتعاقبة في التعامل مع الأطباء
-10غياب التقدير لجهود الأطباء

-11نقص الإمكانات الفنية لإنجاح العمليات الجراحية
12- عدم وجود المحفزات العلمية

سياسة البرنامج المتعلق براتب الزوجة والإقرار بأنه جزء من الدخل أولا لم تصدر

"الشريان" يرفع عقاله تقديراً للسعوديات: 28 % من البيوت السعودية تنفق عليها المرأة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
https://sabq.org

بعد أن كشف برنامج حساب المواطن عن أن ثلثَ مَن ينفقون على البيوت في المملكة هو من النساء، رفع الإعلامي "داود الشريان" عقاله تقديرًا للسعوديات؛ وقال: "قبل أن ينتهي البرنامج سأرفع عقالي للسعوديات 28 %من البيوت السعودية تنفق عليها المرأة."

ويعني هذا -بحسب "الشريان"- أن المجتمع السعودي يتطور بتلاشي النظرة التقليدية تجاه المرأة التي يحاول البعض تكريسها في المجتمع.

جاء ذلك خلال الحلقة من برنامجه "الثامنة" التي عرضت الليلة وتناول فيها برنامج حساب المواطن مع المشرف العام على البرنامج "المهندس ماجد العصيمي"، الذي قال: إن 28 % من المسجلين مع البرنامج عبر النظام رب الأسرة امرأة.

وفيما يتعلق بالإفصاح عن راتب الزوجة، أوضح "العصيمي" أن سياسة البرنامج المتعلق براتب الزوجة والإقرار بأنه جزء من الدخل أولا لم تصدر، وإنما المطلوب من الجميع الإفصاح عن كامل الدخل، مشيرًا إلى أن المبتعثين والمقيمين خارج المملكة لن يستفيدوا من البرنامج لكونهم لن يتأثروا بأي رفع لأسعار البنزين أو الكهرباء والمياه وغيرها.

واستدرك: لكن إذا كان المبتعث له أسرة مقيمة داخل السعودية؛ فالمفترض تسجيلهم وسيتم صرف البدل لهم داخل المملكة. وفيما وصل عدد إجمالي السعوديين وأسرهم المسجلين بالبرنامج إلى الرابعة عصر اليوم 7 ملايين و466 ألفًا و828 شخصًا.

ودعا المشرف على البرنامج جميع المواطنين والمواطنات، سواء أكانوا أسرًا سعودية أم أفرادًا مستقلين وجميع حاملي بطاقات التنقل وجميع الأمهات السعوديات المتزوجات من غير سعودي أيًّا كانت حالتهم الاقتصادية والاجتماعية، إلى التسجيل في البرنامج.

"الشورى": مطالبة لـ"الغذاء والدواء" بتأهيل مختصين لبيع الأعشاب الطبية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 جماد أول 1438هـ - 7 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20021464

الرياض - «الحياة»

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ في الرياض أمس تقرير اللجنة الصحية بشأن مشروع نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية، ومشروع نظام المؤسسات الصحية الخاصة، والتعديلات المقترحة على نظام مزاولة المهن الصحية.

وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان في تصريح بعد الجلسة، أن اللجنة درست التعديلات التي أجريت على الأنظمة الصحية الثلاثة وهي: نظام مزاولة المهن الصحية، ونظام المنشآت الصحية الخاصة، ونظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية والعشبية، وأجرت اللجنة التعديلات المناسبة على الأنظمة، ورأت أن النظام الذي وافق عليه المجلس سابقاً وهو نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها يبقى كما هو، إذ لا تمكن إضافته إلى أحد الأنظمة الثلاثة.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة أبدى عدد من الأعضاء عدداً من الملاحظات بشأن الأنظمة المتعلقة بصحة الإنسان، إذ لفت أحد الأعضاء في ملاحظة له على إحدى مواد الأنظمة المطروحة للمناقشة إلى أن حصول الضرر على المريض يوجب مسؤولية الطبيب وليس من واجب المريض إثبات الخطأ الطبي للحصول على تعويض.

ولاحظ آخر أن ثمة تشابهاً في شروط الحصول على تراخيص العمل على رغم اختلاف الأنشطة، فيما طالب أحد الأعضاء بدمج نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية ومشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي، فيما خالفه في الرأي عضو آخر بضرورة فصل النظامين، وفق ما رأت اللجنة مقترحاً تسميته بنظام العلاج بالأعشاب ومشتقاتها.

وأكدت إحدى العضوات ضرورة ضبط سوق الأعشاب الطبية، فيما طالب أحد الأعضاء بتأهيل مختصين لبيع الأعشاب ذات الادعاء الطبي، مؤكداً أهمية أن تقوم الهيئة العامة للغذاء والدواء بدور في هذا الجانب.

ووافق المجلس نهاية النقاش على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدرس ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.

وكان المجلس وافق في مستهل الجلسة على مشروع اتفاق بين حكومتي السعودية وتوجو في مجال خدمات النقل الجوي.

رئيس المجلس يلتقي مواطنين تقدموا بمقترحات حول التوطين.. اليوم

يحتضن مجلس الشورى اليوم اللقاء الأول لرئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ مع عدد من مقدمي العرائض للمجلس من المواطنين حول توطين الوظائف، بحضور عدد من رؤساء اللجان المتخصصة المعنية، وذلك في مقر المجلس بالرياض.

ويتناول اللقاء عدداً من المواضيع من خلال محورين، أولهما الاستماع إلى الصعوبات التي تواجه بعض الموظفين السعوديين في القطاع الخاص، والمقترحات المقدمة لمعالجة أوضاعهم.

أما المحور الثاني فسيتم فيه الاستماع إلى بعض المقترحات التي تسهم في تعزيز توطين وسعودة بعض القطاعات.

ويأتي هذا اللقاء في إطار جهود المجلس في التواصل مع المواطنين مقدمي العرائض، والاستفادة مما تتضمنه تلك العرائض من مقترحات ومعالجات بناءة بما يعين المجلس على اتخاذ القرارات السديدة في المواضيع ذات العلاقة التي يدرسها، أو تبني بعض المقترحات الهادفة التي تصب في خدمة الوطن والمواطن.

949ألفاً من مستفيدي "الضمان" و"الرعاية" حدّثوا بياناتهم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 جماد أول 1438هـ - 7 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20020430

الرياض - الحياة

كشف المتحدث باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أباالخيل أن نحو 949 ألفاً من مستفيدي الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي حدثوا بياناتهم إلكترونياً، عبر البوابة المخصصة للتحديث، إضافة إلى فروع الوزارة بالمناطق، وذلك منذ بدء إعلان تلقي طلبات التحديث في الأول من صفر عام 1438هـ حتى يوم الإثنين في من الثامن جمادى الأولى 1438هـ. وتنقسم بيانات المحدثين ثلاثة أقسام؛ الأول: مستفيدو الضمان، وشكلوا نحو 65 في المئة من إجمالي من حدثوا بياناتهم، أما القسم الثاني فهم مستفيدو الرعاية، وبلغت نسبتهم نحو 20 في المئة من إجمالي محدثي البيانات، بينما بلغت نسبة مستفيدي الرعاية والضمان معاً نحو 15 في المئة.

وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة أن نسبة الإناث جاءت الأعلى من إجمالي المستفيدين، بواقع 59 في المئة، بينما بلغت نسبة الذكور 41 في المئة.

وأشار أباالخيل إلى أن تحديث بيانات المستفيدين، الذي يستمر حتى 1-8-1438هـ، يتم وفق آلية تمتاز بالدقة، وتراعي ظروف المستفيدين، وتساعدهم في إتمام عملية التحديث، وفق الأنظمة واللوائح المعتمدة، والوصول إلى غير القادرين منهم لخدمتهم في مواقعهم، لافتاً إلى أن الوزارة تسعى لرفع مستوى جودة الخدمة المقدمة، وبناء آلية تواصل مستقبلية فعالة مع المستفيدين كافة من خدماتها، تحقيقاً لرسالتها في الوصول إلى المستفيدين أينما كانوا، وذلك لتفعيل وسائل التواصل المباشر مع مستفيدي الضمان والرعاية الاجتماعية، والوصول إليهم في أي وقت، وفي شكل ميسر وسهل.

وبتوزيعهم على المناطق الإدارية للمملكة، أشار إلى أن منطقة مكة المكرمة هي أعلى المناطق من حيث عدد المستفيدين، إذ بلغت نسبتهم نحو 21 في المئة من إجمالي المستفيدين الذين حدثوا بياناتهم على مستوى المملكة، تلتها منطقة الرياض بنسبة 16 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 13 في المئة، فيما حلت منطقة عسير في المرتبة الرابعة، مستحوذة على 12 في المئة من إجمالي عدد المحدثين في المملكة.

وأضاف أن منطقة جازان جاءت في المرتبة الخامسة بتسعة في المئة من الإجمالي، تلتها منطقة المدينة المنورة بسبعة في المئة، ثم منطقة القصيم بنحو 4.7 في المئة، فيما حلت منطقة حائل في المرتبة الثامنة بنسبة 4.7 في المئة، تلتها منطقة تبوك بنسبة 3.3 في المئة من الإجمالي.

ووفقاً للمتحدث، فإن منطقة نجران جاءت في المركز العاشر، إذ شكل عدد من حدثوا بياناتهم في المنطقة نحو 3.2 في المئة من إجمالي المحدثين، تلتها منطقة الجوف بنسبة 2.5 في المئة، بينما جاءت منطقة الباحة في المركز الـ12 بنسبة 2.3 في المئة، وأخيراً حلت منطقة الحدود الشمالية في المركز الـ13 بنسبة 2.1 في المئة.

«العمل" تدرج 35 ألف حالة في برنامج الإعانات المالية لـ"ذوي الإعاقة»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 جماد أول 1438هـ - 7 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20020429

الرياض - «الحياة»
أدرجت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 35150 حالة في قائمة الانتظار لبرنامج الإعانة المالية للأشخاص ذوي الإعاقة بعد تحديث بياناتهم الشخصية. وأوضح وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية عبدالحكيم الشهراني، أن الصرف لمن تم إدراجه في البرنامج بدأ في شهر ربيع الآخر الماضي، مبيناً أنه تم إدراج من تنطبق عليهم شروط الاستحقاق بعد البدء بتطبيق شروط الاستحقاق بشكل آلي، وإيقاف إعانة غير المستحقين.
وأشار إلى أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تمكنت من ضم معظم الأشخاص ذوي الإعاقة الموجودين على قائمة الانتظار المستحقين لإعانة برنامج «الإعانة المالية للأشخاص ذوي الإعاقة»، مبيناً أن العدد المتبقي على القائمة 1,642 حالة فقط، يجري الإعداد لضمهم في وقت لاحق.
وأضاف الشهراني، أنه تم إشعار جميع المستفيدين الذين تم ضمهم للبرنامج البالغ عددهم 35,150 حالة برسالة نصية تحتوي على إمكان تحققهم من حال حسابهم البنكي (الآيبان)، من خلال بوابة الخدمات الإلكترونية على موقع الوزارة، مشيراً إلى أنه سيتم أيضاً إشعار المستفيدين الذين تم ضمهم لبرنامج الإعانة المالية، ولم يتم تحديث بياناتهم ورقم حسابهم البنكي (الآيبان) برسالة نصية. وقال وكيل الرعاية الاجتماعية، إنه بإمكان المستفيدين من برنامج الإعانة المالية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين تم إلحاقهم بالبرنامج ولم يتم تحديث بياناتهم أن يستكملوا تحديث بياناتهم الشخصية ورقم الحساب البنكي من خلال بوابة الوزارة للخدمات الإلكترونية.
وأكد عبدالحكيم الشهراني، أن مشروع تحديث بيانات المستفيدين يهدف إلى تفعيل وسائل التواصل المباشر مع المستفيدين، للوصول لهم في أي وقت، بشكل ميسر وسهل.

انخفاض الحوادث الجنائية في "مكة" بنسبة 7%

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 جماد أول 1438هـ - 7 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20020370

مكة المكرمة - «الحياة»
كشف تقرير أعدته شرطة منطقة مكة المكرمة أن نسبة الحوادث الجنائية انخفضت في المنطقة بنسبة 7 في المئة عن العام 1436هـ، فيما بلغ عدد الحوادث المرورية التي تمت معالجتها 134822 حادثاً، وبلغ عدد المقبوض عليهم من مخالفي نظام الإقامة والعمل 407396 مخالفاً.
وأوضح التقرير الذي تسلمه مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة خالد الفيصل في ديوان الإمارة في مكة المكرمة أمس (الإثنين)، أن عدد الحملات المشتركة التي تم تنفيذها بالتنسيق بين شرطة المنطقة ومكتب العمل التي بلغت 1464 حملة، فيما تم القبض على 22366 من مرتكبي الظواهر السلبية، وباشرت دوريات الأمن 101138، كما تم تنفيذ 27507 حكماً حقوقياً وعاماً، وبلغ عدد الحوادث التي باشرها أمن الطرق 9053 حادثاً، وأخيراً باشرت شرط المحافظات 43153 حالة وحادثاً. من جانبه، أكد الفيصل، أن أفضل تقرير يقدمه رجال الأمن في كل عام ويشاهده الجميع هو عملهم الميداني الرائع، والنتائج التي تتحقق عنه.

مجلس الوزراء: استهداف الحوثيين لفرقاطة سعودية تطور خطير يهدد الملاحة الدولية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 جماد أول 1438هـ - 7 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1569068

الرياض - واس
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.
وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضمون الرسالة التي تلقاها من فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام د. عادل بن زيد الطريفي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء رفع الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على رعايته حفل افتتاح المهرجان الوطني للتراث والثقافة "الجنادرية 31"، بحضور جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وكبار المسؤولين ممثلي الدول الشقيقة والصديقة ضيوف المهرجان.
المجلس ينوه بشجاعة طاقم السفينة.. والحادث لن يثني قوات التحالف عن مواصلة عملياتها
وثمن المجلس اهتمامه -حفظه الله- بكل ما من شأنه خدمة الثقافة الإسلامية وتشجيعه للعلماء والمفكرين والأدباء والمثقفين والإعلاميين، مشدداً على مضامين كلمته -أيده الله- لدى استقباله ضيوف المهرجان من المفكرين والأدباء ورجال الإعلام من الدول الشقيقة والصديقة، وما أكد عليه -رعاه الله- من أن الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية والتراث والثقافة والأصالة من أوجب الواجبات، وأن مكانة كل أمة تقاس بمقدار اعتزازها بقيمها وهويتها.
ونوه المجلس بجهود وزارة الحرس الوطني في تنظيم المهرجان الوطني للتراث والثقافة بالجنادرية، وما اشتمل عليه من تنوع في التراث والفنون من مختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى استقباله في برنامجه الثقافي مئات الأدباء والمفكرين الذين يشاركون مفكري وأدباء المملكة إثراء الساحة الثقافية والأدبية.
وبين د. الطريفي أن مجلس الوزراء استمع إلى عدد من التقارير عن مجريات الأحداث ومستجداتها على الساحات العربية والإقليمية والدولية، واصفاً تعرض فرقاطة سعودية أثناء قيامها بدورية مراقبة غرب ميناء الحديدة لهجوم إرهابي من قبل زوارق انتحارية تابعة للمليشيات الحوثية، واستشهاد اثنين وإصابة ثلاثة من أفراد طاقمها تطوراً خطيراً يهدد الملاحة الدولية في البحر الأحمر، ويؤثر على تدفق المساعدات الإنسانية والطبية للميناء والمواطنين اليمنيين، مقدماً التعازي لذوي الشهيدين وخالص التمنيات بالشفاء العاجل للمصابين.
ونوه المجلس بشجاعة طاقم السفينة، مؤكداً أن مثل هذا الحادث لن يثني قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن عن مواصلة عملياتها العسكرية حتى تحقيق هدفها الرئيس -بمشيئة الله- بمساعدة الشعب اليمني والحكومة الشرعية في استعادة الدولة وحماية مقدراتها من المليشيات الانقلابية.
تثمين لجهود وزارة الحرس في تنظيم الجنادرية.. وإشادة بكلمة الملك لضيوف المهرجان
وعبر المجلس عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين لحادث التفجير الذي وقع في شارع البديع بمملكة البحرين الشقيقة وللهجومين اللذين استهدفا مصلين في مسجد بمدينة كيبيك شمال شرق كندا، ودورية أمنية عند مدخل متحف اللوفر في باريس، مجدداً موقف المملكة الثابت الرافض للإرهاب والتطرف، ودعواتها لتضافر الجهود الدولية لمكافحته والقضاء عليه.
وأفاد د. الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها.

الموافقة على اتفاقية الامتثال الضريبي مع أميركا
اتفاقيات للنقل الجوي مع البحرين وتركيا والمكسيك
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (10/17) وتاريخ 1438/4/25هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة الولايات المتحدة الأميركية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا (وملحقيها (الأول والثاني)، ومذكرة تفاهم تتعلق بالاتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة الولايات المتحدة الأميركية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)، الموقع عليهما في مدينة الرياض بتاريخ 1438/2/15هـ.
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (64/168) وتاريخ 1438/2/28هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة)، الموقعة في مدينة القاهرة بتاريخ 1437/1/15هـ.
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير النقل رئيس الهيئة العامة للطيران المدني -أو من ينيبه- بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة مملكة البحرين في مجال خدمات النقل الجوي، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير النقل رئيس الهيئة العامة للطيران المدني -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب التركي في شأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية تركيا في مجال خدمات النقل الجوي، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (64/165) وتاريخ 1438/2/28هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية في مجال خدمات النقل الجوي، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 1437/4/7هـ.
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
عشرة آلاف ريال غرامة لمخالفي نظام التأمينات الاجتماعية
بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وبعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (35/67) وتاريخ 1436/7/15هـ، ورقم (140/58)وتاريخ 1438/1/30هـ، قرر مجلس الوزراء تعديل المادة (62) من نظام التأمينات الاجتماعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/33) وتاريخ 3/9/1421هـ، وقد تضمنت المادة المشار إليها بعد تعديلها ما يلي:
1- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا النظام ولوائحه -بما في ذلك تقديم أي بيانات غير صحيحة أو الامتناع عن تقديم البيانات التي تطلبها المؤسسة- بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف ريال، ويضاعف هذا الحد في حالة التكرار، وتتعدد الغرامة بتعدد العمال المشتركين الذين ارتكب صاحب العمل بصددهم مخالفة أو أكثر، كما تتعدد بتعدد البيانات المقدمة أو الممتنع عن تقديمها.
2- يعاقب صاحب العمل الذي يسجل شخصاً يثبت لدى المؤسسة أنه لا يعمل لمصلحته، بغرامة وفق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة، أو بما لا يتجاوز ضعف إجمالي قيمة الاشتراكات عن المدة التي سجلت للشخص أيهما أكثر، وتتعدد الغرامات بتعدد الأشخاص المسجلين بالمخالفة.
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزير البيئة والمياه والزراعة، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم 7)-38/18/د) وتاريخ 1438/3/30هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية بخبرات بعض منسوبي وزارة البيئة والمياه والزراعة من ذوي الاختصاص في المجال الزراعي والمنتج التسويقي، عن طريق الإعارة، مع استمرار الوزارة في صرف راتب الموظف المعار، وذلك وفق الضوابط الموضحة تفصيلاً في القرار.
إعادة تشكيل مجلسي إدارة شركة المياه الوطنية و«تداول«
وافق مجلس الوزراء على إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة المياه الوطنية لمدة ثلاث سنوات برئاسة وزير البيئة والمياه والزراعة، وعضوية ممثلين عن: وزارة المالية، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، وصندوق الاستثمارات العامة، وعضوية ممثلين عن القطاع الخاص، وهم: م. علي بن صالح البراك، م. عبدالله بن عبدالرحمن العبيكان، م. عمر بن نبيل الخضيري.
وقرر مجلس الوزراء الموافقة على إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية "تداول" لمدة ثلاث سنوات، وذلك على النحو الآتي :عبدالعزيز بن صالح الفريح ممثلاً لمؤسسة النقد العربي السعودي، عبدالرحمن بن محمد المفضي

ممثلاً لوزارة المالية، سهيل بن محمد أبانمي ممثلاً لوزارة التجارة والاستثمار، وسارة بنت جماز السحيمي، وطارق بن زياد السديري، وعلي بن عبدالرحمن القويز، وعبدالعزيز بن عبدالمحسن بن حسن (ممثلين لشركات الوساطة المرخص لها)، ود. خالد بن حسين بياري، وريان بن محمد فايز (ممثلين لشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية).(

ترقيات بالمرتبتين 15 و14

وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبتين 15 و14، وذلك على النحو التالي:

-1ترقية عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن علي السحيباني على وظيفة (خبير نظامي/ أ) بالمرتبة الـ 15 بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

-2ترقية سعد بن عبدالله بن محمد الشمراني على وظيفة (مدير عام الاستشارات) بالمرتبة الـ 15 بمعهد الإدارة العامة.

-3ترقية د. عيسى بن عبدالرحمن بن محمد العيسى على وظيفة (مدير عام الشؤون القانونية) بالمرتبة الـ 14 بوزارة الداخلية.

-4ترقية فهد بن خالد بن عبدالله الضويان على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الـ 14 بوزارة الداخلية.

-5ترقية عبدالله بن ناصر بن محمد النشمي على وظيفة (مدير عام المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية) بالمرتبة الـ 14 بوزارة المالية.

-6ترقية صالح بن حماد بن سليمان الحماد على وظيفة (مدير عام فرع الهيئة العامة للزكاة والدخل بالدمام) بالمرتبة الـ 14 بالهيئة العامة للزكاة والدخل.

-7ترقية عبدالواحد بن علي بن مقبل الحطاب على وظيفة (مستشار إداري (بالمرتبة الـ 14 بالرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي.

-8ترقية بندر بن بدر بن محمد بن عريعر على وظيفة (خبير نظامي/ ب) بالمرتبة الـ 14 بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها التقرير السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، والتقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية عن عامين ماليين سابقين، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيهما ووجه حيالهما بما رآه .

نزاهة: الشورى يدرس نظامي "الذمم المالية" و"المال العام".. ونتوقع صدورهما قريباً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 جماد أول 1438هـ - 7 فبراير 2017م

http://www.alriyadh.com/1569072

الخبر - إبراهيم الشيبان

كشف عبدالكريم المالكي مدير فرع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بالمنطقة الشرقية، النقاب عن قرب صدور نظام إقرار الذمم المالية، مؤكدا أن النظام يدرس في مجلس الشورى في الوقت الراهن، ويستهدف شريحة كبيرة من الوزراء ونواب الوزراء ورؤساء البلديات وشريحة واسعة في المناصب القيادية بالدولة.

وقال خلال ندوة أقيمت أمس بغرفة الشرقية بعنوان دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تحقيق النزاهة والشفافية وآليات تعزيز التعاون بينها وبين القطاع الخاص": إن مجلس الشورى يدرس كذلك نظام حماية المال العام، مبينا أن المشروع وصل للمراحل الأخيرة، حيث يتم النظر في المشروع بشكل متكامل سواء بشأن تعديل بعض الفقرات إو إلغاء أخرى، متوقعا صدوره في القريب العاجل، لافتا في الوقت ذاته إلى وجود إدارة مختصة للنظر في الأنظمة و تطوير اللوائح تعنى باستقبال البلاغات والاقتراحات الخاصة سواء بتعديل النصوص النظامية أو ملاحظة المواطن أو المقيم بوجود ثغرة في

النظام قد ينفذ منها الفساد، مبينا أن الإدارة المتخصصة تدرس الجانب القانوني في تعديل النصوص أو إحداث نصوص أو إلغاء أخرى.
وفيما يتعلق بالتشهير بالجهات الفاسدة، أوضح المالكي أن الأنظمة تحدد إمكانية التشهير من عدمه، مضيفا نظام الأوراق التجارية ينص على التشهير فيما بعض الأنظمة لا يوجد بها نظام للتشهير، مؤكدا وجود تحرك مع الجهات الأخرى لإيجاد النصوص النظامية للتشهير.
وبشأن قضية الفساد على الشركة السعودية للكهرباء، بين أن الهيئة تصدر قرارات بين فترة وأخرى بواسطة الناطق الإعلامي يتضمن جميع التفاصيل المتعلقة بالقضية بشأن التأكد من مصداقية المستندات و إحالتها للجهات المختصة.
وذكر المالكي: إن دراسة صادرة عن البنك الدولي تقدر حجم الإنفاق على سلوكيات الفساد بـ 2 تريليون دولار سنويا، مؤكدا حرص الهيئة على بناء شراكة إستراتيجية مع القطاع الخاص لمكافحة الفساد.
إذ أشار كذلك إلى أن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والحفاظ على النزاهة حثت الغرف التجارية والصناعية على إعداد خطط وبرامج لتوعية رجال الأعمال والتجار عن أخطار الفساد وأسبابه، وإيضاح مرئيا تهم حيال الأنظمة المالية والتجارية ويندرج تحت هذه الآليات إقرار مبدأ الشفافية والوضوح معهم، والعمل على توضيح إجراءات عقود مشتريات الحكومة، والمؤسسات العامة والشركات المساهمة.

«الشورى" يستجيب لضغوط المتضررين ويناقش المادة 77

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 جماد أول 1438هـ - 7 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507796

استجاب مجلس الشورى لضغط المواطنين والمتضررين وقرر مناقشة «المادة 77» من نظام العمل خلال جلسة المصارحة والمكاشفة، التي يعقدها رئيس المجلس اليوم مع عدد من المواطنين والحقوقيين.
ويبدأ رئيس المجلس الدكتور عبدالله ال الشيخ، في تمام الساعة التاسعة صباح هذا اليوم، جلسة مصارحة مع عدد من المهتمين والحقوقيين والمواطنين.
هذه البادرة من المجلس تأتي من سياسة عمل المجلس والقنوات، التي وضعها لتلبية رغبات المواطنين والاستماع إلى آرائهم وشكواهم، حيث إنه خلال الفترة الماضية من عمل المجلس على عقد اجتماعات مع مواطنين طالبوا بالتوظيف وأيضا احتياجاتهم من الخدمات الحكومية.
وفي هذا الصدد أكد المتحدث الرسمي بمجلس الشورى، الدكتور محمد المهنا، لـ«المدينة» أن المجلس تلقى ما يزيد على 65 ألف عريضة مقدمة من مواطنين منذ 4 سنوات فقط جاءت من خلال رابط مخصص أنشأه المجلس لهذا الشأن وبيّن المهنا أن 800 عريضة وصلت المجلس منذ بداية الدورة الحالية شهر ربيع الأول.
وقال: إن المواطنين الذين سيحضرون الاجتماع هم من المهتمين والحقوقيين، حيث يقارب عددهم 20 شخصًا، وذلك من مدينة الرياض، مبينا أن اللقاء يتناول عدة موضوعات من خلال محورين أولهما الاستماع إلى الصعوبات، التي تواجه بعض الموظفين السعوديين في القطاع الخاص والمقترحات المقدمة لمعالجة أوضاعهم.
ويأتي هذا اللقاء في إطار جهود المجلس في التواصل مع المواطنين مقدمي العرائض والاستفادة من ما تتضمنه تلك العرائض من مقترحات ومعالجات بناءة وأوضح المهنا أن المادة 77 من نظام العمل ستكون حاضرة للمناقشة، وذلك من خلال ما تم تقديمه من عرائض بهذا الخصوص.
وقال المهنا: إن المجلس أنشأ إدارة جديدة تعنى بالتواصل مع المواطن، مشيرًا إلى أن مجلس الشورى منذ تأسيسه وهو على اتصال دائم بالمواطن سواء بدعوته لحضور اجتماعات اللجان المتخصصة في المجلس أو استقبال العرائض، التي يتقدم بها كتابة أو عبر البريد الإلكتروني الخاص بمجلس الشورى.

دعم نقدي مباشر لـ "كهرباء" 414 ألف أسرة بالضمان.. الشهر المقبل

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 3 جماد أول 1438هـ - 31 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/506405

سعيد الزهراني - الطائف

تشرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعيَّة اعتبارًا من الشهر المقبل في إيداع معونة «الكهرباء» في حسابات المستفيدين من الضمان الاجتماعي، بدلاً من النظام السابق، الذي كان يتمّ سابقًا بإرسال الدعم إلى شركة الكهرباء، حيث كان هناك أكثر من 414 ألف أسرة يتم دعم العدادات الكهربائيَّة مباشرة.

وعلمت «المدينة» من مصادر مطلعة أن التنظيم الجديد يهدف إلى إيقاف بعض عمليَّات التلاعب، التي تمَّت من قِبل المستهلكين في الاستفادة من المسجلين في الضمان، ووضع عدادات الكهرباء بأسمائهم. فيما أكَّدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعيَّة، أنَّ برنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء هو أحد البرامج المعتمدة من حزمة البرامج المساندة لمستفيدي الضمان الاجتماعي من قِبل المقام السامي الكريم، وبدأ بتنفيذ البرنامج بالتعاون مع كلٍّ من هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، والشركة السعودية للكهرباء منذ 1 /9 /1430هـ، ويتم الدعم من خلال إرسال قيمة الدعم للشركة السعوديَّة للكهرباء؛ ليتمَّ تسديد جزء من فاتورة الكهرباء بموجبه.. ولظهور عدد من السلبيَّات خلال تطبيق البرنامج مع الشركة السعوديَّة للكهرباء، ولدعم أكبر شريحة ممكنة من مستفيدي الضمان الاجتماعي، ولتخفيف العبء المالي على المستفيدين من قيمة الفواتير الشهريَّة لاستهلاك الكهرباء.

وستقوم وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي بتحويل قيمة الدعم مباشرة إلى حسابات المستفيدين البنكيَّة ابتداء من تاريخ 1 /2 /2017م حسب قيمة جدول قيمة الدعم الموضحة أدناه:

وسيشمل الدعم جميع الفئات المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعي، عدا المستفيدين من فئة العجز المؤقت، كون مدة شمول العجز المؤقت بخدمات الضمان الاجتماعي قليلة جدًّا تتراوح من ثلاثة أشهر إلى عامين.

وشكَّل فريق عمل داخل وكالة الضمان الاجتماعي للقيام بمتابعة تطبيق الآليَّة الجديدة وتقديم الحلول المناسبة لأيِّ معوِّقات أو سلبيات تظهر أثناء تطبيق الآليَّة الجديدة، مع ملاحظة أن تقديم الدعم النقدي المباشر للمستفيدين يتوافق مع الحساب الموحَّد للمواطن، كما قامت الوكالة بمطالبة الشركة السعوديَّة للكهرباء بإعادة جميع الأرصدة الدائنة المتراكمة لدى الشركة إلى الوكالة بشيك مصرفي..

وفيما يلي مبالغ الدعم لكل مستفيد من الضمان الاجتماعي:

الدعم يتوافق مع الحساب الموحد للمواطن

سيشمل جميع الفئات المستفيدة عدا «فئة العجز المؤقت«

إيداع «معونة الكهرباء»في حسابات مستفيدي الضمان

مطالبة الشركة بإعادة الأرصدة الدائنة المتراكمة إلى الوكالة

1792 قضية قصاص إتلاف شهدتها محاكم المملكة خلال عامين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 10 جماد أول 1438هـ - 7 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=293236&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 07-02-2017 12:32 AM

علمت "الوطن" أن عدد قضايا قصاص الإتلاف خلال عامي 1437-1438، التي شهدتها المحاكم بلغت 1792 قضية. وجاءت مدينة الرياض في مقدمتها بواقع 404 قضايا، ومكة المكرمة 407 قضايا، والمنطقة الشرقية 248، وعسير 220، وجازان 132، والمدينة المنورة 65، وتبوك 53، ونجران 45، والجوف 58، والقصيم 42، والحدود الشمالية 41، والباحة 36، وحائل 41.

تحديد الحكم الشرعي

وأكد المستشار القانوني المحامي ريان مفتي لـ"الوطن" أن أغلب قضايا القصاص المتضمنة إتلاف، التى وردت للمحاكم، تكون في قضايا المشاجرات بين الأفراد، وينتج عنها ضرر يؤدي لإتلاف عضو بالفرد كفقدان العين أو قطع اليد أو قطع الرجل، فلا يستطيع الفرد الاستفادة من العضو التالف أو التحكم فيه، كما تكون هذه القضايا في حوادث السيارات وما يحدث عنها من أضرار جسيمة، حيث إن أغلبها يتم الحكم فيه بتعويض مالي، وتتفاوت فيها التعويضات التي قد تصل لأكثر من 200 ألف ريال.

وبين مفتي أن القضاة هم من يحددون الحكم الشرعي الناتج عن ذلك التصرف، مع مراعاة الأحكام الشرعية، حيث يتم إحالة الفرد المتضرر إلى لجنة طبية متخصصة للكشف عليه في أحد المستشفيات الحكومية، وإصدار تقرير طبي، ومن ثم يتم تكوين لجنة قضائية في المحكمة تعرف بـ"لجنة الخبرة"، تنظر الضرر الذي حدث للمدعي، وبالتالي يتم إصدار حكم حسب خطورة الضرر الذي أصابه. وأشار مفتي إلى أن اللجنة القضائية تضع في الحسبان عدة نقاط للمتضرر منها حجم الضرر، وتقدير مبلغ العلاج الذي تكلفه المتضرر، مؤكدا أن هناك أفرادا يتسبب الضرر لهم في مشاكل صحية وجسمية، فيصبحون غير قادرين على العمل، وهنا يقدر القضاة قيمة الراتب الذي كان يتقاضاه المتضرر، وعلى إثر ذلك يتم احتساب قيمة الدية.

حالات العفو

من جهته، أوضح القاضي السابق أحمد أمين، أن هناك عدة حالات يتم فيها العفو في حالة القتل منها:

- 1طلب أولياء الدم الدية، أو أحدهم إذا تعددوا.
- 2الصلح بعوض على إسقاط القصاص.
- 3موت الجاني
- 4إذا سقط القصاص بعفو أو طلب دية أو صلح، لم يملك مستحقه المطالبة به.
- 5إذا سقط القصاص فلولي الأمر تعزير القاتل

وأوضح أمين أن القصاص نوعان منه قتل النفس، وهنا يجب قتل القاتل في حالة القتل العمد. أما قتل الخطأ فيكون بدفع الدية، وهناك قصاص آخر يعرف بالقصاص فيما تضمن إتلافا أي أن يتسبب فرد بإحداث عاهة أو عيب في شخص آخر، كما يحدث في المشاجرات أو الحوادث المرورية، وهنا توجب الدية المالية.

طالبوا "تعليم بيشة" بإنهاء معاناتهم المستمرة مع كل فصل دراسي

أهالي قرية "مرشد" ينقلون الطالبات في "حوض سيارة"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 10 جماد أول 1438هـ - 7 فبراير 2017م
https://sabq.org

اضطر عدد من أهالي قرية مرشد، التابعة لمركز الصور بمحافظة بيشة، إلى نقل الطالبات في صندوق سيارة مكشوفة، وذلك في طريق ذهابهن وعودتهن إلى مدرستهن بمركز الصور، معرضين حياتهن للخطر والأجواء الباردة بسبب غياب النقل المدرسي عنهم.

وقال المواطن حسن رشيد الحارثي: "أهالي قرية مرشد بترج اضطروا لنقل بناتهم في سياراتهم الخاصة رغم البرودة الشديدة"، طالباً من المسؤولين في "تعليم بيشة" إنهاء معاناتهم المستمرة مع كل فصل دراسي.

من جهته، ذكر المتحدث الإعلامي لتعليم بيشة، إبراهيم عواض الشمراني، أنه تمت مخاطبة شركة تطوير والشركة المشغلة بذلك، مبيناً أن المشكلة في طور الحل، بإذن الله، مشيراً إلى أن المخصص منقول بالكامل، ولكن هناك محاولات في نقل أعداد زيادة عن المخصص من خلال تعاقد الشركة مع متعهدين من الباطن.

قال: عليها أن تجعل منهم بعد إحالتهم إلى التقاعد رديفاً منتظراً واحتياطياً فاعلاً

"بن سعيدان" يطالب الجهات الحكومية بتنظيم جديد للمتقاعدين يضمن الأمن الوظيفي

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 10 جماد أول 1438هـ - 7 فبراير 2017م
https://sabq.org

طالب اللواء ركن متقاعد سلامة بن هذال بن سعيدان، الجهات الحكومية، بتنظيم جديد للمتقاعدين يضمن لهم الأمن الوظيفي، خصوصاً مع حساسية الأوضاع الراهنة؛ لأنه جزء من أمن الوطن.

وقال "بن سعيدان": "كل موظف مهما طال أجله، وامتد أمله، لا بد أن ينتهي به مشواره الوظيفي إلى التقاعد، وكما هو مطلوب من هذا المتقاعد أن يترك بصمته، وأن تشهد سيرته على إنجازاته وسجل خدمته، وأن يبقى ذكره، ويتكرر على الألسنة شكره، فإنه بالمقابل مطلوب من الجهة القائمة عليه، وهو على رأس العمل، أن تأخذ بيده في الاتجاه الصحيح، وأن تجعل منه بعد إحالته إلى التقاعد رديفاً منتظراً واحتياطياً فاعلاً، وسلفاً صالحاً لخلفه العامل، وأن يعلم هذا الخلف أن لذة الجديد لا تكتمل إلا بمراعاة حرمة القديم."

وأضاف "بن سعيدان": "نظراً لحساسية الأوضاع الراهنة، وبما أن الأمن الوظيفي يشغل حيزاً كبيراً من الأمن الاجتماعي الذي هو أحد أبعاد الأمن الوطني، فإن الإحالات إلى التقاعد إذا ما تجاوزت حدها الأدنى، وبُنيت على أسس غير عادلة سوف يتداعى لذلك كثير من المنغصات التي لها تأثيرات سلبية على الأمن الاجتماعي، وبالتالي التأثير على الأمن الوطني، ومساهمة هذه الإحالات في الحد من البطالة يقابله خلق بطالة من نوع آخر، علاوة على ما تولده من مشاعر الإحباط والسخط لدى شريحة من المحالين إلى التقاعد، وما يترتب على ذلك من انعكاسات ضارة ذات سمة اجتماعية وطابع أمني."
وتابع: "الموظف سواء في الخدمة المدنية أو العسكرية يبحث عما يرفع معنوياته، لا ما يثبطها، والإحالة إلى التقاعد مدعاة إلى التثبيط بالنسبة للبعض، ما لم يسبقها ويصحبها إجراءات نظامية ومبادرات قيادية تضع الأمور في إطارها الصحيح الذي يؤكده سجل خدمة الموظف، وتؤيده مبررات الإحالة إلى التقاعد، بما في ذلك إيضاح الحقائق ووضع المُحال في الصورة الصحيحة التي تجعل من إنهاء الخدمة أمراً طبيعياً ينتظره كل موظف."
وأشار إلى أن الاهتمام بالموظف وهو على رأس العمل والطريقة التي يعامل بها، يجب أن ينسحب ذلك على الكيفية التي يتم بها إنهاء خدمته، حيث إن الاهتمام بالعامل لا يتوقف عند خروجه من الخدمة، بل يستمر هذا الاهتمام بشكل يخدم المتقاعد ويتفق مع طبيعة حياته الجديدة؛ لأن الاهتمام بالمتقاعد يعني الاهتمام بالعامل الذي يشعر من جراء هذا الاهتمام براحة البال والاطمئنان على حسن المآل، مؤمناً بأن الإحالة إلى التقاعد يحكمها إجراءات نظامية عادلة، وتخضع لمعايير مفاضلة منصفة ينتقل المحال إلى التقاعد بموجبها إلى حياة جديدة، يكون مستقبله فيها مضموناً، مما يزيد من إقباله على العمل ويوفر له فسحة من الأمل.
وأردف: "الإحالة إلى التقاعد بالنسبة للعسكريين ذات طابع خاص بسبب ما تنفرد به المهنة العسكرية من خصوصية تميزها عن غيرها، فاحتراف المهنة والإقبال عليها والتفرغ لها والإخلاص نحوها لن يتحقق ذلك إلا عبر التشجيع ورفع المعنويات، والعسكري أحوج ما يكون إلى هذا التشجيع والشحن المعنوي، إذ إن الشرف المهني والوطني المرتبط بالخدمة العسكرية والتضحيات المطلوبة من المنتمين إليها وطبيعة العمل فيها، بقدر ما ينعكس ذلك على أهمية الالتحاق بها، يُلقي بظلاله على كيفية الخروج منها، مما يضفي شيئاً من الحساسية على عملية الإحالة إلى التقاعد على نحو يضع المسؤول في المعترك والإجراءات المتبعة على المحك."
وبيّن اللواء ركن "سلامة بن سعيدان" أنه تأكيداً لما سبق فإن ثمة عوامل ميزت الخدمة العسكرية، وأضفت عليها شرفاً مهنياً ووطنياً، يستحق معه المنتمون إليها اهتماماً خاصاً منذ الالتحاق بالخدمة العاملة وحتى الخروج منها، وتتمثل هذه العوامل في طبيعة الخدمة العسكرية والمهام الأمنية والقتالية المطلوب من العسكريين القيام بها، وذلك لحماية الدين والدفاع عن الوطن والمواطن، إضافة إلى تنوع التخصصات المهنية وتعدد المهام الأمنية والعسكرية وخطورتها، وزيادة على ذلك فإن المؤسسات العسكرية تشارك مشاركة فعالة في المناسبات الوطنية، وتلعب دوراً بارزاً في المجالات الثقافية والحضارية، وقد راعت الأنظمة المعمول بها هذه العوامل، كما قدمت اللوائح التنفيذية المنظمة لهذه الأنظمة مرشداً تنفيذياً يستطيع بفضلها المسؤولون التعامل مع المحال من الخدمة بشكل يجعل إجراءات إحالته تتم بصورة مرضية بعيداً عما يجلب له الإحباط، ويؤثر سلبياً على معنويات العاملين الذين لا يزالون على رأس العمل.

أمير الشرقية لمجلس هيئة الصحفيين: شرعوا ميثاقاً لأخلاقيات المهنة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 10 جماد أول 1438هـ - 7 فبراير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4178582

اليوم - الدمام
شدد صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية على تشريع ميثاق لأخلاقيات المهنة الإعلامية، متضمناً الحقوق والواجبات المرتبطة بهذه المهنة في ظل التعاليم والثوابت الدينية والوطنية، ليكون مرجعاً للإعلاميين يعملون على احترامه وعدم الخروج من مبادئه، لافتا سموه إلى أن الصحافة السعودية لا توجد أي قيود عليها

سوى الرقابة الذاتية، والإحساس بكل ما يحاك ضد الوطن وعقيدته وأمنه واستقراره، مبيناً سموه أنه يجب أن يدرك العالم أننا لم ولن نتغير، لكننا تطورنا للأفضل ولله الحمد.
وقال سموه، خلال استقباله أمس في مكتبه بديوان الإمارة رئيس وأعضاء مجلس إدارة هيئة الصحفيين السعوديين: إن بلادنا - ولله الحمد - أنعم الله عليها بنعم كثيرة تستوجب منا الشكر والحفاظ عليها، وإبراز الدور الذي تقوم به القيادة الرشيدة -يحفظها الله - في سبيل دعم التنمية الشاملة، ونقل الوقائع كما هي عليه دون تضخيم أو تزييف أو محاباة. وأشار سموه إلى أن على الهيئة ومجلس إدارتها الجديد وضع خطة عمل واضحة تسير عليها، مبينا سموه أنه مع تطور وسائل الإعلام في العصر الحديث أصبحت الأمور أكثر أهمية في التعامل مع هذه الوسائل، فالإعلام يدخل البيوت الآن من أوسع أبوابها ودون إذن، لذا أصبح لزاماً على من يعمل في هذه المهنة مراعاة الأمانة الملقاة على عاتقه، وأن ينتقي ما يبث أو ينشر بدقة وعناية. من جهته قدم رئيس الهيئة خالد المالك الشكر لسمو أمير المنطقة الشرقية على حرصه واهتمامه بالشأن الإعلامي والإعلاميين بشكل عام وتوجيههم ومساندتهم للقيام بدورهم المهني في خدمة الوطن وإبراز منجزاته والحفاظ على أمنه ووحدته واستقراره، مشيداً بدعم سموه لزملاء وزميلات المهنة ووقوفه معهم وتذليل كافة الصعاب التي تواجههم، مؤكداً أن سموه يحمل من الخبرات الإدارية والقيادية الشيء الكثير، وسيتم العمل على توجيهات سموه واقتراحاته.

«الشورى»: مطالبة بتعيين المرأة في «الأمر بالمعروف»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20039490

الرياض - «الحياة»
ناقش مجلس الشورى خلال جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ طالبت الدكتورة موضي الخلف الهيئة بتنويع الخبرات والالتفات إلى المنكرات الأخرى مثل الرشوة، مؤكدة أهمية جهاز الهيئة في تثقيف المجتمع، في حين طالبت الدكتورة زينب ابو طالب بتوظيف العنصر النسائي في عمل الهيئة من ضمن كادرها الوظيفي وبسرعة الرد على ما قد يتداول عنها.
وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان، في تصريح صحافي بعد الجلسة، أن اللجنة طالبت في توصياتها التي رفعتها إلى المجلس الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالتنسيق مع الجهات الحكومية للتعاون في مجال الأمر بالمعروف ونشر وسائل التوعية في المجتمع، وتوثيق الخبرات والمهارات والوسائل الناجحة التي مرت بها الرئاسة، لتكون مرجعاً للاستفادة منها وسبيلاً للتطوير.
وجددت اللجنة تأكيد ما ورد بقرار سابق لمجلس الشورى بشأن دعم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في التوسع في إيفاد موظفيها للتدريب، وبوجه خاص إلى دورات الحسبة والعلاقات الإنسانية والدورات التوجيهية القصيرة، بحيث تشمل جميع العاملين في الميدان بصفة دورية منتظمة.
وأبدى عدد من الأعضاء آراء وملاحظات بشأن التقرير، إذ رأى أحد الأعضاء أن الجهات الحكومية ليست معنية بعمل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتنسيق معها، كما طالبت به اللجنة في توصيتها الأولى، في حين أكد عضو آخر أهمية جهاز الهيئة في المجتمع، وطالب الجهات الحكومية نفسها بالتعاون مع الهيئة.
بدوره، طالب أحد الأعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بإيجاد توازن في التقرير، تستطيع من خلاله عرض أهدافها وإظهار إنجازاتها بالصورة المثلى، مشيراً إلى أن تقريرها وصفي، في حين رأى عضو آخر أن التقرير مهني ويحوي العديد من التفاصيل.
وفي حين أشاد أحد الأعضاء بدور الهيئة في الحماية الاجتماعية، طالب آخر بضرورة التوسع في تثقيف منسوبي الهيئة وتدريبهم.

وأفاد مساعد رئيس مجلس الشورى بأن المجلس ناقش بعد ذلك تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لوزارة النقل للسنة المالية 1436-1437هـ، إذ طالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها إلى المجلس وزارة النقل بتضمين تقاريرها السنوية المقبلة ما أنجزته من مبادرات في إطار برنامج التحول الوطني 2020، وربطها بما لم تحققه من الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030. كما طالبت اللجنة وزارة النقل بالعمل على التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإنشاء نظام نقل فعال يربط مشاريع وزارة الإسكان بجميع أنماط النقل مع المناطق الحضرية القريبة منها.

وطالب أحد الأعضاء وزارة النقل بسد الفراغ التنظيمي في أعمال تطبيقات النقل الذكية، عبر إيجاد نظام يحمي قائدي المركبات، وذلك عبر التواصل مع وزارة الداخلية .ورأى عضو آخر أن تأخير مشاريع وزارة النقل سببه عدم وجود دراسات كافية للمشاريع، مطالباً بطرح المشاريع بشكل كامل، خصوصاً مشاريع التنموية، واقترح إنشاء شركة سعودية تتولى إدارة سيارات الأجرة للمواطنين السعوديين بمواصفات خاصة، سواء للسائق أم المركبة. ودعا عضو آخر إلى تحويل الشروط والإجراءات التي يتطلبها التصريح لشركات النقل العام إلى مواد نظامية ضمن نظام النقل، في حين أشار أحد أعضاء المجلس إلى أن مشاريع وزارة النقل تتهالك سريعاً وتفتقد الجودة العالية، وطالب عضو آخر بتجديد البنية النظامية لوزارة النقل، مشيراً إلى قدم نظام النقل. ورأى آخر أن سوء تصميم شبكات النقل تسبب في بعض الحوادث وليس مخالفة قائدي المركبات لنظام المرور فقط.

زوار «الشورى» يخرجون بوعد يصب في مصلحة سعوديي القطاع الخاص

خرج مواطنون من لقائهم الأول مع أعضاء مجلس الشورى برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ في الرياض أمس (الثلثاء)، بوعدٍ لتعديل بعض مواد قانون العمل، بما يخدم الموظفين السعوديين في القطاع الخاص.

وبيّن عضو المجلس رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية المهندس محمد النقادي خلال اللقاء مع بعض المواطنين، الذين تقدموا بمقترحات في شأن توطين الوظائف، أن لدى اللجنة توجهاً إلى درس تعديل تسع مواد من نظام العمل، بحيث تتناسب مع أوضاع الموظفين السعوديين في القطاع الخاص، وستقدم للمجلس خلال الفترة المقبلة.

وشدد رئيس المجلس على أهمية اللقاء الذي يتركز حول الصعوبات التي يواجهها الموظف السعودي في القطاع الخاص، والملاحظات والمقترحات حول بعض مواد نظام العمل، خصوصاً المادة 77 من النظام، التي تلقّى المجلس في شأنها ما يقارب 800 عريضة.

وطرح آل الشيخ محوري المناقشة، تناول الأول المعوّقات والصعوبات التي تواجه الموظفين السعوديين في القطاع الخاص والمقترحات المقدمة لمعالجة أوضاعهم، واستمع الحضور إلى عدد من المداخلات لبعض مقدمي المقترحات في شأن المادة 77 من نظام العمل، واستعرضوا بعض سلبيات المادة على السعودة، التي تسببت في الاستغناء عن خدمات العديد من المواطنين في القطاع الخاص، وتناول اللقاء في محوره الثاني المقترحات التي تسهم في تعزيز توطين وسعودة بعض القطاعات.

فيما اقترح أحد المواطنين إعادة صياغة المادة 77 بطريقة تضمن حقوق الموظف السعودي وحقوق صاحب العمل، بحيث لا يتأثر الطرفان عند إلغاء المادة أو إيقاف العمل بها بحسب الطريقة النظامية التي ستتخذ في شأنها، وطالب آخر بخفض ساعات الدوام الرسمي اليومي للموظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين يجدون صعوبات في التنقل من وإلى مقر العمل ومن ثم العمل ثماني ساعات متواصلة.

فيما أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية عساف أبوثنين أن المجلس يملك الأداة النظامية لتعديل نظام العمل من خلال المادة 23 من نظامه.

من جانبه، أبدى رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتور عبدالله الفوزان استعداد اللجنة لمشاركة جهود لجنة الإدارة والموارد البشرية لدرس الآثار الاجتماعية التي يخلفها العمل بالمادة 77 واقتراح تعديلها بما يحقق الأمان الوظيفي.

تأخر الرواتب سبب احتجاج عمال نظافة حفر الباطن

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20037021

الدمام - «الحياة»
كشفت بلدية حفر الباطن عن عدد من الإجراءات التي اتخذتها في شكل عاجل لحل مشكلة تكدس النفايات في المحافظة، فيما أكدت أنها اتخذت الإجراءات النظامية كافة في حق متعهد النظافة، بعد احتجاج عمال النظافة بسبب تأخر صرف الرواتب .وفند المدير العام لإدارة العلاقات العامة والإعلام المتحدث الرسمي في أمانة المنطقة محمد الصفيان في بيان السبب الرئيس في تكدس النفايات الفترة الحالية في محافظة حفر الباطن، وعزا السبب في ذلك إلى توقف عمال متعهد نظافة حفر الباطن عن العمل بسبب تأخر صرف رواتبهم، مشيراً إلى أن رئيس بلدية حفر الباطن قام بالتواصل شخصياً مع الشركة والتي قامت بصرفها لجميع عمال النظافة. ووجهت البلدية إنذارات وحسميات إلى متعهد النظافة، إضافة إلى توجيه عدد من الخطابات، وتم عقد اجتماعات مستمرة خرجت بتوصيات التزمت بها الشركة، فيما تم التواصل من رئيس البلدية مع الرئيس التنفيذي للشركة المتعهدة بهدف صرف رواتب عمال النظافة لشهر كانون الثاني (يناير) الماضي، والذي تم صرفه، كما تم بحث ومناقشة تذليل أي عقبات وحل أي مشكلات أخرى لتفادي حدوثها مستقبلاً .وقال الصفيان إن بلدية حفر الباطن قامت أخيراً باستقدام ما يقارب 200 عامل نظافة لتقديم خدمة النظافة الذاتية من خلال القيام بأعمال كنس الطرق وأعمال الالتقاط ونظافة أسواق الخضراوات والفواكه ونظافة أسواق الماشية وقنوات تصريف مياه الأمطار والسيول المنفذة من البلدية داخل محافظة حفر الباطن والتي يبلغ طولها 40 كيلومتراً تقريباً .فيما قامت خلال الفترة الماضية بتوجيه دعوة لأكثر من شركة نظافة لتكليفها ببند رفع النفايات المنزلية على حساب المتعهد، بيد أن ارتفاع العطاءات المقدمة من شركات النظافة المتخصصة التي وجهت لها الدعوات حال دون ذلك، مشدداً على جميع مسؤولي بلدية حفر الباطن بالعمل على معالجة مشكلة النظافة في المحافظة، خصوصاً بعد استئناف عمال نظافة عملهم.

آل الشيخ: مقترحات المواطنين وعرائضهم تحظى باهتمام ومتابعة المجلس

مطالبات المواطنين للشورى تتوحد بإيقاف حكم المادة 77 من نظام العمل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1569315

الرياض - عبد السلام البلوي

أفصح د. عبدالله آل الشيخ رئيس الشورى عن تلقي لجنة حقوق الإنسان والجهات الرقابية بالمجلس ما يقارب 102 ألف عريضة ومنها 800 عريضة بشأن المادة 77 من نظام العمل المعمول به حالياً، وأكد خلال لقائه بمواطنين ومهتمين بالشأن العمالي أمس الثلاثاء أن المجلس يعمل على وتيرة تلقي العرائض ومن ثم فرزها وإحالتها إلى اللجان المتخصصة في المجلس لدراستها ومزيد من التفصيلات على تلك العرائض المقدمة من قبل المواطنين، وأن مقترحات المواطنين وعرائضهم تحظى باهتمام ومتابعة مجلس الشورى.

ونبه عساف أبوثنين رئيس لجنة حقوق الإنسان والجهات الرقابية أن المادة **77**أقرت بأمر ملكي ويجب أن يصدر أمر ملكي بإيقاف العمل بها، وتؤكد نهاد الجشي نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان أن هذه المادة تسببت في اتخاذ إجراءات تعسفية في حق المواطنين السعوديين من ذوي الدخول البسيطة، مشددةً على إيقاف العمل بهذه المادة وقالت بأن صدور قرار بهذا الخصوص سيكون رسالة تطمينية للسعوديين العاملين في القطاع الخاص، وترى العضو سامية بخاري أن من البدائل التي يمكن العمل بها للحد من الفرط في استخدام هذه المادة لفصل الموظف السعودي هو رفع قيمة التعويض كي يعيد صاحب العمل الفكرة مرة أخرى إذا ما رغب في فصل أي موظف سعودي بموجبها، وأضافت بأن من واجب المجلس العمل على إعادة الحق النظامي للجان تسوية المخالفات العمالية وليس الحق التقديري، بحيث يكون عمل تلك اللجان إجراءً نظامياً وليس إجراءً تقديرياً.

وأشارت عضو المجلس نورة المساعد بأن هناك طبقية في التعامل من قبل وزارة العمل مع الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغرى وهذا أمر لا يجب أن يحدث وأن الجميع متساوون أمام النظام، وقالت العضو حنان الأحمدي إن المواطن السعودي يعاني الأمرين عندما يبحث عن العمل في القطاع الخاص ويواجه العديد من الصعوبات حتى يتمكن من الحصول على الوظيفة، وقالت "في رأيي أنه إذا كان دخول المواطن السعودي للعمل في القطاع الخاص صعباً فكذلك يجب أن يكون خروجه صعباً."

وتحدث نضال رضوان رئيس اللجنة التأسيسية للجان العمالية عن أن المادة 77 أنها حدت من صلاحيات لجان تسوية الخلافات العمالية وقدمت لأصحاب العمل فرصة ذهبية في تقليص نفقاتهم عبر فصل المواطنين مقابل تعويض يصفه بالـ"البخس"، مؤكداً تعارض المادتين 77 و78 مع توجهات الهيئة الوطنية لتوليد الوظائف ومكافحة البطالة، منادياً بالرفع للمقام السامي لتعليق العمل بهاتين المادتين.

وتركز لقاء رئيس مجلس الشورى وبعض رؤساء اللجان بالمواطنين يوم أمس على المادة 77 من نظام العمل فطالب الكاتب غسان بادكوك بإيقاف العمل بها إلى حين دراستها بشكل أشمل وأعمق من قبل اللجان المتخصصة بالمجلس، لافتاً إلى فقد المئات من المواطنين وظائفهم بالقطاع الخاص منذ تطبيق هذه المادة قبل سنة ونص، ويرى خالد السليمان -كاتب صحفي- أن هذه المادة في ظاهرها جاءت لتحفيز السعوديين بالعمل في القطاع الخاص لكنها جاءت -حسب قوله- لتنهي الزواج الكاثوليكي بين صاحب العمل والموظف السعودي، فالنظام السابق لا يعطي صاحب العمل الحق في فصل الموظف السعودي ويحمي حقوق الموظف السعودي.

وتحدث أحمد الفهيد مدير العلاقات العامة والتوجيه المعنوي بمدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية ممثلاً للمواطنين في هذه اللقاء حول ضرورة إلغاء المادة (٧٧) من نظام العمل عبر مجلس الشورى ووفق ما يتحيه نظامه نظام المجلس، وقال إن هذه المادة تسببت بتفريغ نظام العمل من محتواه الأساسي في حماية العلاقة التعاقدية بين طرفي العمل، داعياً إلى إيقاف هذه المادة لتعارضها مع مواد صريحة وأساسية في نظام العمل كالمواد التي تعتبر العمل حقا للمواطن متى ما كان قادراً على الوفاء بالتزاماته وشروطه، موضحاً أن المادة تقنن وتشرع للفصل التعسفي وتجعله إجراءً حقوقياً لصاحب العمل ولا تجعل لصاحب العمل أي التزام أو مسؤولية تجاه فصل الموظف، بل جعلته إجراءً نظاميا بغرامة زهيدة لا توازي الضرر اللاحق بالموظف نتيجة التعسف باستخدامها، واقترح عبدالحكيم القضيب وهو مواطن من ذوي الاحتياجات الخاصة بتشكيل لجنة لدراسة تخفيض ساعات العمل لذوي الاحتياجات الخاصة نظراً لظروفهم وإعاقتهم الجسدية.

وفي ختام اللقاء قدم رئيس مجلس الشورى شكره وتقديره لكتاب الرأي والإعلاميين الذين شاركوا بالحضور وتقديم الآراء، مؤكداً على عمق الشراكة بين مجلس الشورى ووسائل الإعلام لتملس احتياجات المواطنين للوصول إلى قرارات تخدم الوطن والمواطن.

«الخدمة المدنية»: جدول زمني لخطة الإعلانات الوظيفية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507925

علي العيسى - الرياض

كشفت وزارة الخدمة المدنية عن جدولتها الزمنية لخطة الإعلانات الوظيفية للعام المالي الحالي 1439/1438هـ، للوظائف من المرتبة العاشرة فما دون من سلم الموظفين العام أو ما يعادلها من الوظائف المشمولة بلائحة الوظائف الصحية، وذلك وفق اختصاص الوزارة بشغل تلك الوظائف وفق ما يردها من احتياج من قبل الجهات الحكومية.

وأوضحت الوزارة أن هذه الخطة اشتملت على توزيع الإعلانات على مدار السنة المالية، وفق نوعية السلم الوظيفي، وآخر موعد لتسجيل الوظائف في نظام الاحتياج، وتاريخ طرح الإعلان، وفترات الدخول على الإعلان من قبل الباحثين عن العمل، وذلك بغرض تقديم ما يساعد الجهات الحكومية على شغل وظائفها التي ترغب في شغلها، انطلاقا من حاجتها الفعلية لشغل تلك الوظائف، إلى جانب إحاطة كل الباحثين عن العمل من المواطنين والمواطنات بمواعيد محددة وواضحة يمكنهم من خلالها التقدم بطلب شغل الوظيفة المعلن عنها بحسب نوعية السلم الوظيفي، مشيرة إلى أنه في حالة ورود إعلانات وظيفية أخرى للوزارة فإنها ستقوم بإدراجها ضمن الجدولة الزمنية لخطة الإعلانات الوظيفية لهذا العام.

وحثت الوزارة الجهات الحكومية على سرعة تسجيل احتياجها من الوظائف الشاغرة والتي ترغب في طرحها ضمن خطة الإعلانات الوظيفية لهذا العام بغرض شغلها من قبل وزارة الخدمة المدنية، بشكل آلي عبر منظومة التوظيف الإلكتروني (جدارة) في نظام الاحتياج، وذلك من خلال توجيه المختصين لديها بتسجيل الوظائف المطلوب شغلها وفق الآلية المتبعة وفي المواعيد المحددة، مقدمة اعتذارها المسبق في عدم إعلان أي وظيفة ما لم تكن وفق منظومة التوظيف الإلكترونية، وأن تكون متطابقة مع سجلات الوزارة والجهة ذات العلاقة من حيث المسمى الوظيفي، والمرتبة أو المستوى، ورقم الوظيفة، والموقع التنظيمي وملاك الوظيفة وأن تكون شاغرة.

مخرجات الإسكان حلول برجوازيـــــــة خارج دائرة الأزمة وسوق العقار خصم شرس

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507921

أدار الندوة - علي يحيى الزهراني

أزمة الإسكان.. أزمة تحتار من أين تبدأ فيها؟ وأي جانب يحمل أولوية السبق؟. ذلك أن هذه الأزمة بكل تراكماتها عبر عشرات السنين حوَّلت العديد من الجوانب المثيرة والمستثيرة ليس (للفكر) وحسب، ولكن لاهتمامات الناس ومتابعاتهم، وكل ما يتبع ذلك من تداعيات وشؤون وشجون، تنطلق كلها من مسارين ملحَّين هما: (الحاجة والحقوق.)

وعلى طريقة «نسمع جعجعةً ولا نرى طحنًا» تأتي دائمًا ردود فعل المواطنين أمام كل خطوة تحاول أن تقوم بها وزارة الإسكان.

وهذه الأيام وعقب إعلان الوزارة لمنتجها الجديد «الدعم الذكي»، ضجَّت الساحة بالانتقادات والتساؤلات. وهو ما جعلنا في «المدينة» نتابع هذا من خلال ندوة استشففنا عنوانها من أحاديث الناس (مخرجات الإسكان.. حلول خارج دائرة الإسكان)، واستضفنا فيها عددًا من الشخصيَّات الخبيرة والمختصَّة بشؤون العقار من محللين، ومطوري المخرجات القديمة.

المشاركون في الندوة

المهندس / حسين راجح

نائب رئيس لجنة الاسكان - مديرعام صندوق التنمية العقاري - وفرع وزارة الاسكان - بمنطقة مكة المكرمة سابقا

الدكتور حبيب الله تركستاني

المحلل الاقتصادي

استاذ ادارة الاعمال

الاستاذ عبدالله الاحمري

رئيس لجنة التقييم العقاري

الدكتور فاروق الخطيب

الخبير في شؤون الاسكان

استاذ الاقتصاد

هيكلة الإسكان وتطوراته

حسين بن راجح استعرض أولا مرجعيات الإسكان عبر عدد من الجهات كانت تحت مظلتها وتطور هذه المرجعيات من مكونات داخل منظومات وزارية، إلى أن أصبح للإسكان وزارة مستقلة:

في التسعينات هجري تشكلت «وزارة الإسكان والإشغال العامة«

ثم ألغيت وزارة الإسكان والأشغال العامة

كان صندوق التنمية العقاري البديل الموجود (وزارة المالية(

إنشاء (هيئة الإسكان) تتبع وزارة التخطيط

إدرارات المنح في الأمانات والبلديات

وزارة الإسكان

المخرجات الإسكانية القديمة

ويستعرض حسين مخرجات الإسكان القديمة.. ويراها على قلتها ورغم ما يعتريها من بعض السلبيات لكنها يمكن أن تشكل أنموذجًا تقييميًّا قياسيًّا يستفاد منه ويبنى عليه:

بناء مجموعة مبانٍ سكنيَّة في مواقع متعددة (وزارة الإسكان والأشغال(

بعض المخرجات ذات التوسع الرأسي كانت تعاني مشكلات كثيرة

هناك مخرجات جيدة كمشروع الأمير فواز

المخرجات القديمة كانت تجربة يمكن نطلع منها بدروس

صندوق التنمية العقاري قدم قروضًا عقاريَّة واستثماريَّة

ساهم الصندوق بشكل كبير جدًّا في ردم الفجوة بين العرض والطلب

أحيانًا كان العرض أكثر من الطلب ولا وقت للانتظار

تم رصد 10 مليارات لهيئة الإسكان ثم ووصلت إلى 20 مليارًا

مخرجات هيئة الإسكان ضعيفة ولم تحقق المأمول

إسكان جدة نموذج فاشل

يتداخل د. حبيب الله تركستاني عن الحلول الأولى لأزمة الإسكان وفشلها وأسباب ذلك:

في السبعينات 1977-78 كانت عندنا أزمة سكن

عالجنا تلك الأزمة بتخطيط غير جيد

أقمنا في غرب جدة 1890 وحدة سكنية لاستيعاب 12 ألف نسمة

لم يؤخذ في الاعتبار الخدمات الأساسية لهذا الكم من الناس

معالجات غير صائبة

ويضيف د. حبيب الله:

معالجة الوزارة للعقار أو أزمة السكن في المملكة غير صائبة
ضرورة إعطاء الحرية للفرد في أن يختار أين يسكن وكيف يسكن
النماذج المقولبة كالمساكن الشعبية أو الأحادية أو التجمعات السكنية غير ناجحة
المخرجات الحالية لوزارة الإسكان
عبدالله الأحمري انتقل إلى المخرج السكني في عهد وزارة الإسكان الحالية ووصفه بقيمة (الصفر)، وأن ما يجري مجرد كلام، أمَّا على أرض الواقع فلا توجد هناك منتجات إسكانيَّة فعليَّة، رغم الوعود والميزانيات:
6 سنوات من الدراسات وورش العمل والانتظار
الهدف المعلن توفير المساكن لأكثر من 65 %بالمئة من المواطنين
تدعيم الوزارة بـ250 مليار ريال سعودي من أجل بناء 500 ألف وحدة في أي طرف
استلام الوزارة كفايتها من الأراضي
تصاريح عن تعاقدات مع شركات تركية وصينية وماليزية
الاستعانة بخبراء عالميين
لا مخرجات حقيقية لحد الآن
المخرجات ضحية للمنتفعين
د. فاروق الخطيب يرى أن من أهم تعطيل الحلول السكنية هي فوضى العقار التي أحدثها المنتفعون وما صاحبها من مضاربات وهمية وما أدت إليه تضخم سعري:
يجب أن تعالج المخرجات على أنها مهمة خاصة
ملكية السكن لا تغطى لأكثر من 20 إلى 25 %من المواطنين.
كانت المنتجات السكنية ضحية للكثير من المنتفعين الذين تاجروا فيها بضراوة
تأزيم المنتفعين للمنتجات
ويرى د.الخطيب أن المنتفعين استغلوا ظروف الأزمة واستثمروها لمصالحهم
وبالتالي عقدوا المشكلة وزادوا في تأجيجها بدلا من الإسهام في حلها:
استغلال امتلأ طوابير صندوق التنمية العقارية
استغلال توقف الإقراض أو تباطؤه
استغلال انخفاض قدرة الصندوق على التحصيل
استغلال عدم الإسهام الفعال للبنوك في حل الأزمة
بداية مهام ثم تغيير فكر
حسين راجح تحدث عن المفهوم الشامل لمسؤوليات وزارة الإسكان وكذلك ما قامت به منذ قيامها لحد الآن، ثم تغير توجهها أخيرًا إلى مجرد جهة تنظيمية إشرافية بدلاً من تنفيذية:
وزارة الإسكان ليست فقط لبناء المساكن
الوزارة تعنى بتنظيم سوق الإسكان وصناعة الإسكان
اهتمام الدولة بالإسكان أودعت له 250 مليار ريال كحساب جارٍ
تحديد 500 ألف وحدة كـ»منتج نهائي«
وزارة الإسكان في المرحلة الأولى اشتغلت بخطين متوازيين
بدأت في بعض المشروعات فبدأت في المدن الرئيسة
قامت بتطوير بعض الأراضي إلى تملكها
عملت على وضع المعايير واستراتيجية الإسكان
حاليا تغير فكر الوزارة وأصبح لديها إستراتيجية جديدة ورؤية جديدة
أصبحت الوزارة منظمة ومشرفة وليست منفذة
المواطن لا تهمه الإستراتيجيات بقدر ما يهمه المنتج
مخرجات هزيلة وتوريط للمواطن
عبدالله الأحمري عاود انتقاد مخرجات وزارة الإسكان ووصفها بالضعيفة واتهمها بأنها تقود المواطن الآن إلى الديون وليس إلى حل لأزمة سكنه:
أكثر ما نتج من الوزارة تنظير وتنظيم ودراسات

الانشغال بشراكة غير مجدية مع المواطن ومع المطورين
استعانة ناقصة بالمطورين المحليين
جعجعة اسمها البيع على الخارطة
رمي المواطن في أحضان البنوك
إدخال المواطن في دائرة الديون
أخرجت صندوق التنمية العقاري عن هدفه السامي
إنتاجية الوزارة الحقيقية إلى الآن صفر
سلبيات المنتج غطت على إيجابيات التنظيم.
الأزمة الأولى وحلول الصندوق
ويوضح الدكتور حبيب الله قائلا: إن هناك أزمة سكن أولى تعرضنا لها وكانت صعبة للمواطن ولصاحب العقار على حد سواء، وذلك بسبب:
الإجراءات المتعلقة بتمكين الساكن وعدم إخراجه
تراجع الاستثمار في المساكن بسبب هذه الإجراءات
الإحجام عن الدخول في مشروع الإسكان
إحجام الملاك عن التأجير
كان صندوق التنمية العقاري الحل الجيد للخروج من الأزمة
مكن الصندوق من الإقراض السريع
مراعاة خصوصية المجتمع السعودي
أين تكمن المشكلة ؟
الدكتور فاروق الخطيب تناول بإيجاز مختصر مفيد عمق مشكلة الإسكان:
تكمن المشكلة في مغالاة بائعي المواد والمقاولين الذين تجاوزت أعدادهم الأربعين ألفا
معظمهم منتفعون وليسو أكفاء
وبعضهم إقامتهم غير نظامية
ومن الأسباب القوية المضاربات في الأراضي
وتعقيدات الإجراءات في البناء
وغياب صناديق الإقراض المتخصصة
وتطوير بيع المنتجات
التأخر في تطبيق بعض المنتجات كالبيع على الخريطة
عدم ملائمة إجراءات البيع على الخريطة وتحتاج إلى مراجعة
عدم قدرة أصحاب الدخول المتدنية الاستفادة من هذه المخرجات
الاحتكار والمضاربات.. وتعقيد الأزمة
وعزا عبدالله الأحمري أزمة السكن إلى مجموعة من الأسباب التي يرى أنها زادت الأزمة تعقيدا وخلقت ما يعرف بحمى العقار:
العقار وصل إلى باب مسدود بالنسبة إلى القيمة الشرائية
احتكار الملاك للأراضي الكبيرة
المضاربات في الأراضي وبالذات أراضي الدولة الممنوحة أساسا للمواطنين
تعطيل أكثر من مليون ومئتين قطعة أرض للمواطنين بسبب عدم وجود الخدمات
كل مخططات المنح في المملكة غالبا خارج النطاق العمراني
هذه المنح تحولت إلى مجرد سوق للمضاربات
عمت الفوضى سوق العقار بسبب دخلاء المضاربات
تفشت البيوع الوهمية وتلاعب المقيمون بسوق العقار
) البلديات) أعطت (الإسكان) الأراضي التي لا تريدها
البلديات أبقت أراضي النطاق من أجل الاستثمار
إغفال رغبة المواطن في بيئة السكن
11مشروعا في الانتظار
حسين راجح تطرق إلى نموذجين مختلفين في مشروعات وزارة الإسكان وأسباب نجاح وفشل كل منهما:

نموذج لم يحقق النجاح المأمول كإسكان الشرفية
إسناد الخدمات لأكثر من جهة أحدث خللا في إيصالها
التمدد الرأسي زاد من فشل هذا النموذج
نموذج ناجح وهو إسكان الأمير فواز
إيصال وتكامل الخدمات عزز نجاح المشروع
حقق رغبة السعوديين في الوحدات الفردية المستقلة
11 مشروعا جديدا في منطقة مكة المكرمة
3 مشروعات في جدة وحدها
المشروعات الجديدة راعت كل المتطلبات
مشروعات متوقفة
عبدالله الأحمري يعقب على حسين راجح في موضوع المشروعات الجديدة في جدة:
مشروع شمال المطار تم توقيع عقوده ثم أوقف
كانت عقود المشروع مع المستحقين للدعم لكنهم ألغوها
وعدوا المطورين بنقل المشروع إلى جنوب جدة ولكن
مشروعا الأمير فواز لم يريا النور

مجلس الوزراء: 10 آلاف ريال غرامة البيانات غير الصحيحة لـ «التأمينات»

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507804

وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز امس على تعديل المادة 62 من نظام التأمينات الاجتماعية والتي تضمنت معاقبة من يقدم أي بيانات غير صحيحة أو الامتناع عن تقديم البيانات التي تطلبها المؤسسة، بغرامة لا تزيد على 10 آلاف ريال، ويضاعف هذا الحد في حالة التكرار، وتتعدد الغرامة بتعدد العمال المشتركين الذين ارتكب صاحب العمل بصددهم مخالفة أو أكثر، كما تتعدد بتعدد البيانات المقدمة أو الممتنع عن تقديمها.
كما تنص على معاقبة صاحب العمل الذي يسجل شخصًا يثبت لدى المؤسسة أنه لا يعمل لمصلحته، بغرامة أو بما لا يتجاوز ضعف إجمالي قيمة الاشتراكات عن المدة التي سجلت للشخص أيهما أكثر.
كما وافق المجلس على اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) وملحقيها (الأول والثاني)، ومذكرة تفاهم تتعلق بالاتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)، الموقع عليهما في مدينة الرياض بتاريخ 15 / 2 / 1438هـ.
وكان الملك سلمان ترأس الجلسة، التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.
استمع مجلس الوزراء إلى عدد من التقارير عن مجريات الأحداث ومستجداتها على الساحات العربية والإقليمية والدولية، واصفًا تعرض فرقاطة سعودية أثناء قيامها بدورية مراقبة غرب ميناء الحديدة لهجوم إرهابي من قبل زوارق انتحارية تابعة للمليشيات الحوثية، واستشهاد إثنين وإصابة ثلاثة من أفراد طاقمها تطورًا خطيرًا يهدد الملاحة الدولية في البحر الأحمر ويؤثر على تدفق المساعدات الإنسانية والطبية للميناء والمواطنين اليمنيين، مقدمًا التعازي لذوي الشهيدين

وخالص التمنيات بالشفاء العاجل للمصابين. ونوه بشجاعة طاقم السفينة، مؤكدًا أن مثل هذا الحادث لن يثني قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن عن مواصلة عملياتها العسكرية حتى تحقيق هدفها الرئيس ـ بمشيئة الله ـ مساعدة الشعب اليمني والحكومة الشرعية في استعادة الدولة وحماية مقدراتها من المليشيات الانقلابية.

عبر المجلس عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين لحادث التفجير الذي وقع في شارع البديع بمملكة البحرين الشقيقة وللهجومين اللذين استهدفا مصلين في مسجد بمدينة كيبيك شمال شرق كندا، ودورية أمنية عند مدخل متحف اللوفر في باريس، مجددًا موقف المملكة الثابت الرافض للإرهاب والتطرف، ودعواتها لتضافر الجهود الدولية لمكافحته والقضاء عليه.

وأفاد معالي الدكتور عادل بن زيد الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها.

أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضمون الرسالة التي تلقاها من فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء رفع الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على رعايته حفل افتتاح المهرجان الوطني للتراث والثقافة «الجنادرية 31» بحضور جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين وصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وكبار المسؤولين ممثلي الدول الشقيقة والصديقة ضيوف المهرجان.

وثمن المجلس اهتمامه ـ حفظه الله ـ بكل ما من شأنه خدمة الثقافة الإسلامية وتشجيعه للعلماء والمفكرين والأدباء والمثقفين والإعلاميين، مشددًا على مضامين كلمته ـ أيده الله ـ لدى استقباله ضيوف المهرجان من المفكرين والأدباء ورجال الإعلام من الدول الشقيقة والصديقة، وما أكد عليه ـ رعاه الله ـ من أن الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية التراث والثقافة والأصالة من أوجب الواجبات، وأن مكانة كل أمة تقاس بمقدار اعتزازها بقيمها وهويتها.

ونوه المجلس بجهود وزارة الحرس الوطني في تنظيم المهرجان الوطني للتراث والثقافة بالجنادرية، وما اشتمل عليه من تنوع في التراث والفنون من مختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى استقباله في برنامجه الثقافي مئات الأدباء والمفكرين الذين يشاركون مفكري وأدباء المملكة إثراء الساحة الثقافية والأدبية.

10قرارات اتخذها مجلس الوزراء

تعديل المادة (الثانية والستين) من نظام التأمينات الاجتماعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 33) وتاريخ 3 / 9 / 1421هـ، وقد تضمنت المادة المشار إليها بعد تعديلها ما يلي:

1- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا النظام ولوائحه ـ بما في ذلك تقديم أي بيانات غير صحيحة أو الامتناع عن تقديم البيانات التي تطلبها المؤسسة ـ بغرامة لا تزيد على 10 آلاف ريال، ويضاعف هذا الحد في حالة التكرار، وتتعدد الغرامة بتعدد العمال المشتركين الذين ارتكب صاحب العمل بصددهم مخالفة أو أكثر، كما تتعدد بتعدد البيانات المقدمة أوالممتنع عن تقديمها.

2- يعاقب صاحب العمل الذي يسجل شخصًا يثبت لدى المؤسسة أنه لا يعمل لمصلحته، بغرامة وفق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة، أو بما لا يتجاوز ضعف إجمالي قيمة الاشتراكات عن المدة التي سجلت للشخص أيهما أكثر، وتتعدد الغرامات بتعدد الأشخاص المسجلين بالمخالفة.

تفويض وزير النقل رئيس الهيئة العامة للطيران المدني ـ أو من ينيبه ـ بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة مملكة البحرين في مجال خدمات النقل الجوي، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية (تداول) لمدة ثلاث سنوات، وذلك على النحو الآتي: معالي الأستاذ / عبدالعزيز بن صالح الفريح ممثلًا لمؤسسة النقد العربي السعودي، وعبدالرحمن بن محمد المفضي ممثلًا لوزارة المالية، وسهيل بن محمد أبانمي ممثلًا لوزارة التجارة والاستثمار، وسارة بنت جماز السحيمي، وطارق بن زياد السديري، وعلي بن عبدالرحمن القويز، وعبدالعزيز بن عبدالمحسن بن حسن (ممثلين لشركات الوساطة المرخص لها)، والدكتور / خالد بن حسين بياري، وريان بن محمد فايز (ممثلين لشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية.(

تفويض وزير النقل رئيس الهيئة العامة للطيران المدني ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب التركي في شأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية تركيا في مجال خدمات النقل الجوي، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

1- ترقية عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن علي السحيباني على وظيفة (خبير نظامي / أ) بالمرتبة الخامسة عشرة بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

2- ترقية سعد بن عبدالله بن محمد الشمراني على وظيفة (مدير عام الاستشارات) بالمرتبة الخامسة عشرة بمعهد الإدارة العامة.

3- ترقية الدكتور عيسى بن عبدالرحمن بن محمد العيسى على وظيفة (مدير عام الشؤون القانونية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

4- ترقية فهد بن خالد بن عبدالله الضويان على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

5- ترقية عبدالله بن ناصر بن محمد النشمي على وظيفة (مدير عام المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.

6- ترقية صالح بن حماد بن سليمان الحماد على وظيفة (مدير عام فرع الهيئة العامة للزكاة والدخل بالدمام) بالمرتبة الرابعة عشرة بالهيئة العامة للزكاة والدخل.

7- ترقية عبدالواحد بن علي بن مقبل الحطاب على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي.

8- ترقية بندر بن بدر بن محمد بن عريعر على وظيفة (خبير نظامي / ب) بالمرتبة الرابعة عشرة بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (165 / 64) وتاريخ 28 / 2 / 1438هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية في مجال خدمات النقل الجوي، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 7 / 4 / 1437هـ.

الموافقة على مذكرة تفاهم بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة)، الموقعة في مدينة القاهرة بتاريخ 15 / 1 / 1437هـ. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) وملحقيها (الأول والثاني)، ومذكرة تفاهم تتعلق بالاتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتيكا)، الموقع عليهما في مدينة الرياض بتاريخ 15/ 2/ 1438هـ.

الموافقة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية بخبرات بعض منسوبي وزارة البيئة والمياه والزراعة من ذوي الاختصاص في المجال الزراعي والمنتج التسويقي، عن طريق الإعارة، مع استمرار الوزارة في صرف راتب الموظف المعار، وذلك وفق الضوابط الموضحة تفصيلًا في القرار.

إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة المياه الوطنية لمدة (ثلاث) سنوات برئاسة معالي وزير البيئة والمياه والزراعة، وعضوية ممثلين عن: وزارة المالية، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، وصندوق الاستثمارات العامة، وعضوية ممثلين عن القطاع الخاص، وهم: المهندس علي بن صالح البراك، والمهندس عبدالله بن عبدالرحمن العبيكان، والمهندس عمر بن نبيل الخضيري.

الرياض: 20 نزيلة في "المسنات" يستعدن حياتهن الأسرية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م

http://okaz.com.sa/article/1526143

»عكاظ» (الرياض)

استعادت 20 مسنة في دار الرعاية الاجتماعية للمسنات التابعة لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض حياتهن الطبيعية خلال السنة الماضية، بعد نجاح جهود فريق العمل بإعادة التواصل مع أسر بعضهن وحل المشكلات وتوفير فرص الزواج أو التأهيل النفسي والاجتماعي للبقية منهن. وأوضحت مديرة الدار فاطمة المساعد أن الدار تهدف

إلى تقديم خدمات الإيواء وأوجه الرعاية لكل مواطنة تجاوزت 60 عاماً وأعجزتها شيخوختها عن إمكانية القيام بشؤونها الشخصية بحيث تحتاج إلى رعاية وخدمات خاصة ولا يتوافر لدى أسرتها أو أقاربها الإمكانات الكافية لرعايتها، بشرط خلوها من الأمراض العقلية والمعدية التي قد تمثل خطورة على باقي المقيمات.وبينت أن الدار تضم حالياً 60 نزيلة، منهن 20 مسنة و31 سيدة من حالات الاستضافة الأخرى، مشيرة إلى أن الدار استطاعت خلال السنة الأخيرة مساعدة أكثر من 20 نزيلة للعودة لحياتهن الطبيعية سواء من خلال البحث عن حلول للمشكلات العائلية التي كانت قائمة لدى بعضهن وإعادة التواصل الأسري لهن أو عن طريق التأهيل النفسي للاتي يعانين من بعض الأمراض النفسية أو توفير فرص الزواج للبعض الآخر منهن. وعن الرعاية المقدمة داخل الدار أبانت الأخصائية الاجتماعية أمل المعمر أن الجهاز الفني والإداري يتكون من 44 موظفة ما بين الأخصائيات النفسيات والاجتماعيات وأخصائية العلاج الطبيعي والمراقبات والطاهيات، إضافة إلى الطبيبات والممرضات العاملات في العيادة الطبية بالدار، إذ تقدم للنزيلات وعلى مدار 24 ساعة الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية الشاملة.

تأليف مناهج لذوي الإعاقة الفكرية بالتعليم العام

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1526050

نادر العنزي (تبوك@nade5522)

وافق وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى على تأليف ومراجعة مناهج خاصة لذوي الإعاقة الفكرية في التعليم العام لجميع المراحل (الابتدائية والمتوسطة والثانوية) (البرنامج التربوي التأهيلي).

وأوضح وكيل وزارة التعليم للمناهج والبرامج التربوية الدكتور محمد بن عطية الحارثي أن وكالة المناهج تعمل على إعداد مناهج خاصة للتربية الفكرية لجميع المراحل تتماشى مع احتياجاتهم وتوافق الاتجاهات الحديثة في تعليمهم، وسيكون لها أثر إيجابي عند تطبيقها في الميدان التربوي.

وأبان الحارثي أن المناهج الجديدة تم إعدادها وفقاً لدليل المعلم لكل المراحل الذي يضم مجموعة من الأهداف التعليمية لكل المواد وفقاً للخطة الدراسية المعتمدة لهم، وهي عبارة عن (كتب للطالب) لتلك المراحل.

وأضاف الحارثي أن الوكالة بدأت في العمل على تجهيز ومراجعة أدلة المعلم للتربية الفكرية في مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية (الصفوف الدنيا والعليا) والمتوسطة والثانوية (البرنامج التربوي التأهيلي) لطرحها في منافسة طباعة الكتب للعام الدراسي 38-1439، إضافة إلى البدء في تأليف كتب الأنشطة للطالب.

وأكد الحارثي التزام وكالة المناهج بتقديم كل ما من شأنه معالجة وتطوير المناهج التعليمية لهذه الفئة بما يحقق أهداف الوزارة ويواكب التطور المتنامي في مناهج التعليم العام بالتكامل مع كافة قطاعات الوزارة من خلال العمل والتنسيق بشأن أي عمل متعلق بطلاب وطالبات التربية الخاصة على اختلاف مساراتهم.

يذكر أن الوكالة شكلت لهذا الشأن لجنة استشارية تطوعية برئاسة وكيل وزارة التعليم للمناهج والبرامج التربوية، وعضوية نخبة من الأكاديميين المتخصصين في التربية الخاصة لتقديم المشورة في ما يتعلق بفئات ذوي الاحتياجات الخاصة ومناهجهم وتصميم البرامج التربوية المناسبة لهم.

"التنمية الاجتماعية": مكة المكرمة تتصدر بعدد مستفيدي الضمان وذوي الإعاقة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1525984

واس (الرياض)
تصدرت منطقة مكة المكرمة عدد مستفيدي الرعاية الاجتماعية "الأشخاص ذوي الإعاقة"، والضمان الاجتماعي الذين حدثوا بياناتهم إلكترونياً عبر البوابة المخصصة للتحديث في موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على الرابط : **www.eservices.mlsd.gov.sa**، بالإضافة إلى فروع الوزارة بالمناطق، وذلك منذ بدء إعلان تلقي طلبات التحديث في الأول من صفر من العام 1438هـ، حتى الاثنين الماضي.
وبلغت نسبة المحدثين في منطقة مكة المكرمة 21%، تلتها منطقة الرياض بنسبة 16%، ثم المنطقة الشرقية بـ 13%، فيما حلت منطقة عسير في المرتبة الرابعة بنسبة 12% من إجمالي عدد المحدثين.
وجاءت منطقة جازان في المرتبة الخامسة من إجمالي عدد المستفيدين بـنسبة بلغت 9%، تلتها منطقة المدينة المنورة بـ 7%، ثم منطقة القصيم بنحو 4.7 %، فيما حلت منطقة حائل في المرتبة الثامنة بنسبة 4.7 %، ومنطقة تبوك بنسبة 3.3 % من إجمالي عدد المستفيدين الذين حدثوا بياناتهم.
وبلغت نسبة من حدثوا بياناتهم في منطقة نجران نحو 3.2 %، تلتها منطقة الجوف بنسبة 2.5%، في حين جاءت منطقة الباحة في المركز الثاني عشر بـ 2.3 %، وأخيراً حلت منطقة الحدود الشمالية في المركز الثالث عشر بـ 2.1 **%**
من جهة أخرى، كانت نسبة الإناث الأعلى في تحديث البيانات بواقع 59%، بينما بلغت نسبة الذكور 41% من إجمالي المستفيدين، فيما بلغ عدد المستفيدين الذين حدثوا بياناتهم 949.45 ألف مستفيد، 65% منهم من مستفيدي الضمان الاجتماعي، بينما كانت نسبة مستفيدي الرعاية الاجتماعية (الأشخاص ذوي الإعاقة)20%، في حين بلغت نسبة مستفيدي الرعاية والضمان معاً نحو 15% من إجمالي محدثي البيانات.
يشار إلى أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية دعت مستفيدي الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي لتحديث بياناتهم، وذلك بهدف الاستفادة منها في تنفيذ برنامج التحول الوطني للوزارة، وتصميم برامج أخرى للمستفيدين، وتطوير البرامج الحالية، حتى يتم تقديم الخدمة لهم بأفضل وأسهل طريقة ممكنة، حيث تعمل الوزارة على مراجعة جميع الضوابط، وتقديم الخدمات المتطورة لجميع المستفيدين، وتحديث البيانات النظامية كافة لحفظ حقوقها، وتطوير أعمالها، من خلال عمليات الربط الإلكتروني التي أجرتها الوزارة مع عدد من الجهات، لتنظيم صرف الإعانات لمستحقيها الفعليين ممن تنطبق عليهم شروط وضوابط الاستحقاق، استناداً إلى المرسوم بشأن نظام الضمان الاجتماعي، وما تضمنته المادة السادسة عشرة بوجوب أن يبلغ المستفيد أو وكيله، المكتب المختص بكل تغيير يطرأ على الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصحية للمستفيد أو أسرته، ووفقاً للقرار الوزاري بتطبيق ضوابط صرف الإعانات المالية للأشخاص ذوي الإعاقة.

مواقف لذوي الاحتياجات الخاصة بتعليم تبوك

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=293337&CategoryID=5

تبوك: خالد الرواضين 2017-02-08 12:00 **AM**
خصصت الإدارة العامة للتعليم بمنطقة تبوك، ممثلة في إدارة الأمن والسلامة، مواقف خاصة لسيارات ذوي الاحتياجات الخاصة، مع مدخل مجهز في البوابة الداخلية.
ووقف المدير العام للتعليم بمنطقة تبوك الدكتور عمرالشريف، على تنفيذ المبادرة في المواقف الداخلية للإدارة، ووضع الإشارات الأرضية والعلامات واللافتات المحددة للمواقف.
من جهته، أوضح مدير إدارة الأمن والسلامة بتعليم تبوك خالد الفقيري، أن تنفيذ هذه المبادرة واجب ينطلق إيمانا بأهمية احترام هذه الفئة الغالية على الجميع، والتعاون معها ومساعدتها في كل ما تحتاج إليه، وتخصيص تلك المواقف لها والقريبة من مدخل الإدارة، حتى يتمكنوا من التنقل بكل سهولة وأريحية من سياراتهم إلى الإدارة والعكس.
وفي شأن آخر، بدأت إدارة التعليم أمس، تنفيذ الخطة الزمنية لتسجيل طلاب وطالبات مرحلة رياض الأطفال في الروضات الحكومية والأهلية في نظام نور، ممن تقل أعمارهم عن 6 سنوات أو أقل
بـ90 يوما، ويستحق التسجيل من كان تاريخ ميلاده 20/ 12/ 1435 الموافق 14/ 10/ 2014.

اتساقاً مع توجيه ملك الحزم.. "الشورى" يدرس النظام و "نزاهة" تتجه للتشهير

إقرار الذمة المالية للوزراء والقضاة وموظفي الدولة والتشهير بالجهات الفاسدة.. ترسيخ للشفافية وتحقيق العدالة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
https://sabq.org

سبق" تقول للمسؤول **:**اتساقًا مع مقولة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، التي دعا فيها للتكاتف في محاربة الفساد بكافة صوره؛ قائلا في أحد خطاباته" **:**إننا جميعاً في خدمة المواطن الذي هو محور اهتمامنا، وقد وجهنا بمراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية بما يكفل تعزيز اختصاصاتها والارتقاء بأدائها لمهامها ومسؤولياتها، ويسهم في القضاء على الفساد ويحفظ المال العام ويضمن محاسبة المقصرين". يدرس حاليا مجلس الشورى مقترح "نظام منع الكسب غير المشروع"، وتقديم إقرار للذمة المالية من قبل من يتولى المسئولية الحكومية، ويشمل النظام إلزام الوزراء، ونوابهم، وشاغلي المرتبة الممتازة، والقضاة، وكتاب العدل، وأمناء المناطق، ورؤساء البلديات، والسفراء، ورؤساء المؤسسات الرسمية العامة المدنية، والعسكرية، ومديريها، وموظفي الدولة من شاغلي المرتبة الثالثة عشرة فما فوق وشاغلي الوظائف العسكرية من رتبة مقدم فما فوق بإقرار ذممهم المالية عند تولي المسئولية العامة.

وفي السياق ذاته تتجه حاليا الهيئة الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد لإيجاد النصوص النظامية التي تتيح التشهير بالفاسدين، وبالجهات الفاسدة في الدولة.

وهاتان الخطوتان، إقرار الذمة المالية، والتشهير بالفاسدين والجهات الفاسدة، من أهم أدوات الوقائية من الفساد، وضمانة مهمة نحو حماية المال العام، وترسيخ الشفافية، ومحاربة الفاسدين، والحد من التجاوزات المالية والإدارية في عدد من الأجهزة الحكومية؛ بما يحقق استقامة مسلك الموظفين الحكوميين على اختلاف مستوياتهم، ويسهم في تحقيق العدالة للجميع، ومحاسبة من يستغل السلطة الممنوحة له، ويسطو على المال العام الذي ولي أمانته.

إن هذا النوع من الأنظمة والإجراءات تعد حيوية في بلد نامٍ ناهض تنشأ فيه الكثير من المشاريع، وتضخ فيه الميزانيات المليارية؛ وتطلق فيه الخطط الطموحة، والبرامج التنموية؛ وهو اتجاه صحيح نحو الشفافية، وخطوة استراتيجية للحد من الفساد أو انتشاره، وحماية للاقتصاد الوطني، وايقاف الهدر المالي، ومواجهة الفاسدين، ولصوص المال العام، والتصدي لحالات الكسب غير المشروع الذي تقوم به قلة "منحرفة" تولت مناصب قيادية في الدولة، وقدمت مصالحها الخاصة على المصلحة العامة .

والدليل انشاء الدولة هيئتان لمحاربة الكسب الغير مشروع هما الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ،وهيئة الرقابة والتحقيق .

وإقرار الذمة المالية للمسئولين، هو عرف دولي في الكثير من المجتمعات، وكل مسؤول يفصح عما يملكه قبل أن يتولى المسؤولية العامة لكي تراقب أجهزة الدولة المعينة ثرواته إذا تضخمت بعد تركه المنصب وبالتالي تحاسبه إن زل أو أخطأ في حق وطنه، وهذا الإفصاح، كما يرى خبراء الاقتصاد والإدارة، يحمي أولا الموظف العام، والوظيفة العامة من المتاجرة بها، ومن استغلالها، ومن إغراءات أخرى، ويعد من أهم القنوات الفاعلة للحد من ممارسة الفساد بأشكاله في مختلف المناصب القيادية، ويُمكن من محاسبة من "ينحرف" ويضر بالمصلحة العامة للدولة.

وبالتالي فإن نظامي إقرار الذمة المالية، والتشهير بالفاسدين يتسقان تماما مع رؤية المملكة **2030** التي تركز في أهم محاورها على الشفافية، والنزاهة، والعدالة، والحوكمة، وحماية بالمال العام من الاعتداء عليه ؛ كما أنهما استجابة لقول الخالق سبحانه وتعالى: "وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا إن الله يعلم ما تفعلون."

«الشورى": مطالب بتوضيح أسباب تأخر ٠ مكافحة الفساد«

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20057494

الرياض – الحياة

طرح عدد من أعضاء مجلس الشورى أمس، خلال مناقشة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في شأن التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعام المالي 1436/ 1437هـ، العديد من التساؤلات حول قضايا الفساد وآليات مكافحته.

وبحسب مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان، فإن المجلس برئاسة الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ استمع بعد اطلاعه على تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للعام المالي 1436/ 1437هـ، إلى ما أبداه عدد من الأعضاء من آراء وملاحظات بشأن التقرير، لافتاً إلى أن أحد الأعضاء أشاد بدور الهيئة وتساءل عن الهدف من وراء مطالبتها بالحصول على نصوص للأحكام القضائية في مجال الفساد.

فيما طالب عضو آخر بالتوسع في مراجعة الأنظمة بما يعزز حماية النزاهة وسد الثغرات النظامية التي قد يتولد عنها الفساد، في حين لاحظ آخر أن هناك تداخلاً بين أعمال الهيئة وجهات رقابية أخرى. وفي الوقت نفسه أشار أحد الأعضاء إلى أن القطاع الصحي لا يتعاون مع هيئة مكافحة الفساد بما يحد من الملاحظات التي أبدتها الهيئة في تقريرها، مطالباً الهيئة بالتعاون مع المجلس الصحي السعودي كونه يقوم بدور رئيس مع الجهات التي تقدم الخدمة الصحية بالمملكة .كذلك

طالب أحد أعضاء المجلس بإيجاد قاعدة معلومات عن حالات الفساد، مبيناً أن تحقيق متطلبات رؤية 2030 وخطة التحول الوطني 2020 يؤكد أهمية دعم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
وتضمنت الجلسة أيضاً مطالبة أحد الأعضاء بتوضيح أسباب تأخر المملكة في مؤشرات مكافحة الفساد العالمية، وأهمية حماية المبلغين عن حالات الفساد في الجهات الحكومية من الإقصاء والجمود الوظيفي. بينما حذرت إحدى عضوات المجلس من مخاطر تأخر المملكة في مؤشرات مدركات الفساد العالمية، لافتة إلى أن تراجع المملكة في هذا المؤشر سيؤثر سلباً على جذب الاستثمارات، كما تساءلت عن مبادرات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تحسين ترتيب المملكة في المؤشر. فيما طالب أحد الأعضاء بالرقابة على شركات القطاع الخاص خصوصاً الشركات المدرجة في سوق الأسهم.
كما اطلع المجلس أيضاً على تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن التقرير السنوي لبنك التنمية الاجتماعية (البنك السعودي للتسليف والادخار سابقاً) للعام المالي 1437/1436هـ، إذ طالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها للمجلس بأن يقوم بنك التنمية الاجتماعية برفع قيمة القروض الإنتاجية كماً وكيفاً لتحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت هذه القروض، إضافة إلى الاستمرار في تحسين ورفع آلية تسديد القروض ومتابعتها ليساعد ذلك في استدامة أموال البنك.
وتضمنت آراء وملاحظات الأعضاء في شأن التقرير أهمية إعادة هيكلة الوظائف لبنك التنمية الاجتماعية، ودراسة أسباب تراجع الطلب على بعض القروض، إضافة إلى المطالبة بإعادة هيكلة البنك وذلك بضم الصندوق الخيري الاجتماعي.
كما أشارت الملاحظات إلى أن إنشاء هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة يتطلب إعادة هيكلة بنك التنمية الاجتماعية ما يسهم في رفع قيمة الدعم المقدم للأسر المنتجة، إلى جانب أهمية دعم الأسر المنتجة مالياً وإدارياً وذلك لإمكان تحويلها إلى مؤسسات ناشئة ثم مؤسسات صغيرة.
في حين منح المجلس اللجنة مزيداً من الوقت لدرس ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.
وكان المجلس وافق في مستهل الجلسة على مشروع اتفاق تعاون في مجال مكافحة الجريمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية بوركينا فاسو الموقع بمدينة الرياض في 3 أيار (مايو) 2016، وذلك بعد أن استمع إلى تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن مشروع الاتفاق، تلاه رئيس اللجنة اللواء طيار عبدالله السعدون.

الحياة
AL HAYAT

«رعاية المسنات» توفر فرص الزواج لنزيلات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20057498

الرياض - «الحياة»
كشفت دار الرعاية الاجتماعية للمسنات في الرياض عن أنها تسعى إلى توفير فرص الزواج لبعض النزيلات، اللاتي يصل عددهن إلى 60، من بينهن 20 مسنة، و31 سيدة من حالات الاستضافة الأخرى. وأوضحت أن جهود فريق العمل في الدار التابعة لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في منطقة الرياض أسهمت في عودة أكثر من 20 نزيلة إلى ممارسة حياتهن الطبيعية خلال السنة الماضية، من خلال إعادة التواصل مع أسر بعضهن، وحل المشكلات، وتوفير فرص الزواج أو التأهيل النفسي والاجتماعي لبقيتهن.
وأوضحت مديرة الدار فاطمة المساعد أن الدار تهدف إلى تقديم خدمات الإيواء وأوجه الرعاية لكل مواطنة تجاوزت 60 عاماً، وأعجزتها شيخوختها عن إمكان القيام بشؤونها الشخصية، بحيث تحتاج إلى رعاية وخدمات خاصة، ولا يتوافر لدى أسرتها أو أقاربها الإمكانات الكافية لرعايتها، بشرط خلوها من الأمراض العقلية والمعدية التي قد تمثل خطورة على بقية المقيمات. وبيّنت المساعد أن الدار استطاعت خلال السنة الأخيرة مساعدة أكثر من 20 نزيلة على العودة لحياتها الطبيعية، سواء من خلال البحث عن حلول للمشكلات العائلية التي كانت قائمة لدى بعضهن وإعادة التواصل الأسري لهن أم من طريق التأهيل النفسي للاتي يعانين من أمراض نفسية، أو توفير فرص الزواج للبعض الآخر منهن. وعن الرعاية المقدمة داخل الدار، أوضحت الاختصاصية الاجتماعية أمل المعمر أن الجهاز الفني والإداري يتكون من 44 موظفة، ما بين اختصاصيات نفسيات واجتماعيات واختصاصية علاج طبيعي ومراقبات وطاهيات، إضافة إلى الطبيبات

والممرضات العاملات في العيادة الطبية في الدار، ويقدم للنزيلات الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية الشاملة على مدار 24 ساعة، إضافة إلى توفير المصروف الشهري لكل نزيلة داخل الدار، ومتابعة حقوقهن المدنية ومراجعة المرافق الحكومية، لإنهاء إجراءاتهن.
وأشارت المعمر إلى تنفيذ برامج وأنشطة ترويحية ودينية واجتماعية داخل الدار طوال العام، إضافة إلى الزيارات الخارجية والرحلات السياحية لشغل أوقات فراغ المقيمات ومد جسور التواصل بينهن وبين العالم الخارجي، كاشفة عن استحداث برنامج اجتماعي جديد من إدارة الدار بمسمى: «صديقات الأمهات»، يتيح الفرصة للمواطنات زيارة الأمهات المسنات وعقد الصداقات معهن.

الحياة AL HAYAT

«العدل» تختصر نقل القضايا بين المحاكم من 40 يوماً إلى ثوان

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20055631

الرياض - «الحياة»
تعتزم وزارة العدل إطلاق مشروع إلكتروني يختصر الوقت المستغرق في نقل القضايا بين محاكمها من 40 يوماً إلى ثوان معدودة، وذلك من خلال الربط الإلكتروني بين محاكم الدرجة الأولى (العامة والجزائية والأحوال الشخصية) ومحاكم الاستئناف تجريبياً، والذي يُعد أحد «الحلول الجذرية» في اختصار مواعيد القضايا وتسريع الفصل في الأحكام وإنجاز المعاملات للمستفيدين.
ويختصر المشروع الذي وجَّه به وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، الإجراءات الإدارية لنقل القضايا من محاكم الدرجة الأولى إلى الاستئناف والعكس، من سبعة إجراءات إدارية يدوية إلى إجراءين إلكترونيين فقط عبر نظام حديث ينقل معلومات ومرفقات القضايا مما سيجعل انتقال القضايا حالياً بشكل أسرع وآنٍ وموثوق.
فيما كان متوسط المدة الزمنية لانتقال القضايا يدوياً بين محاكم الدرجة الأولى والاستئناف يستغرق 30 إلى 40 يوماً ذهاباً وعودة، إذ ستنتقل القضايا وفق الآلية الجديدة لحظياً بين المحاكم، ويشمل مشروع الربط أيضاً إلغاء المكاتبات الورقية في إنهاء القضايا وتسريع إجراءات إعادة النظر وطلب الالتماس. وبدأت وزارة العدل في تفعيل الربط الإلكتروني التجريبي بين محكمتي الأحوال الشخصية والاستئناف في الرياض، لإطلاقه بين محاكم الدرجة الأولى والاستئناف في بقية المناطق تدريجياً، موضحة أن مشروع الربط الإلكتروني بين محاكم الدرجة الأولى في الاستئناف، يُعد أحد المسارات الرئيسة في استراتيجية الوزارة الرامية إلى اختصار مواعيد القضايا وإنجاز المعاملات، تحقيقاً لأهداف الوزارة في برنامج «التحول الوطني 2020» الخاصة برفع كفاءة العمل القضائي ومستوى الخدمات العدلية.
واستغرق العمل على تنفيذ مشروع الربط الإلكتروني بين المحاكم حوالى تسعة أشهر، ما بين إعداد وثائق المشروع الرئيسة، وإجراء الدراسات التقنية اللازمة، وتحليل بيئة العمل العدلية، إضافة إلى المراجعة القانونية والنظامية للمشروع، ودراسة المخاطر الداخلية والخارجية، وتهيئة مركز المعلومات في الوزارة لحفظ الكم الهائل من القضايا، فضلاً عن برمجة جميع أنظمة المحاكم لتتوافق مع المشروع، وتوفير بنية تحتية بشرية وتقنية بمستوى عال من الأداء، بجانب تدريب فرق الدعم الفني وفرق التشغيل. وقالت الوزارة في بيان نقلته وكالة الأنباء السعودية أمس (الأربعاء)، إن إطلاق هذا المشروع يأتي بعد أسابيع من تدشين وزير العدل مشروع «محاكم بلا ورق»، الهادف إلى إلغاء التقديم الورقي في محاكم ودوائر التنفيذ في المملكة، ومعالجة جميع الطلبات في عملية إلكترونية متكاملة، وتوفير الكثير من الوقت والجهد والمال على المستفيدين من خدمات قضاء التنفيذ، ويرفع من كفاءة أداء محاكم ودوائر التنفيذ وقضاتها وموظفيها.

» المظالم» يوافق على ندب القضاة لتسريع إنجاز الدعاوى

> وافق مجلس القضاء الإداري أخيراً على مشروع ندب القضاة في المحاكم لزيادة الخبرة وسرعة إنجاز الدعاوى، مفيداً أن المجلس قرر تشكيل دوائر محاكم إدارية في مختلف محاكمه. وعقد المجلس جلسة برئاسة رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الدكتور خالد اليوسف في مقره بالرياض يومي الإثنين والثلثاء الماضيين. وبيّن الأمين العام

للمجلس الشيخ فهد الغنام، أن المجلس استعرض المواضيع المدرجة على جدول أعماله، واتخذ في شأنها قرارات، ومنها : الموافقة على ترقية أربعة قضاة من درجة «رئيس محكمة/ أ» إلى «قاضي استئناف»، وسبعة قضاة من «رئيس محكمة/ ب» إلى «رئيس محكمة/ أ»، وقاضيين من »وكيل محكمة/ أ» إلى درجة «رئيس محكمة/ ب»، و18 قاضياً من «وكيل محكمة/ ب «إلى «وكيل محكمة/ أ»، و15 قاضياً من «قاضي/ أ» إلى «وكيل محكمة/ ب»، و22 قاضياً من «قاضي/ ب» إلى «قاضي/ أ»، وقاضيين من «قاضي/ ج» إلى «قاضي/ ب«، و12 قاضياً من «ملازم قضائي» إلى «قاضي/ ج.«

وأوضح الأمين العام أن المجلس قرر أن تكون مباشرة العمل بأحكام الفصلين الثاني والرابع من الباب الرابع من نظام المرافعات أمام الديوان في 10 من جماد الأولى الجاري.

»التنمية الاجتماعية«: تأسيس وشيك لمجلس الأسرة.. وتعديلات على أنظمة حمايتها

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20055600

جدة - منى المنجومي

شرعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في العمل على تأسيس »مجلس الأسرة» الذي أُعلن أخيراً، متوقعة أن يبدأ المجلس عمله خلال الأشهر المقبلة، إضافة إلى العمل على عدد من الإجراءات لتعديل الأنظمة الخاصة بحماية الأسرة، بما يحمي الأسرة من كل التعديات، بدعم من المنظمات غير الربحية التي تستهدف توعية الأسرة.

وقال وكيل وزارة العمل والتنمية للرعاية الاجتماعية والأسرة عبدالحكيم الشمراني لـ«الحياة» - على هامش الاجتماع التحضيري للدورة الأولى لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي الوزاري حول الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها في الدول الأعضاء - أمس» :بدأ العمل حالياً لتأسيس مجلس الأسرة بتحديد أعضاء المجلس ومهماته، ومثل تلك المشاريع لا يُستعجل عليها غالباً، لأن إنشاءه يتطلب نضوجه بالشكل الجيد قبل إعلانه.«

وأشار إلى أن غالبية المشكلات التي يعاني منها المجتمع مثل: تزايد نسب الطلاق، والمتعاطين للمخدرات، والمثليين الجنسيين يعود لضعف بناء الأسرة بشكل أساس، وزاد: «من هنا يأتي دور وزارة العمل لتعزيز دور المؤسسات المجتمعية غير الربحية لتعزيز الأسرة والحد من تلك الظواهر، وبالفعل نجحت مؤسسات الزواج - على سبيل المثال - في التقليل من معدلات الطلاق، بنشر التوعية بين أفراد المجتمع، خصوصاً الفتيات.«

وقال إن المملكة من أوائل الدول محافظة على الأسرة، وكيانها بعد إقرار أنظمة الحماية الأسرية، وتحديد العقوبات المنتظرة لمنتهكيها بما يحقق الحماية لكل أفراد الأسرة، خصوصاً المرأة والطفل، ونظام آخر خاص بحماية الطفل.«

من ناحيته، قال وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية زياد الصايغ لـ«الحياة»: «إن الوزارة تسعى حالياً إلى تأسيس مجلس الأسرة، وذلك بعمل الترتيبات والإجراءات اللازمة خلال الأشهر القليلة المقبلة، ومن المرتقب إعلان المجلس ومهماته وأعضائه خلال الأشهر المقبلة.«

وأضاف» :تم اتخاذ عدد من الخطوات لتأسيس المجلس، وبدأت الترتيبات الإجرائية والتنسيقية ليكون المجلس برئاسة وزير العمل، ويشكل أداة فاعلة لدعم المجتمع والأسرة وتسهيل مهماتها في بناء المجتمع.«

وحول أهمية مجلس الأسرة، أوضحت عضو هيئة حقوق الإنسان أسمهان الغامدي أن أهمية المجلس المرتقب تنبع من كونه يختص بأهم بناء اجتماعي، وهو الأسرة، التي تمثل نواة المجتمع ومصدر بناء أفراده، مشيرة إلى أن المختصين والتربويين في المملكة انتظروا فترة ليست بالقصيرة لإيجاد هذا المجلس، مشددة على أن موافقة خادم الحرمين على إنشائه في هذه الفترة يحقق رؤية ٢٠٣٠، ويدعم التطورات التي شهدتها مختلف قطاعات الدولة.

وأشارت إلى أن الدور المطلوب من المجلس كبير بكبر حجم التحديات التي تواجه الأسرة في ظل المتغيرات المتسارعة في المجتمع، ما يجعل الدور المطلوب من المجلس جسيماً، وفقاً لما تحتاج إليه القضايا الأسرية، وفي مقدمها وضع

السياسات التي تدعم تماسك الأسرة وتقنن أساليب الولاية التي تمكن المرأة من أداء أدوارها مربية ومواطنة. ولفتت إلى أن دعم الأنظمة الصادرة في مجال حماية حقوق أفراد الأسرة، مثل نظام حماية الطفل والحماية الاجتماعية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها، تمكن الأسرة من أداء دورها في المجتمع بكفاءة، مشيرة إلى أن خلف ظهور هذا المجلس جهوداً كبيرة.

واستبعدت الغامدي تداخل وازدواجية أعمال المجلس مع عدد من الإدارات والوزارات الأخرى، إذا وضعت مهماته واختصاصاته بصورة واضحة، وتأتي الإدارات الأخرى تنفيذية لقرارات هذا المجلس، وتمثل التغذية الراجعة للمجلس من أرض الواقع.

ويشارك في مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي عدد من الوزارات المعنية بشؤون الأسرة في الدول الأعضاء بالمنظمة، إضافة إلى خبراء وممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الأسرة.

وأكد الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية في منظمة التعاون الإسلامي السفير هشام يوسف، في كلمته أمام الاجتماع، أنه يأتي في توقيت على درجة كبيرة من الأهمية في ضوء ما تواجهه مؤسسة الزواج والأسرة من تحديات،

مشيراً إلى أن الأمانة العامة للمنظمة ترى أهمية إحراز تقدم في كيفية إعادة ترتيب أولوياتنا، من أجل إيلاء الأسرة الأولوية والصدارة التي تستحقها، وسبل دعم مؤسسة الزواج والأسرة في الدول الأعضاء التي تعاني من الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال والإرهاب، بما له من تداعيات سلبية على استقرار وأمن الأسرة والمجتمع، إضافة إلى بحث آلية متابعة تنفيذ نتائج هذا المؤتمر المهم. ومن أهم المواضيع التي تتم مناقشتها في هذه الدورة: استعراض سياسات واستراتيجيات الدول الأعضاء في مجال الحفاظ على قيم مؤسسة الزواج والأسرة، وجهود بعض الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال تمكين مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها، واستعراض دور الأسرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يناقش المؤتمر قضية الميول الجنسية على ضوء العمل الإسلامي والحقوقي المشترك، ومكافحة كل أشكال العنف ضد الأسرة والمرأة على ضوء المبادئ الإسلامية، إضافة إلى تشخيص التحديات التي تواجه الأسرة في الدول الأعضاء، واقتراح الحلول المناسبة لمواجهته.

مطالبات بتحول بنك التنمية الاجتماعية للنفع الجماعي..

وتساؤلات عن عدم شغل 530 وظيفة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1569652

الرياض - عبدالسلام البلوي

دعا أعضاء شورى بنك التنمية الاجتماعية)التسليف والادخار سابقاً) إلى التحرر من الفئات التي يستهدفها ويدعمها خاصة بعد جعله تحت مظلة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

وأكد عدنان البار على أهمية أن يكون للبنك رؤية شاملة للاستدامة المالية والاجتماعية كما عليه التحول من النفع الفردي إلى الجماعي في دعم المشروعات المنعكسة فوائدها على الجماعات.

وحذر الأمير خالد المشاري آل سعود من زيادة قيمة القروض الإنتاجية إلى 60ألف ليبقى البنك على نهجه في دعم الشرائح الأقل في المجتمع والمشروعات المتناهية الصغر، مقترحاً إعادة هيكلة البنك وضم الصندوق الخيري الاجتماعي له لحكومته وتنسيق توحيد الرسالة والأهداف.

وتساءل عبدالله البلوي عن استمرار شواغر 530 وظيفة وعدم شغلها مطالباً البنك بإعادة هيكلة تلك الوظائف وشغلها وعدم قبول مبررات التريث وحجة الهيكلة التي طالت لسنوات.

ولفت فهد بن جمعة إلى عدم تطابق أرقام تقرير البنك السنوي للعام المالي 36/1437الذي ناقشه الشورى أمس، مع تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بالمجلس مطالبًا لها بإعادة دراسة التقرير، مشيراً إلى أن البنك يؤكد ارتفاع القروض الإنتاجية بنسبة 64% بينما تذكر اللجنة انخفاضها.
وأكد سامي زيدان (فيما يخص نشاط الادخار) أن البنك قام بمشروعات واجتماعات مع البنوك المحلية والمؤسسات المالية إلا أنه ليس بمقدوره استلام ودائع المواطنين والأجانب المالية إلا بعد موافقة مؤسسة النقد.
وقال: "هذا في رأيي ضياع لوقت البنك وجهده في هذا النشاط."
وبين عبدالعزيز الحرقان أن بنك التنمية الاجتماعية لا يزال يمارس مهامه القديمة كبنك تسليف، منبهاً على أن الأسر المنتجة بحاجة إلى الدعم المالي والإداري وتحويلها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

سوق رائجة للمخدرات والأعضاء البشرية والرقيق الأبيض

«الإنترنت المظلم».. أخطر الجرائم الإلكترونية ضد البشرية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1569663

يشهد العالم ومنذ فترة ليست بقصيرة ثورة تكنولوجيا واتصالات هائلة وكبيرة، واختراعات سريعة تكاد تكون يومية، وقد مثَّل ظهور الشبكة العنكبوتية "الإنترنت" بداية فعلية لثورة حقيقية في عالم الاتصالات الحديثة وإحداث تغيير كبير في وسائل الاتصال بين الناس، فبعد أن كان الناس يتواصلون فيما بينهم عن طريق الرسائل التي تُنقل بواسطة البريد العادي عن طريق المراسلات الورقية، أصبح بالإمكان إرسال البريد الإلكتروني وتلقيه في ثوانٍ معدودات.
»الرياض» ترصد خطورة هذا العالم الافتراضي الذي يفتك بالعالم
ومع هذا التقدم الذي بدا واضحاً للعيان، ظهر للإنترنت وجهاً قاتماً وجانبا أكثر سوداوية من أي شي آخر، حيث أصيب العالم بحالة من الذهول في شهر ديسمبر عام 2002، عندما قامت الشرطة الألمانية بإلقاء القبض على شخص يدعى "أرمين مايفيس" أعاد إلى الأذهان طقوس ظن العالم أنها انقرضت من الوجود، طقوس أكل لحوم البشر، والغريب تلك المرة ظهور الحالة في واحدة من أكثر البلدان تقدماً ورقياً في العالم.
ما هو الإنترنت المظلم
هل تساءلت يوماً كيف يتواصل الإرهابيون والقائمون على التنظيمات الإرهابية مع بعضهم بعيداً عن أعين الأجهزة الأمنية والاستخباراتية حتى الآن؟، طبعاً من المستحيل لهؤلاء أن يكونوا يتواصلون مع بعضهم من خلال مواقع تواصل اجتماعي معروفة مثل تويتر وفيسبوك وواتس آب، والتي يمكن ببساطة اختراقها وتحديد مواقعهم أينما كانوا، فما هو إذاً سرهم؟
بالتأكيد إن هذه التنظيمات الإرهابية تعمل بعيداً عن النور، وإنها تلجأ إلى الجانب المظلم من الإنترنت، وتعمل بالزوايا المظلمة وهو المكان الذي يقع خارج سيطرة الحكومات، ويشكل شبكةً متكاملةً غير خاضعة للسيطرة وهي ما تدعى الـ"دارك ويب."
وهذه الشبكة السوداء تقبع في المواقع غير المفهرسة والتي يستحيل الولوج إليها عن طريق المتصفحات العادية التي لا تعرض من محتوى الإنترنت سوى القشرة الخارجية أي ما يعادل 16% من محتوي الشبكة العنكبوتية، بل إن المحركات المخصصة للدارك ويب تسخر أنظمةً معقدةً تسمح لمستخدمها أن يسرح ويمرح دون حسيب أو رقيب أو حتى أمكانية تعقب.
ويزداد الأمر سوءًا إذا علمنا أن هذه المساحة المظلمة من الإنترنت، باتت مؤخراً ملعباً للكثير من عصابات المنظمات السرية والخطيرة، والمخدرات والاتجار بالبشر وبالجنس، واستغلال الأطفال، وتسويق الجريمة، وتجنيد الإرهابيين حول العالم، حيث يدخل المستخدم لهذه الساحة من الإنترنت عالماً مرعباً، والجزء الأكثر إثارة للرعب الذي يحوي كل ما يخطر ولا يخطر على البال من الممنوعات.

ممنوعات تسوق وتبيع كل ما هو محظور وخطير ومشبوه، لكل طالب مهما كان نوعه وعمره وجنسه أو جنسيته، أي أنها تشكل في الواقع سوقاً سوداء مخيفة لكل وسائل الإجرام، والتردي الأخلاقي الخطير، الذي يطيح أول ما يطيح بالأجيال الناشئة المراهقة لسهولة استغلالها، وترويج كل ما هو ممنوع وضار في صفوفها.

"طريق الحرير"

ان ما يجري في عالم الإنترنت المظلم هذا، إن دل على شيء فإنما يدل على أمرين لا ثالث لهما، وهما إما أن تكون هذه الشبكات الإرهابية عصية فعلاً عن الإمساك بها ومحصنة تماماً من خلال شبكات وخبراء متخصصون، وأن لها قدرة خارقة على استخدام الشبكة العنكبوتية لا يمكن فك رموزها واختراقها، أو أن هناك جهات دولية تغض الطرف عنها عن عمد لتشابك المصالح بين هذه الجهات وتلك الشبكات والعصابات والمافيات الخطيرة.

فالجانب المظلم "دارك ويب" من الشبكة العنكبوتية مرتبط بكل ما هو غير قانوني وغير شرعي وضد القوانين كلها، إذ يمكن الحصول على أي شيء، على سبيل المثال، تأسس موقع "طريق الحرير" في العام 2011، وهو موقع متخصص بتأمين الممنوعات كالمخدرات والأسلحة، وألقي القبض في العام 2013 على روس أولبريخت مؤسس موقع "سيلك رود"، ليغلق نهائياً في العام 2015، إلا أن عدداً من المواقع البديلة ظهرت فوراً لتلبية الطلبات نفسها على المخدرات والأسلحة وغيرها.

وكان موقعه يسمح خصوصاً بشراء الهيروبين والكوكايين و"ال إس دي"، ومنتجات أخرى غير قانونية، ووثائق مزورة بفضل العملة الافتراضية "بيتكوين"، مع ضمان السرية التامة حول هوية عشرات آلاف المتعاملين مع الموقع عبر العالم، وكان موقعه يعرض أيضاً خدمات قتلة مأجورين على ما أكد الادعاء، الذي كان يشتبه بأن أولبريخت أمر أيضاً بست عمليات اغتيال بين مقربيه للمحافظة على سرية ما يحصل عبر موقعه، إلا أنه لم تتوافر أدلة كافية لتأكيد عمليات القتل هذه.

وحكم على مؤسس موقع "سيلك رود"، الذي كان يعتبر لفترة أكبر موقع لبيع المخدرات عبر الإنترنت المظلم في العالم، بالسجن مدى الحياة في نيويورك، وقد أدين روس أولبريخت (31 عاما)، الذي أنشأ الموقع العام 2011، بتهمة غسل أموال والاتجار بالمخدرات وبتشكيل عصابة إجرامية والقرصنة المعلوماتية، وأصدر القضاء الفيدرالي الأميركي حكمين بالسجن مدى الحياة في حق "روس أولبريخت"، إضافة إلى خمس سنوات و15 سنة و20 سنة في جرائم أخرى متفرقة أدين بارتكابها.

وقد حقق مؤسس هذا الموقع، بحسب الادعاء، ثروة قدرها 18 مليون دولار بفضل "سيلك رود"، والذي تم عبره تسجيل أكثر من مليون صفقة بيع مخدرات في خلال ثلاث سنوات.

استغلال الأطفال

ومن أشهر قضايا استغلال أعراض الأطفال قضية "شانون ماكول"، وتعود التفاصيل إلى 2012، حينما ظهر موقع لاستغلال الأطفال على الشبكة السوداء لا يهدف إلى ربح بقدر ما يسعى القائمون عليه إلى إشباع رغبتهم المريضة وإمتاع نفوسهم الدنيئة، حيث قدم الموقع خدماته التي هي عبارة عن صور وفيديوهات لاستغلال الأطفال، وينبغي على الأعضاء ليحصلوا على إذن لدخول الموقع أن يشاركوا بصور أو فيديوهات أصلية لم تنشر من قبل على الموقع ليحصلوا على أذن بالولج للموقع لمدة شهر، وأن لم يقوم المشترك بالمشاركة بمواد أخرى خلال 30يوماً يتم طرده.

لاقت تلك الخدمة رواج كبيراً بين المرضى مستغلي الأطفال، لأنها لا تطلب مال، كما تشجعهم على اغتصاب وإخراج ما بنفوسهم الدنيئة من قذارات، وهكذا انتشرت صور ومقاطع مصوره لأطفال يغتصبون ويعذبون وتذبح طفولتهم، ولم تقتصر تلك المواد على أطفال من جنسية بعينها، بل كانوا من أجناس وأعراق شتى، والمصيبة انه كان من المستحيل تعقب الجناة.

وتضافرت جهود شتى من جنسيات مختلفة لمحاولة إيقاع الجناة، فقام مجموعة من المحققين من جنسيات ألمانية وهولندية ودنماركية واسترالية وأميركية، يسعون خلف الجناة دون طائل، حتى قرروا كسر تلك الدائرة المغلقة، حين تم اقتراح أن يشاركوا في هذا الموقع لعلهم يصلوا إلى الجاني، وبالفعل بدءوا في دخول الموقع والمشاركة بكثافة حتى أثاروا فضول صاحب الموقع.

وبعد مجهود بحثي مضني اتجهت أصابع الاتهام إلى استراليا وتحديداً لشخص يدعي "شانون ماكول" كان يعمل في مركز لرعاية الأطفال، وقد ظهرت مجموعة من الفيديوهات لصاحب الموقع وهو يتعدي جنسياً على 7 أطفال، وقد تعمد أن يخفي وجه وجسده، ولكن أطراف أصابعه ظهرت في بعض المواد، فقام المحققون بتصوير يد المشتبه به دون أن يدري، وتم مطابقة أطراف الأصابع مع أصابع الجاني لتكون النتيجة المؤكدة أن "شانون ماكول" هو الجاني، فداهمت الشرطة منزله لتجد كثيراً من تلك المواد، وبالتالي حكم على "شانون ماكول" بالسجن 35 عاماً.

واستمرت عملية البحث عن المشتركين في هذا الموقع لمدة عشرة أشهر، وقد تم الإيقاع بآلاف المشتركين من شتى بقاع الأرض وتخليص الإنسانية منهم ومن شرورهم، وحينما تم مواجهة "شانون ماكول" بالضحايا وأهليهم انهار وأجهش بالبكاء، وقال: انه لمن الصعب أن اشرح لماذا قمت بتلك الانتهاكات والجرائم.

المواجهة العالمية

لعلك تتساءل كيف يمكن للراغب في تلك الخدمات الشيطانية دفع المال دون أن يتم تعقبه، حيث كما هو معلوم من السهل تعقب الحسابات البنكية ومراقبتها، فيكمن حل تلك المعضلة في عملة إلكترونية مشفرة هي العملة المستخدمة في الإنترنت المظلم والتي تدعى البتكوين.

والبِتكُوين (Bitcoin) عملة إلكترونية مشفرة تعتمد على المجهولية، يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى مثل الدولار أو اليورو، لكن مع عدة فوارق أساسية، من أبرزها أن هذه العملة هي عملة إلكترونية بشكل كامل تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها، كما أنها تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها، لكن يمكن استخدامها كأي عملة أخرى للشراء عبر الإنترنت أو حتى تحويلها إلى العملات التقليدية، وتستخدم في غسيل الأموال لاستحالة تعقبها، لذلك هي العملة الرسمية للإنترنت المظلم.

ونظراً للخطورة البالغة التي يتركها أصحاب هذه المواقع الشيطانية على المجتمع، فإن المجتمعات كلها باتت مطالبة الآن بالبحث عن وسائل فعالة في درء خطر هذه الجماعات الشيطانية الخطيرة، وهنا يكمن السؤال الكبير، وهو من أين نبدأ؟.

بالتأكيد أن محاربة هذه العصابات الإجرامية الهدامة، ستفشل أن تركت على عاتق جهة واحدة كالحكومات، أو الجهات الأمنية، أو ما شابه، وإنما يجب أن يكون هناك استنفار حقيقي لكل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، ومؤسسات التعليم والصحافة، وأهم من ذلك كله دور الأسر في بث التوعية في صفوف الناشئة، وتحصينهم من مخاطر هذه العصابات الشيطانية الخبيثة والخطيرة، التي لا يهمها سوى الربح السريع على حساب أخلاق البشرية.

وأخيراً، أن الدور الملقى على المؤسسات التعليمة، والتوعوية والأسر هو الأهم في هذه المواجهة العالمية مع قوى الشر الكامنة في عالم الإنترنت المظلم، الذي بات في الآونة الأخيرة مصدر خطر حقيقي يداهم أي فرد وأسرة، وحول الإنترنت من اختراع حضاري يتم من خلاله التواصل بين الناس، إلى مجرد وسيلة خبيثة وخطيرة ورخيصة لتسويق الجريمة وتجنيد الإرهابيين حول العالم، وبث السموم في عقول الفتية والفتيات، مما يعني تدمير المجتمعات تدميراً حقيقياً خطيراً وسرياً، لأن هدم منظومة القيم والمبادئ، أول الخطى لتدمير أي مجتمع صالح .

إلزام شركات التأمين و "المهن الحرة" بتوطين "مطالبات المركبات" و "العناية بالعملاء"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/508127

المدينة-جدة

أصدرت مؤسسة النقد العربي «ساما»، تعميمًا يلزم شركات التأمين وشركات المهن الحرة بتوطين الوظائف المتعلقة بإدارة مطالبات المركبات، وإدارة العناية بالعملاء، والمتعلقة بمهام معالجة الشكاوى، بنسبة 100 %خلال موعد أقصاه 2 يوليو 2017، 8 شوال 1438.

وقالت «ساما» في بيان لها أمس: إنها تتوجه نحو توطين الوظائف في قطاع التأمين وشركات المهن الحرة، استنادًا للمادة 79 من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، والتعليمات الصادرة عن المؤسسة في هذا الشأن.

وأضافت أن التعميم يلزم توطين الوظائف بفروع ومراكز استقبال مطالبات المركبات، والمعاينين، وإدارة الحطام، والاسترداد، بالإضافة إلى توطين الوظائف المتعلقة بإدارات العناية بالعملاء، والوظائف المتعلقة بمهام معالجة

الشكاوى، فيما يشمل التعميم إلزامية التوطين في وظائف الإدارات المحددة بمختلف أنواعها ودرجاتها ومستوياتها، فضلًا عن توطين الوظائف في الشركات المسند إليها بعض أو كل تلك الوظائف.
وأشارت إلى أنه يتعين على الشركات، ضمن إطار عملهم بمقتضى التعميم؛ تزويد المؤسسة بتقارير شهرية لبيان الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن، ومدى تقدم الشركة في توطين الوظائف. وأوضحت «ساما»، أنه يجب على شركات التأمين وشركات المهن الحرة الالتزام بتدريب وتأهيل موظفيهم من المواطنين في جميع الإدارات وفروع التأمين، بالإضافة إلى الاستعداد لتنفيذ تعليمات المؤسسة التي تلزم الشركات بزيادة نسب التوطين في الوظائف كافة، وعلى رأسها الفنية والقيادية.
وأكدت أنها ستتخذ الإجراءات النظامية تجاه شركات التأمين وشركات المهن الحرة غير المتلزمة باستيفاء المتطلبات الورادة في التعميم.

محام يتطوع للمرافعة القضائية ضد وزارة الصحة والمستوصف المتسبب

الطفلة "حلا" ضحية الخطأ الطبي بجدة لا زالت تتلقى علاجها بـ"تخصصي جدة"

المصدر: جريدة سبق الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
https://sabq.org

لا زالت الطفلة "حلا العتيبي" تتلقى العلاج بمستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة، بعد أن نقلتها الصحة من مستشفى الثغر بعد مناشدة والدها علاجها في مركز متخصص؛ إثر شكوى والدها ضدّ أحد المستوصفات الطبية الخاصّة الشهيرة بمدينة جدة، يتهم فيها كادراً طبياً بالتسبُّب في إصابة ابنته "حلا العتيبي- 5 سنوات" بالعمى والصمم وعدم النطق، إثر خطأ طبي، بعد أن تمّ حقنها بإبرة وعلاج دون انتظار نتيجة التحاليل التي تظهر إصابتها بداء السكري؛ ما أدخلها حينها في غيبوبة، فيما أقدم تطوعاً المحامي "مصلح العضياني" للمرافعة القضائية ضد وزارة الصحة والمستشفى المتسبب في الخطأ الطبي.
حيث ذكر والد الطفلة أن وزير الصحة أمر بنقل ابنته في الفترة الماضية من مستشفى الثغر لمستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة، بعد شكاوى عدة نشرت في الإعلام، مشيرًا إلى أن اللجنة الشرعية طلبت منه بعض الأمور يوم غد لإكمال مسوغات الشكوى، فيما لا تزال ابنته في مستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة على حالتها.
من جهته، تقدم تطوعًا للمرافعة القضائية المحامي "مصلح العضياني" ضد وزارة الصحة والمستشفى المتسبب في الخطأ الطبي الفادح للطفلة "حلا العتيبي" والذي أفقدها السمع والبصر.
يشار إلى أن والد الطفلة المواطن "يوسف العتيبي"، قال: إن ابنته "حلا" أُصيبت بإنفلونزا بسيطة، وعند الذهاب بها لمستوصف خاص معروف بجدة، عملوا لها جميع التحاليل ثم بدؤوا بإعطائها المغذي بالوريد ولم ينتظروا نتيجة التحاليل على الرغم من دفع رسومها؛ حيث وُضع محلولان في المغذي وأُعطيت لها إبرة.
وأضاف: "بانتصاف المغذي لاحظت تغيُّر لون شفتيها للسواد، وعضّت سلك المغذي الموصل بها، وحاولت ترك السلك، إلا أن عضّتها كانت قوية وغير طبيعية، واتجهت للطبيبة المشرفة على علاجها وأبلغتها عن حالتها فحذّرتني وطلبت مني

أخْذ ابنتي لأقرب مستشفى عام لوزارة الصحة؛ حيث إنها لا تستجيب للعلاج ورفضت، وأبلغتها بأن تنقلها بالإسعاف، فتركتني واتجهت تبحث عن دكتور مسؤول في المستشفى.
تابع: وبعد وقتٍ جاء وطلب الانتظار لتجهيز سيارة دون إسعافها من إجراءات طبية، واكتفوا بالمغذي الموجود بها، وتمّ نقلها لمستشفى الثغر العام، وإدخالها الطوارئ، وعندما تسلّمها أحد الأطباء في الثغر فحص سكرها ووجده مرتفعاً جداً لفوق الألف، وسحب المغذي منها وبدأ الإسعافات لها بإدخال أنبوب تنفس لها وإدخالها غرفة الإنعاش."
وبيّن "العتيبي": "الطبيب شخّص حالتها بانقطاع الأكسجين عن الدماغ نصف ساعة وارتفاع السكر "١٠٠٠"، وباليوم التالي تمّ تحويلها لمستشفى شرق جدة، ثم أُدخلت العناية المركزة أياماً عدة، والآن ابنتي فقدت البصر والسمع والنطق؛ إضافة إلى التعب النفسي والبكاء الشديد والدائم وعدم استقرار السكر لديها؛ حيث إنه يرتفع ارتفاعاً شديداً وينخفض انخفاضاً شديداً، كتب لنا المشفى خروجاً بحجة أنه لا يمكن علاجها وليس لديهم إمكانات للكشف عن أعصاب البصر أو السمع ليتم نقلها لاحقًا إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة..

سفاحة بمسمى خادمة

المصدر: جريدة اليوم الاحد 8 جماد اول 1438هـ - 5 فبراير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4178272

هند مقبل المسند

نجني (على أنفسنا وذوينا وذريتنا من حيث لا نعلم).. عبارة ترددت كثيراً في المجالس النسائية والرجالية في الايام السابقة وبالأخص في يوم الاحد (2017/1/29) حين نشرت في الصفحة السابعة حادثة وقعت من قبل خادمة في منطقة جازان تعتدي على طفلتين وأمهما، والتي شُخصت حالتها بأنها تعاني من (مرض الذهان)، وللذي لا يعرفه (وهو مصطلح طبي نفسي للحالات العقلية التي يحدث فيها خلل ضمن إحدى مكونات عملية التفكير المنطقي والإدراك الحسي .الأشخاص الذين يعانون من الذهان قد يتعرضون لنوبات هلوسة)، وقد يتمثلون حالات من تغيير الشخصية مع مظاهر تفكير مفكك، وخلل في أداء المهام اليومية، لذلك كثيرا ما توصف هذه الحالات بأنها تدخل في نطاق «فقدان الاتصال مع الواقع». ولكن من الذي يستطيع ان يكتشف هذه الحالة؟ الطبيب النفسي أم المعالج النفسي ام رب المنزل ام المكاتب التي هدفها الوحيد هو جني المال فقط؟ لن يكتشف هذه الحالات الا ذوو التخصص في علم النفس والذين يعرفون كيف يحددون ماهية هذه العاملة أو السائق حين يلجون هذه البلاد ليخلفوا وراءهم مآسي لا تنسى، ومن ثم حين يطالب المصاب بالقضاء تكون هناك أمور تحول دون ان يأخذ القضاء بحقه الشرعي فيصبح ويمسي نادما على ما جنته يده (بدون علمه(، ولكن لحظة (هل هو حقاً بدون علمه)؟ هل حاول؟ هل حرص؟ أم أنه فرح بتواجد هذه العاملة حتى تكف سيدة المنزل عن العويل والشكوى من تعبها وضيق وقتها، فاكتفى بحملها من المطار للمستشفى لإجراء التحاليل الطبية الاعتيادية، ومن ثم أخرج الإقامة وتمدد في منزله. هذا هو الأمر الذي يتعامل معه كل من أحضر عاملة منزلية دون الحرص على المرور بها على طبيب نفسي متخصص للنظر في خلفيتها أو التعرف على ما بداخلها، لأنها تأتي من بلدان دكها الفقر وقتلتها الحاجة لبلدان يلقون بالنعم في حاويات القمامة. والامر الذي تضيق به النفس أن الخبر يحوي أشهر جرائم الخادمات في السنوات الأخيرة والتي تنوعت بين القتل بكل الطرق والضرب والحرق، لمن؟ لأطفال اثناء النوم او لكبار السن عديمي الحركة؟ لرضع لا حول لهم ولا قوة؟ وبالرغم من ذلك ما زال الكل يأتي بالعاملة والسائق دون عرضهما على الطب النفسي، ولو ناقشتهم بالأمر لقالوا)ناقصين خسائر) وأعجب فيمن يدفع الآلاف لاستحضارها والتكفل بالأكل والشرب واللباس وعجز عن دفع بعض الريالات لمتخصص حتى يكتشف أمرها قبل دخولها المنزل، ويعود للمكتب الذي أحضرها ليجبره على إعادتها وإبدالها او الذهاب بها لمكتب الشرطة بالتقرير، والذي أثق بأنه سيتخذ جميع الإجراءات الاحتياطية لأمن المواطن والبلد.
بعد هذا كله هل ما زلتم في تردد من التأكد من نفسية العاملة قبل دخولها منزلكم؟

المرأة ونظام التفويض المروري

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 جماد اول 1438هـ - 5 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507355

سمر الحيسوني

استطاعت المرأة أن تثبت وجودها في ميدان العمل؛ بل أصبحت تُشكل جزءاً مهماً في بعض المجالات الحيوية، ويعود ذلك لإصرارها على وضع بصمة لها، بالإضافة إلى رغبتها بتأمين حياة كريمة تتسم بالاكتفاء المادي والاستقلال الاقتصادي. فلم يكن ذلك بالأمر الهيّن؛ فقد واجهت العديد من الصعوبات لكي تحقق أهدافها واستطاعت تخطي العديد منها، إلا أنه يبقى هناك عوائق أمام المرأة العاملة تحاول جاهدةً إيجاد حلول بديلة لها لكي تكمل مسيرة حياتها العملية بالطريقة التي رسمتها وتصل للنجاح المُرضي لها، سواء كان ذلك على الصعيد العملي أو المادي. من أهم احتياجات المرأة العاملة على سبيل المثال توفير المواصلات، فهذا من العوائق التي تنتج عنها مشاكل عديدة لا تعد ولا تحصى وتحمّلها أعباء مالية طائلة، مما يجعل الكثير من النساء يلجأن إلى شراء سيارة خاصة وتسليم قيادتها لسائق أو زوج أو ابن حسب المتوفر لديها. الإشكالية ليست هنا، فلا يوجد لديها حل أمثل من ذلك؛ ولكن ما زاد الأمر سوءاً أنها أصبحت تتحمّل عبئاً آخر وهو دفع قيمة المخالفات المرورية! فمنها ما هو غير مقصود ومنها ما هو مقصود ومتعمد. بل ما زاد المسألة كارثية قيام بعض الأزواج باستغلال هذا الاحتياج لدى المرأة والانتقام منها بسبب خلافات عائلية تحصل بين الزوجين لتكبيدها مبالغ طائلة ناجمة عن هذه المخالفات المرتكبة.

فهذه المسألة لابد من معالجتها والحد منها بتنسيق وتضافر كل جهود المعنيين بتوعية قانونية تقدّم للنساء، خاصةً عند شرائهن مركبات بأسمائهن، لكي لا يترك هذا الباب مفتوحاً ويواجهن فيما بعد العديد من المشاكل. فهناك نظام التفويض لقيادة المركبة يصدر من المرور والذي يحمي المالك الفعلي للمركبة من تجاوزات السائق ويجعل الأخير رسمياً هو الشخص المسؤول عن تحمّل أي مخالفات تصدر منه وتسجل عليه فور حدوثها. فقد دهشت أن هنالك العديد من النساء لا يعلمن عن هذا الإجراء بالرغم من أنه يحميهن من التعسف الممارس ضدّهن نظراً لاحتياجهن لوسيلة نقل! وأكثر ما في الأمر غرابة، عدد المخالفات المسجلة بأسماء النساء بالرغم من أنّ النظام يمنع المرأة من قيادة السيارة، فما هو التفسير المنطقي لهذا التناقض الواضح! كيف ترتكب النساء مخالفات مرورية والجميع يعلم أنهن لا يستطعن ممارسة الفعل المرتكب على إثره المخالفات وهو قيادة السيارة؟!

أرجو من النساء أن يكنَّ أكثر وعياً في هذه الأمور ويحرصن كل الحرص للحفاظ على حقوقهن من أي انتهاكات قد تُرتكب من أقرب المقربين إليهن، حتى وإن كن لا يتوقعن حدوث ذلك معهن، فالحيطة واجبة. كما أدعو الجهات الرسمية إلى التشديد على كل من يقوم بارتكاب مخالفات مرورية متكررة وهو في الأصل ليس المالك الأصلي للمركبة، فيجب التحقيق في ذلك وتكبيد هذا الشخص كافة الغرامات المترتبة على هذا الشأن بشكلٍ تلقائي بهذه الحالة تحديداً بدلاً من تحميلها لمن ليس بيدهن حيلة وجعلهن يلجأن لأروقة المحاكم للمطالبة بحقوقهن.

البطالة القنبلة الموقوتة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507526

سعيد محمد بن زقر

خلال العام 2016 وحتى بداية العام الحالي 2017 ، يواجه القطاع الخاص مجموعة من التحديات، مما يجعل تصنيف العامين أنهما من السنين العجاف، فقد انخفضت فيهما المبيعات بصورة كبيرة وتراجعت عند محظوظين إلى 30% ولأسماء كبرى كانت خسائر مستمرة وفي المحصلة اندفعت أسواق سعودية في استخدام استراتيجية تكسير الأسعار لإبقاء المحلات سابحة مع التيار كطوق للنجاة من الغرق الكلي. ومع هذه الإشارات الحمراء التي تنذر بالخطر والشرر ، هناك طلبات متزايدة ومستمرة من الخريجين الجامعيين الشباب للتوظيف في القطاع الخاص وبينما المشهد كله ينذر بما يماثل القنبلة الاقتصادية الموقوتة، التي تستلزم توخي الحيطة والحذر ، مع ذلك أصدر معالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور علي الغفيص، قراراً يحظر على المنشآت الخاصة فصل العاملين السعوديين بشكل جماعي لأي سبب كان ، وإلا فإن عقوبة إيقاف خدمات الوزارة عن المنشآت ستطبق، واعتبر القرار الفصل جماعياً في حال تجاوز مجموع العاملين السعوديين المنهاة خدماتهم1% من العاملين لدى المنشأة أو ما مجموعه 10عاملين، أيهما أكثر خلال سنة من تاريخ آخر عملية فصل.

ومع تحميل القرار على محمل الخير باستصحاب حسن النية من حيث مقصد حماية الطرف الأضعف في سوق العمل ولكن واقع قطاع الأعمال ليس على ما يرام فهو يئن بالمتاعب مما سيوقف التوظيف وان توقف سيفاقم من معدلات البطالة في الاقتصاد الوطني ويرفع الطلب على الوظيفة وسيكون القطاع الخاص في حال عجز تام عن تكوين وظائف جديدة بل سيسرّح العمالة الأجنبية والحال كذلك لن يستطيع الاحتفاظ بخدمات المواطن، لأنه في الأصل وظفه في إطار معادلة رفع نسبة التوظيف في المنشأة. ومع كامل الاحترام فإن أي إجراء لا يعالج الأوضاع القائمة وبقدرما يغيب الحقيقة بقدرما تغيب عنه سلبيات أن هناك استثمارات أجنبية ووطنية شرعت بالفعل بنقل أقسام بأكملها لدبي وبدلاً من أن نشجعها بزيادة خطوط إنتاجها لامتصاص الأيدي العاملة الوطنية فإننا ندفعها دفعاً لاستعجال نقل عملياتها للمنطقة الحرة بجبل علي، وما أسهله عليها تنفيذ الكثير من المهام عن بعد باستخدام تقنية السحاب والانترنت ووسائل التكنولوجيا الجديدة ،فالأجور مثلاً والعمليات واستراتيجيات التسويق والإعلان والخدمات ذات الصلة كلها يمكن أن تتم من أي مكان وستؤثر إيجاباً على التكلفة.

وحيث إن كاتب السطور يرى سلبيات قد تضر بالاقتصاد الوطني فإن وزارة العمل حتماً لا ترغب بوسائلها وتطبيقاتها وعقوباتها الإسهام في ذلك مما يستدعي التشاور الفعال مع التجار وأصحاب المصلحة، فالقرارات لا يكفي أن توضع في بوابة معاً ، بافتراض أنها مكان للتفاعل بينما التواصل فيها محدود مقارنة بحجم قطاع الأعمال، ولهذا يُؤمل أن تُراجع هذه القرارات ذات الأثر وتشرك الغرف التجارية حتى تُمحص بدقة وتقلب المخاطر وتوضع خيارات مناسبة فتوسيع الشورى في أي قرار يولد الحكمة وحتماً يوقف الاستنزاف الذي يحدث للاقتصاد الوطني والعكس صحيح ، فأي قرار لا يستصحب الشورى سيسهم في زيادة معدلات خروج الرساميل الأجنبية للأسواق المجاورة فضلاً عن إضعاف سعي الهيئة العامة للاستثمار لاجتذابها لداخل المملكة.. فهل يصح أن تصدر قرارات تعطي إشارات تدفعها للمغادرة؟.

حماية للموظف السعودي أم تعطيل للقطاع الخاص؟

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4178443

عصام الزامل

تصنف إسبانيا كدولة متقدمة، ورغم ذلك فإنها تواجه أزمة حادة في سوق العمل، حيث تجاوزت نسبة البطالة فيها 20%. هذا الرقم يعتبر مرتفعًا حتى عند مقارنته بالدول الأوروبية التي تواجه أزمات اقتصادية مثل إيطاليا والبرتغال، حيث تبلغ نسبة البطالة في إيطاليا 11% والبرتغال 12%. ارتفاع البطالة في إسبانيا لا يرتبط فقط بالأزمة الاقتصادية التي تواجهها دول أوروبا بعد 2008، فأزمة البطالة هي سمة قديمة للاقتصاد الإسباني لأكثر من 40سنة. يربط الاقتصاديون هذا الارتفاع في مستويات البطالة في إسبانيا بقوانين العمل غير المرنة التي ترفع كلفة الاستغناء عن الموظفين. فارتفاع كلفة فصل الموظفين جعل الشركات تتردد في التوظيف لتجنب التكاليف المرتفعة في حالة اضطرارهم إلى الاستغناء عن الموظف. وبدل أن تكون هذه القوانين وسيلة لحماية الموظفين تحولت إلى سبب رئيسي في رفع البطالة. فهل نحن نقتفي أثرهم؟

تزايدت مؤخرا أخبار الفصل الجماعي للموظفين السعوديين، مما أثار موجات غضب في وسائل التواصل الاجتماعي. وبسبب ذلك أصدر وزير العمل قرارًا وزاريًا يحظر على المنشآت فصل السعوديين بشكل جماعي. إلا إذا أشهرت المنشأة إفلاسها أو إغلاقها بشكل نهائي أو إذا أخطرت المنشأة وزارة العمل عن نيتها بالفصل، وتوضيح مبررات الفصل، لتقوم الوزارة بعد ذلك بدراسة الإخطار وإعطاء القرار بالموافقة على الفصل من عدمه. ليس من الواضح حتى الآن كيف سيتم تطبيق القانون. أو أن هناك نية حقيقية لتطبيقه بحذافيره، لأنه عند قراءة التفاصيل، يمكن الاستنتاج أن الاستغناء عن الموظفين السعوديين سيكون أقرب للمستحيل.

يواجه القطاع الخاص اليوم ظروفًا استثنائية، فانخفاض أسعار النفط أدى إلى انخفاض حجم الاستثمار الحكومي بأكثر من 300 مليار ريال، والقوة الشرائية للمواطنين انخفضت بشكل حاد، وانخفضت معها مبيعات قطاعات كثيرة بأكثر من 30%، كما أن القرارات المتعلقة ببرنامج التوازن المالي سترفع التكاليف على القطاع الخاص كما سترفع الأعباء على السكان، مما يعني انخفاضًا أكبر في الاستهلاك وبالتالي انخفاضا في مبيعات القطاع الخاص. هذه الظروف ستؤدي حتما إلى خروج كثير من منشآت القطاع الخاص غير القادرة على إصلاح هيكل تكاليفها وبالتالي إغلاق أبوابها، ومن يستطيع الاستمرار فبقاؤه مرهون بتغيير هيكل تكاليفه من خلال تقليص الموظفين ورفع الكفاءة. بالتالي فمن الطبيعي أن تكون هناك موجة استثنائية من الاستغناء عن الموظفين سواء السعوديين أو غير السعوديين. لذلك فإن منع المنشآت من فصل السعوديين، لن يؤدي إلى حماية وظائف السعوديين، ولكنه سيؤدي إلى إفلاس منشآت كانت قادرة على الاستمرار وربما خلق وظائف للسعوديين في المستقبل، ولكنها ستفلس بسبب عدم قدرتها على تقليل تكاليفها. كما أن هذا القرار سيدفع القطاع الخاص القادر على توظيف السعوديين إلى إيقاف التوظيف بشكل كلّي.

في خضم هذه الظروف، لا يمكن تحميل القطاع الخاص مسؤولية الرعاية الاجتماعية للمتضررين من الوضع الاقتصادي، فهذه مسؤولية الدولة. فهي المسؤولة عن توفير شبكة أمان للمواطنين تقلل الألم عن المتضررين .ومسؤوليتها أن تهيئ الأرضية الاقتصادية المناسبة للقطاع الخاص لينمو، فنموه هو الذي سيخلق وظائف السعوديين في المستقبل.

المنشآت الوحيدة التي يمكن استثناؤها، والتي يجب أن تستمر الوزارة في منعها عن فصل السعوديين، هي التي كانت تتمتع بوضع احتكاري رفع أرباحها إلى مستويات فلكية، مثل قطاع البنوك والاسمنت والبتروكيماويات. فمثلما سمحت الدولة لهم باحتكار السوق ومراكمة عشرات المليارات من الأرباح، فإن من حق الدولة اليوم أن تطالبهم بتحمل مسؤوليتهم، ومنعهم من فصل السعوديين، أو إجبارهم على دفع تعويضات مرتفعة لكل موظف يتم فصله.

ما يجب على الحكومة فعله للتعامل مع الأزمة هو تطوير نظام ساند لدعم المواطنين الذين فقدوا وظائفهم وذلك بتمديد مدة الدعم من سنة واحدة إلى سنتين أو أكثر. كما يجب رفع نسب التوطين في المنشآت حتى تضطر المنشآت إلى الاستغناء عن العمالة الوافدة أولا، بالإضافة إلى إيقاف أي استقدام جديد، فعدد العمالة الوافدة أكبر بكثير مما نحتاجه، ومن غير المنطقي أن تستمر أعدادهم في التزايد رغم تقلص الاقتصاد وانخفاض عدد وظائف السعوديين.
أكبر خطأ يمكن أن نرتكبه اليوم هو أن تدفعنا الظروف الحالية إلى اتخاذ قرارات تكرّس التشوهات الاقتصادية وتقلل من فرص نجاحنا في مرحلة التحول الاقتصادي التي نمر بها.

حساب المواطن والمرأة!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 جماد أول 1438هـ - 7 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1525788

خالد السليمان

من الواضح أن التسجيل في حساب المواطن تجاوز أهداف رصد المستحقين للدعم الحكومي، وأصبح وسيلة لجمع وتحليل البيانات المالية للمواطنين، بدليل مطالبة مشرف البرنامج ماجد العصيمي لجميع المواطنين بالتسجيل حتى وإن كانوا غير مستحقين لتلقي الدعم في هذه المرحلة، فقد تستخدم بيانات التسجيل في برامج الدعم المستقبلية، حيث ستجتمع جميع برامج الدعم في منصة واحدة مستقبلا!
ما ذكره العصيمي في حواره التلفزيوني أمس الأول ينسجم مع مقالي السابق، فالبرنامج لم يحدد موقفه بعد من أقساط القروض الشهرية، واقتراحي للجنة الوزارية بعدم احتساب القروض الحكومية والقروض البنكية المتعلقة بشراء المساكن ووسائل النقل والتعليم والعلاج ما زال قائما، فمن العدالة أن يحتسب دعم حساب المواطن على أساس صافي الدخل الشهري وليس مجموع الدخل قبل حسومات أقساط القروض!
قارئة أرسلت لي تطلب إعفاء راتب السائق من احتساب الدخل الشهري، فسائق الأسرة ليس خيارا ترفيهيا، بل هو أمر إجباري ما دام النظام لا يسمح للمرأة بقيادة السيارة، وأجد مطلبها منطقيا، خاصة للأسر التي تعيلها النساء!
و«على طاري «الأسر التي تعيلها النساء، كان لافتا إفصاح العصيمي عن أن ٢٨٪ من الأسر السعودية تعيلها نساء، أي أن حوالى ثلث المجتمع السعودي تنفق عليه المرأة، وهذا مؤشر على الدور الهام الذي تلعبه المرأة السعودية في محيطها المُهمش!»

ادعموا المستشفيات بكوادر وطنية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 جماد أول 1438هـ - 7 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507725

علي أحمد صحفان

تستحوذ وزارة الصحة على جزء كبير من ميزانية الدولة سنوياً، لتطوير القطاع الصحي ليقدم خدمات صحية مميزة للمواطنين، فهل استطاعت أن تقدم الخدمات الصحية التي توازي ماصرف عليها خلال عشرات السنين؟ وهل قدمت مايوازي طموح المسئولين الذين يتطلعون أن يكون هذا القطاع يضاهي ماتقدمه المصحات العالمية من خدمات طبية مميزة لأبناء هذا الوطن ،فهل حققت الوزارة ذلك ؟.

فبالرغم من زيادة أعداد المستشفيات بالمملكة، والتي وصلت إلى 270 مستشفى، بالإضافة إلى إقامة العديد من الأبراج الطبية، وما ترتب على ذلك من زيادة عدد الأسرّة وفق ما كشف عنه آخر تقرير إحصائي لوزارة الصحة، إلاّ أن هناك ضعفاً في الخدمات الصحية، ونقصاً في عدد الأسرَّة بالنسبة لعدد السكان، وانتظاراً طويلاً على قوائم العلاج بالمستشفيات، وضعفاً في الكوادر الطبية.

الدولة لم تقصر في خدمة المرضى، وخصصت مبالغ هائلة في الرعاية الصحية، ولكن هناك بعض الأمور، التي تقف حجر عثرة في سبيل تقديم رعاية صحية كاملة وجيدة بالإضافة إلى أن الوعي الصحي للمواطنين لا يزال دون المستوى المأمول.

فهل من المعقول أن الوزارة بكافة قطاعاتها الطبية والإدارية والفنية وخلال سنوات طويلة فشلت في تطوير خدماتها الصحية بالرغم من المليارات التي قدمتها الدولة من أجل تقديم الخدمات الطبية المميزة للمواطنين.

إذا ما أرادت الوزارة تطوير القطاع الصحي يجب عليها أولاً تأهيل الكوادر الطبية والفنية الوطنية فالوزارة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على العمالة الوافدة في تغطية المستشفيات والمراكز، حيث إن نسبة الأطباء السعوديين لا تزيد عن 21%، بينما الممرضون والفنيون الصحيون لا يتجاوزون 40%، وهذه من أكبر العقبات التي تواجه الوزارة ولم تقم بحلها.

كما يجب على الوزارة تطوير مراكز الرعاية الصحية الأولية ودعمها وتأهيلها للقيام بدورها الهام والحيوي المناط بها وهو التثقيف والوقاية، من خلال إقامة الندوات والزيارات والحملات الإعلامية التي تقوم بها المراكز في الأحياء لرفع الوعي الصحي للمواطنين.

حساب المواطن والدعم السكني

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 جماد أول 1438هـ - 7 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1568998

فهد الصالح

بدأت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مع مطلع الشهر الميلادي الحالي في فتح بوابة التسجيل في برنامج حساب المواطن بهدف رفع كفاءة الدعم الحكومي للمواطنين المستحقين بشكل مباشر، وبعد انتهاء فترة التسجيل ستتولى لجنة حكومية مكونة من وزارات الاقتصاد والتخطيط والمالية والعمل والتنمية الاجتماعية تحديد سياسات الدعم الخاصة ببرنامج حساب المواطن وتحديد أهلية الاستحقاق ومعايير تحديد مقداره.

ومع الإيمان التام بأن برنامج الدعم هذا سيؤدي دوراً كبيراً بمشيئة الله تعالى في تعزيز قدرات المواطنين على تحمل أعباء الإصلاحات الاقتصادية المقبلة، وتخفيف وطأة الآثار الاقتصادية الناجمة عن الإصلاحات المختلفة على ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، وقد يكون من المناسب الآن النظر بعين الاعتبار في إمكانية صرف إعانة مالية ضمن برنامج حساب المواطن بمسمى (إعانة دعم سكني) كمساعدة مالية يتم احتسابها على أساس عدد الأشخاص القاطنين في السكن، مساحة السكن، مبلغ الإيجار، مقدار دخل الأسر المعيشية الإجمالي، وتقدر بما بين 25 – 30 % من إجمالي قيمة الإيجار، لتسهم في التخفيف من التأثيرات السلبية لأزمة السكن، في ظل استمرار أزمة الإسكان وارتفاع الأسعار ومشاكل التمويل العقاري وارتفاع نسبة الفائدة وندرة مشروعات الإسكان متكاملة الخدمات.

ويدعم هذا الأمر سلسلة القرارات الحكومية والخطوات المتتابعة والملحوظة من قبل القيادة الحكيمة لمعالجة أزمة السكن ومنها قرار مجلس الوزراء الموقر الذي صدر مؤخراً حول قيام وزارة الإسكان بإعداد وتنفيذ برنامج لضمان دعم المواطنين غير القادرين على دفع أجرة المسكن، يُموّل مما قد يخصص له في ميزانية الدولة ومن الإعانات والهبات، والأوقاف التي تخصص لذلك.

الشركات وسياسة فصل الموظفين

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4178681

مشاري العفالق

قبل أيام، أطلقت وزارة العمل - مشكورة - نداء للقطاع الخاص، تدعوه فيه للتخلص من فايروس جديد بدأ يتفشى بين الشركات، وهو تسريح السعوديين جماعيا،

لا ألوم الوزارة حينما تعِدُ بمعاقبة من يتساهل في قطع الأرزاق فهذه عدوى خطيرة جدا خاصة إذا ما استمرت، وإن كانت الوزارة لم تعلن بصورة واضحة إلى الآن ما هو معيار الفصل الجماعي من الفصل غير الجماعي، وكم بلغ عدد المتورطين في هذا العمل؟ وعدد المتضررين منه؟ والأهم من هذا كله من المسؤول في هذه الأزمة؟ وكيف ستتعامل معها الوزارة؟

دعونا نعد قليلا للماضي، فمنذ أن طبقت وزارة العمل برنامج «نطاقات» كتبت وغيري من المهتمين بالشأن الاقتصادي عن النتائج الكارثية التي ستنجم عن البرنامج، تحدثت في مقالات عديدة عن خطأ تقنيع البطالة في وظائف هامشية في الشركات، عن طريق تركيز الوزارة على الكم بدل الكيف، وإهمال الموقع الوظيفي واستقراره والمستقبل المهني للوظيفة وحقيقة اندماج الموظف في الشركة الخ...

وخلال السنوات التي كانت تروج فيها الوزارة لنطاقات، لا يمكن أن أُخفي استمتاعي شخصيا بطرق عرض البيانات والإحصاءات حول التوظيف؛ لإقناع الأصوات التي كانت تتكلم عن مساوئ البرنامج، وبخاصة مهارة التنويع بين استخدام نسب أو عدد الملتحقين بالوظائف في حالات ونسب أو أعداد البطالة في حالات أخرى.

لنفهم ما حدث بسوق العمل دعونا نبسط العملية في النموذج التالي: وزارة العمل كانت تُرغم الشركات الكبرى على التوظيف بالعدد لاستعياب أكبر قدر من العاطلين، والشركات الكبرى كانت تقبل؛ لأنها تستفيد من جزرة الإنفاق الحكومي.

هذا النموذج رغم مساوئه من البداية وتبديده للموارد؛ كونه لا يدعم كفاءة الاقتصاد، إلا أنه ظل يتضخم والتوجه الحكومي الجديد لإبدال النموذج الاقتصادي الريعي باقتصاد المعرفة وتعزيز كفاءة الاقتصاد، وكنتيجة لذلك فإن كثيرا من الشركات الصغيرة والكبرى أصبحت تعاني ضائقة.

من الممكن الآن القول بأن الشركات وجدت نفسها أمام توجه جديد نحو تصحيح الاقتصاد والبحث عن الكفاءة، وهي بالتأكيد لن تكون قادرة على المشاركة والاستمرار في كفاءة الاقتصاد، وهي تعاني من عدم الكفاءة في توظيف وإدارة مواردها وخصوصا البشرية.

ما حدث بالتأكيد لا يشمل كل الشركات، فبعضها يعمل في أعمال تجارية، ذات هوامش ربحية عالية، أو أنها قرأت ما سيحدث مبكرا وتوقعت المشكلة، مثلها كمثل من توقع انفجار بالونة سوق الأسهم السعودية حينما تضخم بصورة غير منطقية، ونجا من انهياره، وهؤلاء قليل.

لى أي حال، ليس من المفيد الآن وليس هدفي، للأمانة، نقد صناع برنامج نطاقات ، لكن السؤال المهم ما الدور الذي ستقوم به وزارة العمل لتصحيح حالة السعوديين.

هل ستُعيد الوزارة حساباتها وتنتقل من مفهوم الكم إلى الكيف في الشركات الكبرى، وهل تُعيد النظر في تعاملها مع المؤسسات الصغيرة في التحول من مشروعات تعتمد على استفادة موظف حكومي أو خاص من كفالة عامل أو أكثر لزيادة دخلها، إلى مشروعات حقيقية يُديرها سعوديون؟.

فساد مكافآت المبلغين عن الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1526045

سعيد السريحي

مدير فرع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» في المنطقة الشرقية تحدث في محاضرته التي ألقاها في الغرفة التجارية في الخبر عن العناية التي توليها الهيئة لما يردها من بلاغات عامة يتقدم بها المواطنون إليها وعما تتخذه من إجراءات بصدد تلك التحقيقات، وأضاف مدير فرع الهيئة إلى تلك العناية والاهتمام ما تقدمه الهيئة من مكافآت لمن يتقدمون بتلك البلاغات.

وليس هناك من شك في أن المكافأة تشكل عنصر تشجيع للمواطنين يدفعهم إلى عدم التردد في إبلاغ الهيئة عما يلمسونه من فساد يعتور المؤسسات التي يعملون بها أو الدوائر التي يتعاملون معها أو العقود والصفقات التي يطلعون عليها، وهو مما يسهل للهيئة عملها وييسر لها سبل التحقيق عما قد يكون من فساد مستتر لا سبيل إلى كشفه إلا بتعاون المواطنين معها.

غير أن للمسألة جانبا آخر يتمثل فيما يمكن أن تؤسس له تلك المكافآت من أخلاقيات سيئة تحيل العمل الوطني المتمثل في الإبلاغ عن الفساد إلى عمل استثماري يقوم به المبلغون طمعا فيما قد يحصلون عليه من مكافآت، وهذا من شأنه أن يؤسس لفساد خطير يتحول فيه المواطنون إلى صيادين للجوائز والمكافآت دون امتلاك الحس الوطني، بحيث أنهم يتقاعسون عن التبليغ فيما لو توقفت الهيئة ذات يوم عن دفع المكافآت لمن يبلغونها عن مظاهر الفساد.

الهيئة بحاجة إلى برامج توقظ الحس الوطني الذي لا يقبل فيه المواطن غض النظر عن أي فساد يمكن أن يمس مصالح الوطن والمواطنين، الحس الوطني الذي يحمل المواطن على رفض أي مكافأة مؤكدا: شكرا لكم فأنا إنما بلغتكم بما أملاه عليّ ضميري وفرضه عليّ واجبي الوطني.

الزوج المبجل .. إلى أين؟

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/507871

نبيلة حسني محجوب

كأن المرأة السعودية غير نساء الأرض، إذا قادت السيارة تدهورت صحتها، وإذا خرجت من البيت فتنة، وإذا عملت أحدثت أزمة اقتصادية واجتماعية ونفسية لمجتمعها الذي منحها كل هذه المساحات من الحرية، لأنها تعرضه لزيادة نسبة الطلاق، وضياع الأجيال، والتسبب في كل كوارث الكون.

ياللهول، عندما استردت المرأة حقها في العمل دمرت أسرتها!

احصائيات ودراسات جامعية تطوق أعناق السعوديات بالمسؤولية عن الفشل الأسري ، والاجتماعي والاقتصادي، بينما كان الأولى دراسة معاناة المرأة، ونفسية وذهنية الزوج السعودي، مستوى تعامله مع زوجته السعودية، لأنه يصبح شخصاً آخر مختلفاً نفسياً وعقلياً عندما يقترن بزوجة من أي جنسية عربية أو غربية؛ يصبح زوجاً نموذجياً، ويسعى بكل إمكانياته لمنحها الهوية السعودية، كما يمنحها كل الإمكانيات المادية والمعنوية لتصبح سيدة أعمال تدير صالونات تجميل أو تفتتح مدرسة أو تتولى منصباً قيادياً في مصرف، لكنه لا يجرؤ على تطليقها لأنها وثقت مكانتها مادياً فإذا فعل وقام بإثم تطليقها يخرج من المولد بلا حمص ويخسر الجلد والسقط كما يقولون، بينما وضعه مع السعودية مختلف في أكثر الحالات هو الرابح الا أصحاب الخلق والتربية الأصيلة وقليلٌ هم في هذا الزمان، فالزوج كأنه اشترى الزوجة، حتى عقد النكاح يطلق عليه « ملكة « كأنه عقد تملك الزوجة.

كان الأولى بتلك الدراسات الجامعية البحث عن من أعطى للزوج مكانة في حياة الزوجة تفوق مكانة والديها؟

من همَّش دور الوالدين في حياة ابنتهما التي ربياها محفوفة بالخوف والرجاء ثم تصبح ملكاً للزوج يحق له التصرف بها كيف يشاء، والأقسى عندما تتعرض لطارئ صحي يستدعي قراراً جراحياً خطيراً لا يقبل غير موافقة الزوج في حضور الأبوين، وأي ضرر يصيب ابنتهما يصيب قلبيهما مباشرة، مهما كان الزوج كريماً ووفياً إلا أن صبره يفتر يوماً إذا أصابها وهنٌ، ثم يولي وجهه إلى أخرى على رأي(أهلك يبغوك غنية وجيرانك يبغوك سخية وزوجك يبغاك متعافية. (

على تلك الجهات البحثية دراسة من منح الزوج حق التحكم في حالة وفاة الزوجة، حتى مُغسّلة الموتى في المغاسل الملحقة بالمساجد لا تنفذ غير أوامر الزوج، المُغَسِّلة لُقِّنَتْ تلقينا مكيناً بكلمة الزوج العليا في موقف مأساوي وإنساني، تقف الأم خارج المغسلة لأن الزوج لا يسمح، ولأن المُغَسِّلَة تتلقى الأوامر من إدارة المسجد ليس هذا فقط بل تقول لمن يترجى حضور الأم : (طالما أن الزوج موجود الأم مالها لزوم) هل الأم التي حملت وهناً على وهن سهرت الليالي أرضعت وربت وكبرت قطعة من روحها يسلب الزوج كل حق لها.

حتى لو كان الزوج هاجراً لزوجته، لا ينفق عليها ولا على أبنائه، أو أنه سيىء الخلق وفضلت الزوجة الحياة بعيداً عنه وليس لديها إمكانية للجوء للقضاء وطلب الطلاق لأنها تعلم أن القضية تتحول إلى خلع وتخسر الجهد والوقت وربما لا تملك قيمة الخلع ولا رسوم المحاماة التي تصل إلى عشرات الألوف، يصبح متسيداً الموقف في حالة وفاتها ومستبداً مع أهلها لأن الثقافة العامة تعطي له كل الحقوق مع أن القانون الإلهي أعطى للوالدين كل الحقوق، لكن العادات والتقاليد والأحاديث الضعيفة والموضوعة وبعض الآراء سلبت الحقوق من الوالدين والإخوة وقدمتها للزوج لقمة سائغة.

الولاية والسفر والأمور الحياتية اليومية التي تعاني منها النساء حتى في حالة الانفصال جسدياً ومكانياً، لا تستطيع المرأة التحرك بدون رضا الزوج، لأن الانفصال لا يتقبله قانون الولاية ولا حتى المجتمع، ويعتبر وضعاً نادراً في مجتمعنا، بينما يتمتع الزوج بكل هذه المكانة في حياة الزوجة ومماتها لا تملك الزوجة حقاً في الزوج ولا بيت الزوجية الذي يمكن إخراجها منه بعد العدة، كما يستطيع أن يطلق وقت يشاء وعندما تطلب المرأة الطلاق للضرر وقد قدر الفقهاء الضرر (إذا نظر إليها شذراً) لكن للأسف قصص النساء مع قضايا الطلاق التي تحول إلى قضايا خلع بعد عناء ومشقة تؤكد هذا التمييز الذي يتمتع به الرجل نتيجة لثقافة مجتمع وليست من الدين في شيء، ألا يستحق كل هذا البحث والدراسة؟!

تقادم القوانين مدعاة للفساد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1569540

عبدالله بن بخيت

علاقة الأنظمة والقوانين بالناس مثل علاقة البوليس بالحرامي.. عندما يطور البوليس قدراته وإمكانياته وأنظمته وأدواته لا تتلاشى السرقة.. يعمد اللصوص إلى مواكبة هذا التطور بتطوير أساليب عملهم. هكذا هي الحياة. عندما تضع قانونا للسفر أو لإصدار رخصة القيادة سيكون هذا القانون رائعا في زمانه. سيأتي مستندا على الخبرات السابقة ومتفاديا العيوب التي كانت في السابق. كما أن القانون السابق تقادم فهذا القانون سيأتي عليه يوما ويصبح قديما. تستند القوانين على وعي الناس والإمكانيات التقنية في زمانها والخبرات. أمور متغيرة. تتجاوزها قدرات الناس ووعيها الجديدة ومتطلباتها الجديدة. تصبح القوانين التي كانت يوما عونا للناس معيقا لهم. المأساة التي يوجهها الناس هي تعقيد تغيير القوانين أو تطويرها، بل إن بعض القوانين ترتبط بعادات الناس وبعض القوانين ترتقي عند الأمم المتخلفة بالتقادم إلى درجة التقديس. وأهم من هذا كله ارتباط مصالح النافذين والأقوياء بهذه القوانين.

أشرت في مقال سابق أن معظم القوانين في المملكة مازالت على علاقة كبيرة بالقوانين التي سنها رواد التنمية والتحديث في السبعينيات من القرن الماضي .كانت قوانين رائعة في زمانها. نقلت المملكة إلى العصر الحديث. دخلت كلمات مثل تصنيع وتحديث وتنمية وغيرها في وعي الناس وثقافتهم. كانت على ما أتذكر تهدف في المقام الأول تطوير الإنسان السعودي. لكنها بعد فترة ومع غياب التحديث تحولت إلى مشكلة.

أعطيكم مثالين؛ من ضمن قوانين التعاقد مع الشركات أن تلزم الشركة تدريب عدد من السعوديين على التقنيات التي تمتلكها الشركة وتوظيفهم. في حال عدم تنفيذ هذا البند تضطر الشركة المتعاقدة دفعَ نسبة (أظنها عشرة في المئة (للدولة.. هذا الجزاء أصبح مخرجا للشركات من هكذا التزام. أصبحت الشركات تتقدم للمناقصة بسعر مضاف إليه مبلغ عشرة في المئة. وفي نهاية العقد تعيد هذه العشرة في المئة إلى الحكومة وتخلي مسؤوليتها. لا أتذكر أن أحدا في ذلك الزمن حاول تطوير هذا القانون للتصدي لهذا التحايل.

المثال الثاني: سنت وزارة الإعلام قانونا يقضي بأن أي مسلسل تلفزيوني غير سعودي يجب أن يضم ممثلا سعوديا للنظر في شرائها. في البداية مضى القانون بشكل جيد. لكنه تطور حتى أصبح المنتجون الأجانب يتعاقدون مع حي الله سعودي في دور تافه وبذلك يكون حقق الشرط. الفكرة من حيث المبدأ رائعة وقانون وطني لتطوير الدراما السعودية، لكنه سقط كما تسقط كل القوانين التي لا تعالج بالتحديث والتطوير وحتى بالإبطال.

قوانين المملكة في كل مجال رائعة بيد أن معظمها مع الأسف تجاوزه الزمن فانقلبت الأهداف من تنمية إلى تخلف.

ماذا نعني بالأمان الوظيفي؟

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1569591

راشد محمد الفوزان

مصطلح الأمان الوظيفي هو الهاجس لكل موظف خاصة في القطاع الخاص، الذي في رؤية الكثير من العاملين بهذا القطاع لا يشعرون بالأمان الوظيفي، والمقصود بهذا الأمان هو "عدم الفصل من العمل" فالقطاع الخاص اليوم في رؤية الكثير أو الغالبية لا أمان له وفق هذه الرؤية، أما من يبحث عن عمل فهي تعتمد على الباحث عن العمل، ولكن هاجس الأمان الوظيفي هو الأول، والبعض لا يريد إلا العمل الحكومي الذي هو في رأي الكثير أنه هو الأمان حتى وإن كان راتبه أقل، والخاص غير آمن وإن كان راتبه أعلى، وهذا هو واقع سوق العمل، قليل مستمر ولا كثير منقطع، ولعل هذه الرؤية تكون منطقية ومقبولة لمن يريد الاستقرار والثبات في دخله، ومعه كل الحق في ذلك في ظل ظروف واقتصاد متقلب ومتغير لا يمكن تقدير حراكه بسهولة، ولكن ما نتيجة ذلك؟ هذا الواقع أعتقد أنه يشوبه خلل من حيث عدم الثقة بالقطاع الخاص، أو أن الوظيفة الحكومية هي الأمان؛ برؤيتي الشخصية من يملك الطموح والكفاءة والمثابرة بالعمل خاصة، لا يجب أن يتخوف من العمل في القطاع الخاص، لأننا نجد كثيرا من العاملين في القطاع الخاص يغير مكان

عمله وينتقل, بل البعض وهذا كثير يحدث تأتي له عروض عمل وهو على رأس العمل، كما يحدث في البنوك أو الشركات الكبرى وهو نمط متبع حتى في المهن من مهندسين أو أطباء ونحو ذلك.
لدي قناعة كبيرة وعالية، أن الكفاءة والجودة والمثابرة والصبر والإخلاص في العمل والتطوير المستمر، هو الأساس الذي يخلق الأمان الوظيفي لأي موظف أو عامل، فهو يصبح قابلا للتغير وليس للجمود والثبات في عمله، ولن يخشى أي متغيرات في العمل أو سوق العمل، فيصبح كالعملة النادرة ومطلوبا، فالشركات قد تواجه مصاعب وظروفا خارج قدرتها أو إمكانية السيطرة على متغيرات السوق، فتضطر إلى خفض الأعمال أو تقليص الموظفين ونحو ذلك، ولكن غالبا لن يطال من هو الكفؤ ومن يملك التميز والقدرة على أداء عمله بكفاءة وتميز؛ ولكن يجب أن نقر أن هؤلاء يملكون تميزا في العائد المالي والحوافز وغيرها في مجال عمله، وهذا ما يضع هؤلاء العاملين في أمان، الأمان الحقيقي هو في قدرتك على أن تكون مميزاً، وأن تكون المنشأة أو الشركات هم من يبحثون عنك، فمهما كانت شروط عدم الاستغناء أو الفصل للموظفين فماذا سيكون خيارك حين تغلق أو تخرج من السوق؟! يجب أن يكون لديك أعلى مستويات التوقعات السلبية في متغيرات السوق، حتى يكون لديك الخيارات والمرونة في إيجاد الحلول.

الراية
رئيس مجلس الإدارة: عبدالله بن خليفة العطية | رئيس التحرير: صالح بن غصاب الكواري

رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.. د. أمجد شموط:

قطر تعزز حقوق الإنسان على صعيد التشريعات والممارسات

المصدر: جريدة الراية الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م
http://www.raya.com/news/pages/86a3ba85-a53c-4ed9-beff-a5a0b4594474

اللجنة القطرية لحقوق الإنسان من أنشط المؤسسات الوطنية بالمنطقة
قطر لديها إرادة سياسية حقيقية لاحترام المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان
بحث العقوبات المفروضة على السودان والتصدي للانتهاكات الإسرائيلية
قرار ترامب بمنع دخول مواطني 7 دول يمثل عنصرية تجاه العرب والمسلمين
سياسات ترامب تؤجج بذور الفتنة بين المسلمين والعرب والعالم الغربي
نتمنى آليات عربية تسمح بالوصول إلى الجاليات العربية في الخارج

القاهرة - قنا: أشاد الدكتور أمجد شموط رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، بأوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر، مؤكداً أن دولة قطر خطت خطوات جادة وإيجابية تجاه تعزيز وترقية حقوق الإنسان الوطنية سواء على صعيد التشريعات أو الممارسات أو السياسات.

وقال شموط في تصريحات لوكالة الأنباء القطرية "قنا" إن اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان تعتبر من أنشط المؤسسات الوطنية على صعيد المنطقة العربية ومن أبرزها سواء بالحضور والمشاركة بالاجتماعات أو عقد المؤتمرات الدولية المعنية بملف حقوق الإنسان، مؤكداً على أهمية التواصل بين اللجنة العربية لحقوق الإنسان مع المؤسسات الوطنية المعنية ومنها اللجنة القطرية التي لها مساهمات كبيرة.

وأضاف "لقد شاركت في العديد من المؤتمرات التي عقدتها اللجنة الوطنية القطرية منها ما يتعلق بحقوق الإنسان والأمن، وكذلك ما يتعلق بموضوع المحكمة العربية لحقوق الإنسان وطرحت العديد من الموضوعات وهي من المؤسسات التي تقوم بطرح قضايا جريئة على صعيد المنظومة العربية لحقوق الإنسان بهدف تطويرها والارتقاء بها والنهوض فيها، ونأمل في المزيد من التواصل بين اللجنة القطرية لحقوق الإنسان واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان باعتبارها تمثل المظلة العربية لحقوق الإنسان، وذلك بهدف الدعم المتبادل."

وأوضح أن قطر خطت خطوات جادة وإيجابية تجاه تعزيز وترقية حقوق الإنسان سواء كان ذلك على صعيد التشريعات أو الممارسات أو على صعيد السياسات، وأعتقد أن المبادرات المستمرة والمتواصلة من دولة قطر ومن خلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على صعيد عقد المؤتمرات وتنظيم ورش العمل والندوات الدولية في قطر ومساهماتها بشكل إيجابي وحضور لافت وكبير باستمرار، يعكس إرادة سياسية حقيقية لاحترام المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان، وهذا شيء يستحق الاحترام والتقدير ويمكن البناء عليه وتطويره.

وأشار إلى أن "هناك إيجابيات كبيرة وإنجازاً محرزاً واضحاً لدى دولة قطر لتعزيز المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان وهذا يتطلب تضافر الجهود العربية لتطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان، ونتطلع من دولة قطر أن يكون لها دور واضح من خلال ممثليها في اللجنة العربية لحقوق الإنسان لتقديم المقترحات والرؤى التي من شأنها تفعيل عمل اللجنة العربية لحقوق الإنسان."

الأنشطة المستقبلية

ورداً على سؤال حول الأنشطة المستقبلية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، قال شموط إن اللجنة ستعقد اجتماعاتها في 19 من الشهر الجاري بالجامعة العربية ويتضمن جدول الأعمال كل ما يتعلق بالميثاق العربي لحقوق الإنسان والعقوبات المفروضة على السودان والتصدي للانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة الفلسطينية وكذلك سيناقش الاجتماع الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان وملاحظات الدول عليها.

وأوضح أن اللجنة العربية لحقوق الإنسان تضطلع بـ 13 مهمة ولها إسهاماتها وإنجازاتها التاريخية ولكن حتى الآن لا ترتقي إلى مستوى التحديات بالمنطقة في قضايا مثيرة مثل قضية اللاجئين السوريين وتوفير الحماية للمواطنين السوريين

والانتهاكات الجسيمة في اليمن التي ترتكبها ميليشيات الحوثي والرئيس المخلوع علي عبدالله صالح وقضية تنظيم "داعش" ومكافحة الإرهاب الذي يضرب المنطقة العربية بلا هوادة ويهدد السلم والأمن الاجتماعي في المنطقة العربية، لذلك لابد من التنسيق والتعاون وتضافر الجهود لمواجهتها.

قرارات ترامب

وحول رؤيته لسياسة الرئيس الأمريكي الجديد واتجاهه لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، قال د. أمجد شموط: إن ترامب بدأ عهده من خلال إصدار قرارات مختلفة وكان آخرها منع دخول مواطني 7 دول منها 6 دول عربية وهذا قرار متعجل وغير إيجابي، ويعزز من مشاعر المسلمين والعرب تجاه الغرب وأمريكا بشكل خاص، وفيه رسالة تدل على العنصرية والتمييز تجاه العرب والمسلمين تحديداً، مضيفاً "هذه القرارات تتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما تتعارض مع القانون الدولي العام والمبادئ التي قامت عليها الولايات المتحدة والإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان باعتبار أن أمريكا دولة قائمة على الهجرة والمهاجرين"، واصفاً هذا قرار بالمتسرع وغير الحكيم وبحاجة إلى إعادة الدراسة.

وأضاف "مثل هذه القرارات تؤجج من بذور الفتنة بين المسلمين والعرب والعالم الغربي وتعزز من التيار المتشدد سواء على صعيد الغرب أو المنطقة العربية وتزيد من دوامة العنف والكراهية والإرهاب الذي نحاول محاربته بكافة السبل سواء عسكرياً أو فكرياً أو أمنياً."

وأوضح أن التفكير في نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، موضوع استفزازي لمشاعر الملايين من العرب والمسلمين ولابد من العدول عنه، داعياً إلى تعزيز الروابط العربية والدولية ولم الشمل والسعي نحو تعزيز معسكر السلام على عكس حالة الحرب الباردة التي تسود المنطقة الآن.

الجاليات العربية

وحول ما إذا كان للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان وصاية أو صلة بالجاليات العربية بالخارج، قال شموط "لا توجد وصاية ونتمنى أن تكون في المستقبل القريب آليات عربية تسمح على صعيد الجامعة العربية بالوصول إلى الجاليات العربية في الخارج لأنهم بحاجة إلى دعم وتوعية وتواصل وتنسيق وحمايتهم في البلدان المتواجدين فيها لأنهم يتعرضون أحيانا لانتهاكات خاصة على خلفية الفوبيا ضد الإسلام، والإرهاب التي ظهرت مؤخراً وتعززت بشكل كبير في العالم الغربي ونتمنى وجود آلية لدعم الجاليات العربية بالخارج.

العالم العربي

وحول أوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي وجهود اللجنة لتعزيز حقوق الإنسان بالمنطقة، قال شموط إن اللجنة تأسست في عام 1968 ولها إنجازات كثيرة سواء على مستوى خطط عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والأدلة الاسترشادية في هذا المجال والاتفاقيات البينية العربية وأنجزت الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان والمحكمة العربية لحقوق الإنسان ونأمل أن يكون لدينا في المستقبل القريب مجلس لحقوق الإنسان على صعيد جامعة الدول العربية وأن يكون هناك مفاوض خاص لحقوق الإنسان ونأمل الإسراع في التصديق على النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان من أجل الاستفادة من المحكمة العربية في النظر في النزاعات حول انتهاكات حقوق الإنسان العربية ونتمنى إصدار تقارير حول أوضاع حقوق الإنسان في الدول العربية، واعتقد أن هناك إنجازاً ولكن أمامنا الكثير وهذا مرتبط بإرادة الدول والحكومات لترقية منظومة حقوق الإنسان وتحسينها على الصعيد العربي.

الأوضاع السورية

وبشأن تطورات الوضع في سوريا ونتائج اجتماع الأستانا، قال شموط إن أزمة سوريا دخلت العام السادس وما زالت مستمرة، مضيفا أنه ما زال الأمل معقوداً ولابد من إيجاد تسوية سياسية للأزمة هناك سواء عبر جنيف أو الأستانا.

وأضاف أن المجتمع الدولي غير جاد سواء كانت الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وأجهزتها المختلفة في التعامل مع الأزمة السورية بشكل حازم وحاسم، موضحاً أن الملف السوري مرهون بالتجاذبات والمصالح السياسية للدول خاصة في مجلس الأمن، أكثر من أنه أمر إنساني أو أن هناك معاناة كبيرة يعاني منها المدنيون والعزل في سوريا.

وحذر من عدم توافر المواد الإغاثية من طعام ومسكن وعلاج وخاصة في "حلب" للسوريين الذين يسكنون في العراء ولا يتوفر لهم الاحتياجات الإنسانية.

جرائم حرب

وأضاف أن "هناك جرائم ترتكب وتتعارض مع القانون الدولي والإنساني وترقى إلى جرائم حرب وضد الإنسانية وهناك نهج منظم من قبل النظام السوري والتنظيمات الإرهابية الموجودة على الساحة السورية، لذلك هناك جريمة إنسانية واضحة في سوريا ترتكب يومياً وآن الأوان أن يقف المجتمع الدولي ويضطلع بمسؤولياته تجاه الشعب السوري.

وقال الشموط "يجب أن يكون هناك دور حقيقي وآليات لتوفير الحماية الدولية والإقليمية سواء مجلس حقوق الإنسان أو المفوضية السامية لحقوق الإنسان أو مجلس الأمن والجامعة العربية."

القمة العربية

وحول القمة العربية المقبلة، قال إنها قمة ستكون على المحك، مشيراً إلى أن المنطقة العربية تواجه الكثير من التحديات سواء فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ومحاصرته أمنياً وعسكرياً وفكرياً وكذلك الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول العربية بالإضافة إلى أوضاع اللاجئين في الدول المضيفة والتحديات الأمنية والعسكرية التي تعيشها المنطقة والبؤر الساخنة والنزاعات وحماية المدنيين والأزمة السورية والأزمة اليمنية، وفكرة التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، آن الأوان أن تتوحد الأمة العربية وأن يكون هناك تنسيق للمواقف والجهود، لابد من لم الشمل العربي وأن تكون هذه القمة هي قمة لم شمل العرب، وأتمنى أن تحمل هذا الشعار وهذا العنوان وأن تلبي ما تطمح له الشعوب العربية في كل المناطق، داعياً إلى تجاوز أي خلافات من أجل المصلحة العربية الواحدة..

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 جماد اول 1438هـ - 5 فبراير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/19970018

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 جماد اول 1438هـ - 5 فبراير 2017م

http://www.alriyadh.com/1568560

المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م

http://okaz.com.sa/article/1525686

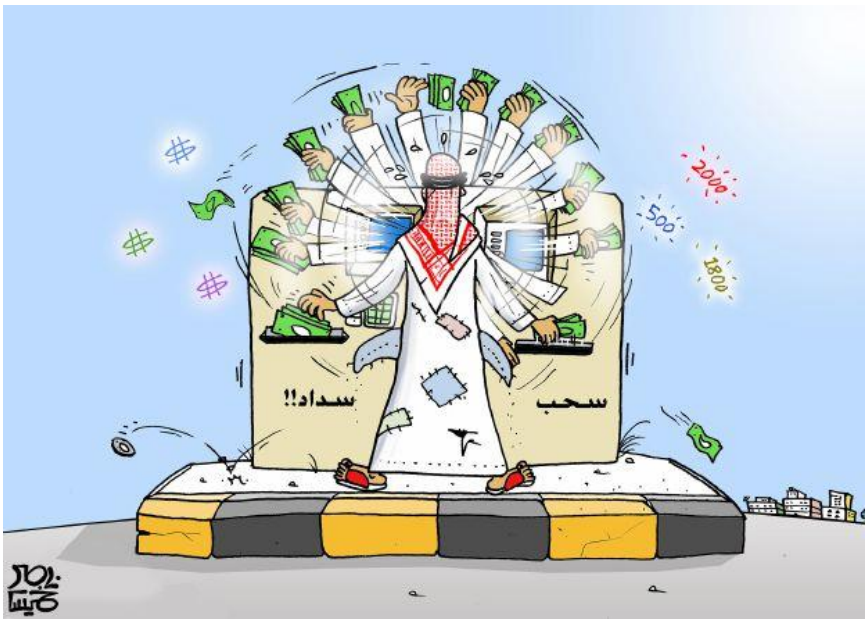

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 9 جماد أول 1438هـ - 6 فبراير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/20003083

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 جماد أول 1438هـ - 7 فبراير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/20020454

المشرف على " حساب المواطن " : 28 ٪ من البيوت يصرف عليها نساء

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 جماد أول 1438هـ - 7 فبراير 2017م

http://www.al-madina.com/article/50779/0

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م

http://www.al-madina.com/article/507877/8

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 11 جماد أول 1438هـ - 8 فبراير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7675

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م

http://okaz.com.sa/article/1526241

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 جماد أول 1438هـ - 9 فبراير 2017م

http://www.al-madina.com/article/508046